الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

– جامعة عبد الحميد مهري –

قسنطينة– 2–

كلية: العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم: علم اجتماع

علم اجتماع المؤسسات

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس

إعداد :د/ فيصل ذيب

مقياس :علم اجتماع المؤسسات

السنة الجامعية:

2019-2018

1- الهدف من تدريس المقياس:

- اطلاع الطالب على مختلف الرؤى السوسيولوجية التي فسرت المؤسسة كنسق اجتماعي وتطورها واختلاف وجهات النظر في تفسير المؤسسة كتنظيم اجتماعي يلعب دورا أساسيا في المجتمع.

- اطلاع الطالب على التركيبة السوسيولوجية لمختلف المؤسسات وتطورها عبر مختلف أنماط التسيير المتعاقبة بغية الإلمام بها والاندماج السريع مع مؤسسات الشغل فيما بعد.

2- المعارف المسبقة المطلوبة:

ضرورة اعتماد الطالب على مجموع قرارات علمية سوسيولوجية حول المؤسسات، المفهوم والمعنى السوسيولوجي ومختلف الطروحات الخاصة بهذا المجال العلمي المشترك مع الكثير من التخصصات الأخرى.

فهرس المحتويات

المقدمة.....01

المحور الأول : مدخل مفاهيمي

السلطة والقوة داخل المؤسسة.....04

المطلب الأول : مفهوم السلطة والقوة.....04

1- من منظور قانوني.....04

2- من منظور علم النفس.....05

3- من منظور علم الاجتماع.....06

أ-التأثير.....08

ب- السلطة.....08

ج-القيادة 08

د-المراقبة 08

هـ-السيطرة.....09

المطلب الثاني: مصادر القوة والسلطة داخل المؤسسة.....09

1-السلطة القائمة على الإكراه.....09

2-سلطة تعتمد عل المكافأة.....10

3-السلطة القائمة على الخبرة.....10

4-السلطة الملهمة.....10

5-السلطة الشرعية.....10

خلاصة.....13

المطلب الثالث: قوة وسلطة المؤسسة.....14

أ- التأثيرات الاجتماعية.....15
ب-التأثيرات الاقتصادية 16

المطلب الرابع: مفهوم الحكم الذاتي.....17

المطلب الخامس: مفهوم الاحتكار.....18

1-الاحتكارات الطبيعية.....19
2-الاحتكارات الاجتماعية.....19
3-الاحتكارات الشرعية.....19
4-الاحتكارات الاختيارية.....19
5-الاحتكارات الخاصة بالخدمات.....20
المطلب السادس: مفهوم المؤسسة 20

المحور الثاني: الاتجاهات النظرية للمؤسسة

1-الاتجاه الوظيفي 25
2-اتجاه الصراع 25
3-الاتجاه المؤسساتي الحديث 26

.

1-من مصطلح المؤسسة إلى عملية التأسيس.....26

2- المساهمات النظرية للمؤسسة في العلوم الاجتماعية.....26

3-الخطوات الأولى في عملية التأسيس.....35

المحور الثالث: أشكال المؤسسة

1- المؤسسة الاجتماعية.....39

أ- الحكومة(السياسة) كمؤسسة اجتماعية.....45

ب-التعليم كمؤسسة اجتماعية.....49

ج-الاقتصاد كمؤسسة اجتماعية.....52

د-الزواج كمؤسسة اجتماعية.....54

هـ- الدين كمؤسسة اجتماعية.....57

1- ظاهرة الإحلال الهدفي.....58

أولا:"الإحلال الهدفي في المؤسسة الدينية.....59

ثانيا:"الإحلال الهدفي في المؤسسة السياسية.....60

ثالثا: "الإحلال الهدفي في المؤسسة التعليمية.....61

رابعا: "الإحلال الهدفي في المؤسسة الأسرية.....63

خامسا: "الإحلال الهدفي في المؤسسة الاقتصادية.....65

- **الخاتمة.....67**
- **المراجع.....68**

المقدمة:

"علم الاجتماع المؤسسات هو علم إجراءاتي" (V.Tournay, 2011, p.3)، يعني هذا أنه يركز في تعريف المؤسسة على أنها عملية تأسيس وإجراء (processus d'institutionnalisation) أكثر منها نتيجة لهذه العملية وهي المؤسسة (institution)، أي ما هو مؤسس.

مصطلح المؤسسة متعدد المضامين ويعبر بطريقة عامة ومشتركة بين مستعمليها على مجموعة من بناءات اجتماعية منظمة تقوم بوظيفة إبقاء (maintien) المجتمع على حالة اجتماعية أو توازن اجتماعي ما، وهذا التوازن ما هو إلا توازن انتقالي نظرا لطبيعة المجتمع المحكوم عليه بالتغير ولو ببطء.

"كلمة مؤسسة (institution) مصدرها الكلمة اللاتينية (instituo)،وهي اختزال للفعل(in instituo) وتعني " وضع الشيء" أو تنصيبه أي تأسيسه، تشير كلمة المؤسسة إلى فكرة الحركة والديناميكية التي تسبق حالة اجتماعية ما في تطور نحو درجة معينة من التوازن غير القار وليس تثبيت هذه الحالة الاجتماعية على استقرار نهائي ودائم، فتصبح كلمة المؤسسة 'institutionl تحمل في نفس الوقت معنى التأسيس (institutionnalisation)".(Guerry, 2003, p.7)، وبهذا نخلص إلى القول أن المؤسسة يحكمها منطق الاستقرار النسبي والتوازن غير القار (équilibre instable) .

بعد عرض ما ناقشناه أعلاه حول مضامين مصطلح المؤسسة يمكن القول أن الإسقاط النهائي لهذه المناقشة هو أن مفهوم المؤسسة يحمل ازدواجية في المضمون بين ما هو نتيجة أي ما هو مؤسس(institution)،وما هو عملية تأسيس (institutionnalisation) بتغليب المحتوى الثاني على المحتوى الأول، ويبقى رغم هذا مصطلح المؤسسة يحمل قدرة تعبيرية ومعرفية خصبة ومتنوعة، إضافة إلى هذه الازدواجية الملاحظة في مضمون مصطلح المؤسسة نلاحظ تجنيب التعريف المسبق له في معظم الأطر والدراسات التحليلية للواقع المؤسساتي، فمعظم المهتمين بالمؤسسة يبتعدون عن التحديد المسبق لحدود المؤسسة أي أين تبدأ وأين تنتهي، وللإشارة فان الليونة وعدم الراديكالية في تحديد حدود المؤسسة عن قصد أو عن غير قصد تعطي قيمة إجرائية مضافة لهذا المصطلح.

لو أخذنا مصطلح المؤسسة بمحتواه الأصلي(Etymologique) بمعنى التأسيس فيصبح معناها " هي العملية التي تهدف إلى الوصول إلى درجة مقبولة من الاستقرار بدون غلق الباب على احتمال التغيير في بناءها". (V.Tournay, 2011, p.3)

"إن الصعوبة في التحديد المسبق أو المبدئي لحدود المؤسسة تطرح قضية ذات بعد إبستيمولوجي، فيتذرع المهتمون بموضوع المؤسسة بأن هذا الكيان (entité) لا يحكمه الاستقرار وهو تحت تأثير التغيرات التي تأتيه من محيطه الخارجي وتحت تأثير الضغوطات الداخلية، ويقال هذا التبرير مهما كانت النظريات المعتمد في تفسير الواقع المؤسساتي"(S.Taylor et E.Powell, 1989)، "إن كل التصورات لظاهرة المؤسسة تعطي دائما حدودا مرنة والتي تسيطر على معظم الأطر التحليلية للمؤسسة، مهما كانت الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار في هذه الأطر سواء كانت مصالح أو ذهنيات أو بعض التقاليد الإكراهية أو حالات اجتماعية ثقافية انتقالية فان تطور المؤسسات يوصف أساسا على أنه نتيجة الصدمات الخارجية (exogenes) التي تعطي فرص جديدة في احتمال إعادة بناء وترتيب المؤسسة على مستوى الموارد المجندة (بشرية وغير بشرية) والأهداف المسطرة والفاعلين المعنيين بالوصول إليها، هذا التصور للمؤسسة يؤدي إلى ظهور مشكلة إبستيمولوجية على مستوى آخر حيث يبرز هذا التصور تناقضا واضحا عندما ما يعبر عنه على أنه محيط خارجي للمؤسسة يشار له دائما وضمنيا وكأنه من داخل المؤسسة (داخليا)، وهذا التصور الضمني يكون في معظم الأحيان نقطة انطلاق أوحجر زاوية في دراسات الواقع المؤسساتي، إن عدم التحديد الأولي أو المبدئي لما هو خارجي وما هو داخلي في المؤسسة له قيمة إجرائية كبيرة تسهل العمل للمهتمين بالمؤسسة، لأن هذه الحدود بين ما هو خارجي و ما هو داخلي يتغير طوال سيرورة عملية البحث وبهذا تكون هذه النظرة إلى حدود المؤسسة فيها شيء من النسبية الثرية والخلاقة علميا ومنهجيا".(V.Tournay, 2011, p.127)، ومفهوم المؤسسة بحدود معلنة مسبقا لا يعبر بصدق على الواقع (المؤسسة) الذي لا يحكمه الثبات، فالعلاقة بين ما هو خارجي وما هو داخلي سواء كانت معلنة أو ضمنية هي التي تعبر بصدق على ما هي المؤسسة وكما يجب أن يكون عليه التحليل المؤسساتي (V.Tournay,2011, pp.4-5)، هذا التصور للمؤسسة يعطي لمعتمدي التحليل المؤسساتي شيئا من السهولة وترتيب الأمور وهذا ناتج عن المرونة الخلاقة لمفهوم المؤسسة وثرائه الإجرائي، ثم نبتعد عن فكرة تثبيت حدود المؤسسة بطريقة مسبقة ومبدئية.

"وبالرجوع إلى المؤسسة للتعبير عن المجتمع أو عن أي كيان منظم في المجتمع أو تفسيره تطرح مجموعة من الأسئلة ليست لها بالضرورة أجوبة وهذا راجع إلى الزخم الكبير في الإنتاج النظري حول المؤسسة والتأسيس، وتتشعب هذه الأعمال إلى اختصاصات أكاديمية ومرجعيات علمية مختلفة (علوم قانونية- علوم اجتماعية- علوم نفسية – علوم اقتصادية)".(R.Hesset A.Savoye,1993)، "رغم أنها تواجه

نقدا ابستيمولوجيا فان الاستعمالات الترتيبية والتصنيفية للمؤسسة كواقع قانوني- سياسي تظهر ميزة معرفية ثمينة تجذرت في تاريخ المؤسسات عند المؤرخين الذين يعملون على المدى الطويل، هذه التوجهات المختلفة في التعامل مع مفهوم المؤسسة يؤشر إلى وجود تنوع في المواقف النظرية والمنهجية غير المتجانسة وفي بعض الأحيان المتناقضة وهذا حتى داخل كل اختصاص أكاديمي على حدى له اهتماماته الخاصة عن الواقع المؤسساتي". (J. Revel, 2006, pp85-110)

"الصعوبة الدائمة في ترسيم الحدود للمؤسسة لم تخف ولم تغيب الثراء والاهتمام الكبير بالجانب الإجراءاتي (processuel) للمؤسسة ويظهر هذا في العلاقة الثنائية والجدلية بين المؤسس (institué) والمؤسس (l'instituant)، هذه العلاقة الجدلية أشار إليها ريني لورو(rené lourau) في بداية السبعينات وكان هذا العالم جسد هذه العلاقة الجدلية بين الدفعة الأولى(l'impulsion) وتعني الطريقة التي من خلالها تحاول الجماعة أن تتنظم هذا من جهة، ومن جهة أخرى الشكل أو البنية للنظام الاجتماعي المتحصل عليه". (R.Lourau, 1970)، فالأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المؤسس والمؤسس لا تختصر فقط على النتائج الجامدة لعملية التأسيس بل تبقى العلاقة بين طرفي الجدلية قائمة بارتباط نسبي بين طرفيها ولم تشكل قطيعة نهائية بينهما، هذا التصور الجدلي المشار إليه أعلاه يكسب القدرة على استرداد الديناميكية التي تحكم هذه العلاقة الجدلية ويؤكد على أن هذه العلاقة لها استمرارية حية يحكمها تارة التباعد وتارة التقارب بين طرفيها.

إنطلاقا من التوضيحات التي جاء بها ريني لورو أصبح الاختصاصي في علم القانون هوريو(Hauriou) أول محلل رسخ الامتداد الحي بين المؤسس والمؤسس وجاء تعريفه للمؤسسة المعتمد في العلوم الإدارية على أنها " توازن داخلي غير قار ومتحصل عليه بصعوبة وبفصل السلطات وبتحقيق في داخلها حالة قانونية".(M.Hauriou, 1919, p.129)

رغم التباين الموجود في الأطر التحليلية المطبقة على المؤسسة و رغم تعدد المضامين لمصطلح المؤسسة هناك ثلاث مقاربات تبرز من خلال استعمالاتها:

- النظرة الأولى للمؤسسة وهي المسطرة في المقاربات القانونية والاجتماعية، هذه النظرة تتناغم مع فكرة دوركايم وتوحي أن المؤسسة هي شكل أو بناء اجتماعي مؤسس يعمل بصيغة نظامية ويستجيب إلى طلب جماعي لمجموعة اجتماعية ما.

- النظرة الثانية للمؤسسة توجد في التحاليل البراغماتية وتعطي وصفا أكثر ليونة ومرونة للمؤسسة وتتغلب في هذه النظرة فكرة تنظيم الأمور و ترتيبها.
- النظرة الثالثة أكثر تعقيدا من الأولتين وتوحي أن المؤسسة وزيادة على استعمالاتها في الدراسات المؤسساتية الجديدة (neo institutionnalistes) والمقاربات العلاقاتية تصرح أن علم اجتماع المؤسسة ليس موضوعه المؤسسة بل عملية التأسيس. (expression emprunteé, 2007)

المحور الأول : مدخل مفاهيمي

- **السلطة والقوة داخل المؤسسة :**

الحديث عن السلطة ليس بالشيء الجديد فمنذ أن وجد الإنسان وجدت السلطة وظهر الصراع لأجلها ، ومنذ القدم تقدمت الدراسات في هذا الموضوع كتلك الكتابات الفلسفية عند فلاسفة اليونان " كأفلاطون" في كتابه " الجمهورية" الذي يقسم من خلاله المجتمع إلى طبقات تحكمها طبقات الفلاسفة، و "أرسطو" في كتابه "السياسة" ، حيث تحدث من خلاله عن الحكم ، إلى أن تفرغت العلوم واستقلت من الفلسفة وأصبح ينظر للسلطة من عدة زوايا، فتعددت الدراسات الحديثة ولم تصبح السلطة تدرس على المستوى الشامل المتمثل في سلطة الدولة ، بل نزل البحث العلمي الى دراسة هذا الموضوع داخل مختلف تنظيمات المجتمع بما فيهم المؤسسة.

- **المطلب الأول : مفهوم السلطة والقوة**

1- من منظور قانوني:

من خلال النظرة القانونية يمكن تعريف السلطة على أنها :" الحقوق والالتزامات والواجبات، فالذي يملك السلطة له الحق في طلب الطاعة، والآخر الذي يتلقى الأوامر عليه واجب الطاعة" (عبد الفتاح، 1992، ص.123)، أو هي " القدرة القانونية على ممارسة النفوذ على فرد أو جماعة ، ومن وسائلها إصدار الأوامر والنواهي من يملك السلطة إلى الخاضعين لها ومراجعة أعمالهم وإثباتهم أو معاقبتهم ".(بوضياف، د ت، ص.3)

فالقانون يحدد نظاما معينا ويفرض على العاملين قبوله،وهذا النظام يعني إرغام الأفراد والخاضعين للسلطة على قبول قرارات الرئيس، وخضوعهم كذلك للعقوبات في حالة عدم امتثالهم للقرارات والأوامر والتوجيهات الصادرة عن الأشخاص المتمتعين بالسلطة.

إن التعريف القانوني يتناسب مع النظرة الكلاسيكية للسلطة التي تفسرها من خلال الخطوط الرسمية التي تظهر من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة، والتي تبين سلطة رئيس على مرؤوس، ولا تظهر نوعا آخر من السلطة التي قد يمارسها نفس الرئيس على زملائه الذين يتساوون معه في الرتبة المهنية، أو قد يمارسها المرؤوس على الرئيس والتي تدخل في إطار السلطة غير الرسمية.

2- **من منظور علم النفس:**

أما علم النفس فينظر إلى السلطة من زاوية سلوكية نفسية، إذن يمكن تعريف السلطة بأنها:

" تتضمن العلاقة بين اثنين أو أكثر من الأفراد، فمن ناحية نجد شخصا يقترح طريقة أداء عمل للآخرين، ونجد شخصا آخر يقبل هذه المقترحات ويطيع الأوامر". (عبد الفتاح ،1992، ص 124.)

يعد " شيستر بيرنارد" من أوائل العلماء السلوكيين الذين كتبوا عن التنظيم منتهجين في ذلك المنهج السلوكي، وينظر " بيرنارد" إلى المؤسسة على أنها نظام تعاوني وهو تعريف لم يتعرض له أي من العلماء الكلاسيكيين، فقد قام بإعطاء وزن كبير للعوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على درجة التعاون المطلوب داخل المؤسسة ، ففي حين نادت النظرية الكلاسيكية بأن السلطة يجب أن تفوض من أعلى إلى أسفل داخل المؤسسة ، نجد أن " بيرنارد" يرى أن السلطة يتم تفويضها من أسفل إلى أعلى،وفي ذلك يقول : " إن الفرد عادة ما يكون على استعداد لتقبل أية رسالة باعتبارها أمرا صادرا إليه إذا توفرت ثلاثة شروط :

- إذا كان قادرا على فهم واستيعاب الرسالة.
- إذا كان يعتقد أنها تتماشى مع أهدافه الشخصية.
- إذا كان قادرا من الناحية الذهنية والجسمية على تنفيذها. (سليمان ، دت، ص.34)

وعليه فان " بيرنارد" يرى أن مصدر السلطة هي قبول الأفراد بالتالي فهي في يدهم.

3- من منظور علم الاجتماع:

أما علم الاجتماع فينظر للسلطة من زاوية اجتماعية وقد تعددت تعريفاتها بعدد العلماء والباحثين في هذا المجال .

يعرف " ماكس فيبر" السلطة على أنها : القوة الشرعية التي تمنح الحق للرؤساء بإصدار الأوامر إلى المرؤوسين والحصول على امتثالهم للقرارات والأعمال المكلفين بها " (العبيدي، 1997،ص174.)

إذن فالسلطة تعتمد على مجموعة من المعتقدات التي تجعل ممارسة القوة شرعية في نظر كل من الحكام والأفراد هذا من وجهة نظر" فيبر".

علماء الاجتماع يميزون بين مفهومي السلطة والقوة، فالسلطة هي التي سبق تعريفها وهي تعتبر شكلا من أشكال القوة، وهي مرتبطة بالوظيفة ، فهي القدرة على القيام بأشياء من خلال العمل الذي يشغله الفردفي الهيكل التنظيمي، أما القوة فيعرفها " فيبر" على النحو التالي:"القوة هي قدرة شخص معين أو إمكانياته في فرض إرادته على سلوك الأفراد الآخرين بالرغم من وجود المقاومة ".(dockés,1999,p.16)، ولقد أعطيت عدة تعريفات للقوة منها :

" القوة هي جعل شخص يقوم بشيء ما" (dockés,1999,p.20)، السياسي الأمريكي " روبير داهل" أعطى تعريفا آخر للقوة: " قوة الشخص "أ" على شخص " ب" ، هي قدرة "أ" على جعل "ب" يقدم على القيام بنشطات أو أشياء لا يريد القيام بها إلا بتدخل " أ".(Friedberg ,1993,p.351)

هذا التعريف للقوة يتضمن مفهوم التأثير أي أن الفرد له قوة عندما يكون قادرا على التأثير في شخص أو عدة أشخاص للحصول منهم على ما يريد ، وهذا التعريف الذي قدمه " داهل" يبين خضوع " ب" بطريقة آلية ل" أ" ، لكنه لا يلقي الضوء على رد الفعل من" ب"، فماذا لو أن "ب" لم ينفذ الأوامر الصادرة من "أ" أو عارضه أو طلب منه سعرا مرتفعا لتنفيذ الأمر، إن الأمور لا تتم في الواقع كما يبين هذا التعريف، فقبل إصدار أي أمر يجب على الرئيس أن يضمن بأن أمره سينفذ، فليس بإمكان الرئيس أن يحصل دوما على ما يريد بل عليه أن يهيئ المحيط المناسب و أن يكون له سلوك استراتيجي للوصول إلى ما يريد، فوضعه في السلم التدريجي ليس كافيا لكي تكون أوامره منفذة.(Friedberg, 1993, p.1)

أما "Michel Foucault" فيعرف القوة بأنها : " هي فعل يمارسه أفراد أو جماعة مقابل أفعال الآخرين (dockés,1999,p12)

وحسب هذا التعريف فان ممارسة القوة تكون كرد فعل على أفعال الآخرين أي بقدر حجم وطريقة وصيغة الفعل تكون ممارسة القوة كرد فعل على ذلك أما"CrozierMichel" و "Erhard Friedberg" في كتابيهما" الفاعل والنسق" فينظران إلى القوة بصفة عامة على أنها تدل على إمكانية شخص أو مجموعة من الأشخاص التأثير في شخص أخر أو مجموعة أخرى، وأن التأثير في الآخرين يعني الدخول معهم في علاقة، ومن خلال هذه العلاقة تنمو وتزداد قوة الشخص "أ" على "ب" ، ويصل الكاتبان إلى أن القوة:" هي علاقة وليست صفة مميزة للأفراد أو الفاعلين، أي أنها تكمن في طبيعة العلاقة بين الطرفين وليس في الأفراد أنفسهم "(Crozier et Friedberg,1996,p.56).

هذه العلاقة تجمع بين اثنين أو أكثر من الفاعلين المرتبطين الواحد بالآخر لإنجاز أهداف مشتركة تلبي أهدافا شخصية، ويضيف الكاتبان أن هذه القوة هي علاقة تبادل وتفاوض يشارك فيها شخصان على الأقل ولهذه العلاقة مجموعة من الاعتبارات تميزها :

- **هذه العلاقة ليست متعدية:**فإذا كان بإمكان " أ" الحصول من " ب" على شيء ما، و" ب" بإمكانه الحصول على نفس الشيء من " ج" فليس بالضرورة أن يحصل "أ" على نفس الشيء من "ج"، فدرجات التأثير في الآخرين تختلف من شخص إلى أخر.
- **هذه العلاقة تبادلية وغير متوازنة :** فعندما نقول تفاوضا فهذا يعني اخذ وعطاء بين طرفين أي هناك فعل ورد فعل وهذا ما يجعل العلاقة تبادلية ، وهي غير متوازنة فإذا كان ل" أ" و" ب" نفس أسباب النجاح فهذا يعني أن علاقة التبادل متساوية وبهذا لا يمكن القول أن أحد الطرفين هو في وضعية قوة مقارنة بالآخر، لكن إذا كان هناك عدم توازن لصالح طرف من الأطراف فيمكن الحديث عن وجود علاقة قوة، إذن فالقوة تفرض وجود طرفين غير متكافئين، فالتمايز والاختلاف يمكن أن يكون في عدة أشكال: اختلاف في القوة العضلية، الذكاء ،الثقافة، المعرفة الفنية، المعلومات، رأس المال...، وعليه فعدم التكافؤ بين الطرفين من شروط ممارسة القوة.
- **لا توجد علاقات قوة بدون مقاومة:** أي هناك دائما قوة وقوة معاكسة.

ومن الضروري تمييز مفهوم القوة عن غيره من المفاهيم القريبة منه:

1-التأثير: القوة تختلف عن التأثير، فالتأثير: "هو الإجراء الذي بواسطته شخص ما يغير سلوك شخص آخر" (عليلي، 2005،ص51).

أما القوة فهي القدرة على استعمال هذا الإجراء كوسيلة تسمح ببلوغ الأهداف ، القوة هي مفهوم أكثر شمولية وأكثر دقة.

2- السلطة:إذا كانت القوة هي القدرة على التأثير في الآخرين ، فان السلطة هي الحق في القيام بذلك أوهي " القوة الشرعية أو القانونية التي تمنح الحق للرؤساء في إصدار الأوامر إلى المرؤوسين"

(عليلي، 2005،ص51)،أو كما عرفها" ماكس فيبر" بأنها علاقة القوة بين الحاكم والأفراد، حين يمارس الحاكم القوة باعتبارها حقا مشروعا له، كما يعتقد الأفراد أن من واجبهم طاعة الحاكم والامتثال لأوامره، إذن فالسلطة تعتمد على مجموعة من المعتقدات التي تجعل ممارسة القوة شرعية في نظر كل من الحاكم والأفراد.

يمكن أن يكون لمدير السلطة دون أن يكون له قوة ، كما يمكن أن يكون لمرؤوس القوة دون أن تكون له سلطة، فمثلا في حالة إضراب غير شرعي إذا طلب الرئيس من العامل الابتعاد عن طريقه من أجل المرور فان له الحق في طلب ذلك، لكن ماذا لو أن العامل رفض في هذه الحالة فان الرئيس ليس له القوة للمرور رغما عن العامل، هذا ما يجعله يستعين بالتهديدات بالفصل أو الشرطة، من جهة أخرى إذا طلب العامل من الرئيس الرجوع للخلف فليس له الحق في ذلك لكن لديه القدرة على قول ما يريد، أو حتى دفع الرئيس إلى الخلف إذن له القوة.

3-القيادة : مفهوما القيادة والقوة مرتبطان فيما بينهما، تعرف القيادة على أنها:" قوة التأثير على أعضاء مجموعة للحصول على أهداف مشتركة." (عليلي، 2005،ص02).

إن القوة يمكن أن تدل على العلاقة بين شخصين أو بين مجموعة وشخص، أما القيادة فهي العلاقة بين فرد ومجموعة فقط، أيضا أن القوة يمكن أن يكون لها تأثير على أشخاص رغما عن إرادتهم، أما في القيادة فان الأفراد يخضعون إلى القائد بإرادتهم.

4-المراقبة : وهي "شكل من أشكال القوة يستعمله الفرد عندما يريد وضع حد لسلوك شخص أخر،"

(عليلي، 2005،ص52)، فمثلا الشرطة المسؤولة عن الأمن في الطرقات يقومون بمراقبة السائقين هم لا يريدون بذلك التأثير عليهم، ولكن جعلهم يحترمون السرعة المحددة.

5-السيطرة: مفهوم القوة أوسع من مفهوم السيطرة،" فالسيطرة تدل على علاقة بين ما هو أعلى و ما هو أسفل" (عليلي، 2005،ص52)، كالعلاقة بين رب العمل والخادم.

المطلب الثاني: مصادر القوة والسلطة داخل المؤسسة

من المنظور الكلاسيكي فان القوة التي يتمتع بها الفرد داخل المؤسسة يجب أن تتساوى مع مقدار ونوع السلطة التي يتمتع بها من خلال مركزه الوظيفي إلا أن البحوث بينت أن هناك مصادر أخرى لقوة الفرد والتي تمثل مصادر غير رسمية للسلطة.

فبإضافة إلى المصدر الرسمي للقوة هناك مصادر أخرى مثل: المعرفة ، القدرة على اتخاذ بعض القرارات، موقع الفرد في نظام الاتصالات، الانفراد بمهارات خاصة، فالموظف الذي يصعب استبداله بغيره نظرا لما يتمتع به من مهارات تتلاءم مع متطلبات وظيفته إنما يتمتع بقوة نابعة من انفراده بمهارات خاصة.

" من بين السوسيولوجيين الأوائل يعتبر " ماكس فيبر" أول من تحدث عن المصادر التي تجعل السلطة شرعية في نظر من يخضعون لها والتي صنفها إلى السلطة الكاريزمية التقليدية والقانونية".

(filleaut Ripoul, 1999,p,175)

أما السوسيولوجيان " فرانش ورافين" فيقترحان خمسة مصادر يستعين بها القائد للتأثير على الأفراد "

(Rergerno et des autres,sd, pp,207-208).

1- السلطة القائمة على الإكراه:

في هذه الحالة يجبر الفرد على القيام بشيء ما باللجوء إلى القوة والضغط، التهديد والعقاب ، أي أن خضوع الفرد يكون إجباريا، ففي المؤسسة مثلا الرئيس يستعمل هذا النوع من السلطة من خلال تهديد العمال بالفصل ، التقليل من الأجر، الحرمان من المكافآت، هذه الوسيلة لخضوع المرؤوس تؤدي إلى خلق جو من عدم الثقة بين المرؤوسين ورئيسهم، ويترتب على ذلك الإحباط في العمل الذي يكون من أبرز مظاهره الروح العدوانية ضد رئيسهم.

2-سلطة تعتمد عل المكافأة:

من يستطيع منح أشخاص أشياء يرغبون فيها تكون له عليهم سلطة، هذا النوع من السلطة مخالف للسلطة السابقة، فهي لا تعتمد على الضغط لكنها تعتمد على محاولة تلبية حاجات ورغبات الأفراد من خلال المكافآت هذه الأخيرة تتمثل في العلاوات والترقيات، فالمكافأة تعتبر عاملا مهما في تحفيز المرؤوسين، فيمكن أن تشبع حاجاتهم المادية وتؤثر في ميولهم بالشكل الذي يساعد على تحقيق الأهداف.

3-السلطة القائمة على الخبرة:

" هي قدرة شخص ما على التأثير على سلوك شخص آخر بما لدى الأول من كفاءات مهنية ومعارف فنية" (حنفي، 1998،ص.198)،أما المريض فانه يتبع توصيات الطبيب بالرغم من أن هذا الأخير لا يقوم بعقاب المريض إذا لم يتبع تعليماته، كما لا يقوم بمكافأته إذا اتبعها ، إلا أن المريض يسلك تماما كما أراد الطبيب، والسبب في ذلك يرجع لإدراك المريض بخبرة الطبيب، " (الشنواني 1999،ص.195).

4-السلطة الملهمة:

تستمد هذه السلطة من صفات معينة تتوفر في الرفد تجعله يحتل مركزا معينا بين مجموعة من الأفراد، تجعلهم يقبلون ما يطلبه منهم نتيجة لصفات قيادية تتوفر في شخصيته.

5-السلطة الشرعية:

هذا النوع من القوة مرتبط بالسلطة القانونية التي يمكن أن نتتبع مسارها من خلال الهيكل التنظيمي ، المسيرون، الإطارات،رؤساء العمال يملكون هذا النوع من السلطة المرتبطة بالمركز الوظيفي، فبمجرد أن الفرد يغادر منصبه يفقد سلطته.

يمكن أن نضيف إلى المصادر السابقة السلطة القائمة على أسس مرجعية، حيث إن المدير من خلال فهمه لخلفيات مرؤوسيه وثقافتهم وشخصياتهم ووجهة نظرهم يتخذها مرجعا أو مدخلا للتأثير فيهم، فإذا أدرك المدير أن المؤسسة تتكون من أفراد يختلفون في مشاعرهم واتجاهاتهم، وتقاليدهم الاجتماعية ودوافعهم ومشكلاتهم، أمكنه أن يكيف سلوكه في التعامل معهم بالطريقة التي تضمن توحيد جهودهم وتوجيهها نحو تحقيق الهدف.

أما " كروزية" و " فريدبيرغ" فقد صنفا مصادر السلطة إلى أربعة مصادر:

- **المصدر الأول:**

متعلق بالشخص الذي يمتلك كفاءة أو تخصصا وظيفيا لا يتوفر عند غيره،" فالخبير هو الوحيد الذي يملك المعرفة والمهارة والخبرة التي تسمح له بحل المشكلات المهمة التي تظهر في المؤسسة ، تدخل هذا الشخص يسمح بالسير الحسن للنشاط والوظائف داخل المؤسسة ، هذه القوة لا تتوقف على خبرتهم ولكن أيضا على صعوبة تغييرهم أي إيجاد البديل المناسب"(filleaut Ripoul, 1999,p,180).

إن هؤلاء الأشخاص حتى وان كانوا يشغلون وظائف دنيا في المؤسسة تصبح لهم السلطة على من هم في الوظائف العليا، نأخذ مثلا العلاقة بين أطباء المستشفى ومديرها، فبالرغم من أن المدير يشغل وظيفة أعلى من الطبيب في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، إلا أن هذا الأخير يمكن أن يسبب الكثير من المتاعب للمدير متعللا بأسباب فنية طبية بحته لا يمكن للمدير أن يناقشها معه.

- **المصدر الثاني:**

" الذي يعطي القوة في المؤسسة هو ضبط العلاقات مع المحيط " (Freiberg ,1993,p.388)

فالمؤسسة في علاقتها مع بيئتها تحيط بها عدة مجالات من عدم التأكد، وبالتالي من يستطيع أن يلقي الضوء على هذه المواقف غير المؤكدة أو غير المتوقعة التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، ومن يمتلك معلومات تكون له قوة في المؤسسة، وعلى ذلك يمكن توقع تغير ميزان القوة داخل المؤسسة مع تغير الظروف التي تعمل فيها.

- **المصدر الثالث:**

ويتمثل في شبكات الاتصال، " هذا المصدر يتمثل في تدفق المعلومات بين مختلف أعضاء المؤسسة ومختلف الوحدات " (حنفي،1998،ص .218).

من الأمور التي يصعب ضبطها في المؤسسة هو حلقات الاتصال ، فالقرار المتخذ يمكن أن يكون غير مناسب بسبب نقص في المعلومات أو أن المعلومات لم تحول بصفة صحيحة ، فمن يملك المعلومة بإمكانه أن يتلاعب بها كحبس المعلومة أو تأخيرها وهذا يكون له انعكاس على القرار المتخذ ، فإذا وجد

الفرد في مكان أو وظيفة معينة بحيث تؤدي إلى زيادة قدرته على التحكم في تدفق المعلومات منه إلى الغير فانه يتمتع بقوة نابعة من مركزه في نظام الاتصالات.

المصدر الأخير للقوة داخل المؤسسة هو معرفة القواعد التنظيمية ومعرفة استعمالها فكلما زادت درجة إلمام أعضاء المؤسسة بمثل هذه القواعد كلما زاد مقدار القوة التي يتمتعون بها

(Freiberg,1993,p.390). فمثلا يمكن لرئيس قسم الحسابات أن يعارض رئيس مجلس الإدارة فيما يتعلق ببعض أوجه الصرف المالي بحجة أن في ذلك مخالفة للقوانين أو القواعد المحاسبية المتعارف عليه وتزداد درجة هذه القوة إذا كانت القواعد التي تحكم المنظمة من النوع غير المكتوب.

أما " أستيلي " و" ساشديفا" فميزا بين ثلاثة مصادر لقوة الفرد " (ريجيو،1991،ص.460):

1- البناء الهرمي للمؤسسة:

فأي مركز يظهر في الهيكل التنظيمي يحمل معه مقدارا معينا من السلطة الرسمية.

2- التحكم في موارد المؤسسة المهمة:

مثل : الأموال ، المعرفة ، الخبرات المتصلة بالعمل.

3- الموقع :

وهو مقدرا البعد أو القرب عن الوظائف الحساسة، أي مراكز وجود المعلومات، فمثلا يمكن أن تتمتع إحدى السكرتيرات في المؤسسة بقوة عالية حتى ولو كان مركزها يقترب من قاعدة الهرم التنظيمي، نظرا لأن وظيفتها تجعلها على اتصال بأشخاص مهمين جدا وعلى معرفة بمعلومات حساسة ، هذا الأمر يعطينا قوة داخل المؤسسة.

وأخيرا ما يمكن قوله هو أن القوة التي يمكن أن يكتسبها الفرد داخل المؤسسة لها عدة مصادر وليس فقط السلطة الرسمية المرتبطة بالمركز الوظيفي ، ولها كذلك عدة أشكال فقوة المعرفة والشخصية الملهمة تعتمد على سمات الفرد ذاته أما القوة المعتمدة على الإكراه أو المكافأة فتتبع من منصب الفرد.

خلاصة:

إن السلطة والقوة هي علاقة تبادل يشارك فيها شخصان على الأقل بحيث يمكن لأحدهما التأثير على الأخر وليس بالضرورة أن يكون أحدهما رئيسا والآخر مرؤوسا فالرئيس أو المدير من خلال مركزه الوظيفي يكون له الحق في ممارسة السلطة بالاعتماد على الثواب أو العقاب، وحتى هذا المركز أحيانا لا يساعده على ممارسة هذه السلطة وبالتالي يلجأ إلى تنمية أساس للمساندة من خلال مشاركة مرؤوس في قيمهم وثقافتهم.

ومن ناحية أخرى يمكن للمرؤوس أن يكون له قوة على رئيسه من خلال خبرته وموقعه في حلقة الاتصالات والمعلومات التي في حوزته، كما يمكن أن يظهر في المؤسسة شخص له قوة من خلال خصائص وصفات تميزه تجعله يكون قائدا.

وضع موضوع السلطة في نظريات من بينها النظرية الكلاسيكية التي تعتبر السلطة رسمية تنساب من أعلى إلى أسفل، نظرية " بيرنارد" الذي يرى أنه لا وجود للسلطان إلا بقبول المرؤوسين، حيث تحدث عن منطقة القبول التي يرى أن حدودها تعرف من خلال الدرجة التي تتعرف من خلال الدرجة التي تتعدى مقدرة العمال، فهناك دائما حدود للطاعة وبالتالي محاولة ممارسة السلطة خارج نطاق نقطة معينة التي تسمى " منطقة قبول لمرؤوسين " قد يؤدي إلى التمرد وعدم الطاعة وذلك من خلال عدة أشكال، أما عن نظرية " سيمون " فإنها تأتي امتدادا لأفكار " بيرنارد" فيما يخص منطقة القبول، كما أنه تبنى أيضا فكرة أن السلطة رسمية مرتبطة بالمركز الوظيفي تعبر عن علاقة بين رئيس ومرؤوس، وأن السلطة تتمثل في القدرة على اتخاذ القرارات التي توجه نشاطات الأفراد، هذه القرارات التي تنساب من أعلى إلى أسفل ، وبالإضافة إلى هذا فان "سيمون" كانت له مساهمة أخرى في نظرية السلطة تمثلت في اعتماد هذه الأخيرة على المهارة والكفاءة وكل أنواع المعرفة، وأيضا في التنظيم غير الرسمي الذي يضم مجموعة من الأفراد التفوا حول قائد وشكلوا علاقات سلطة شخص ما ؟ وكانت إجابته أن قبول السلطة الرسمية متعلق بأمر قانوني،أما قبول سلطة شخص أخر ليس له هذه السلطة الرسمية فهو أمر نفساني، وهو يعبر عن موقف الخاضعين لهذه السلطة والمبني على الشعور بالشرعية الذي أساسه الثقة الممنوحة لمن يخضعون له ، فؤلائك الأفراد الذين يخلقون تجمعات غير رسمية ويختارون قائدا من بينهم فهم يفعلون ذلك اعتقادا بشرعية ما يقومون به، كذلك قبول نصائح الطبيب أو المحامي وتنفيذها مبني على الثقة.

أما " ميشيل كروزييه" فينظر للمؤسسة على أنها بناء اجتماعي يتكون من مجموعة من الفاعلين الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم المختلفة بطريقة استراتيجية، فالفرد داخل المؤسسة ليس مجرد يد أو قلب لكنه أيضا دماغ يفكر، يخطط فهم ليسوا آلات يستجيبون إلى محفزات مادية، بالعكس فان الأفراد لهم استراتيجيتهم، فأحيانا تكون لهم استراتيجية دفاعية وأخرى هجومية وذلك لحماية مصالحهم وتعزيز مكاسبهم ، المواجهة بين الفاعلين تؤدي إلى صراع من أجل السلطة والقوة الذي يراه " كروزييه" أنه ليس فشلا للمؤسسة وإنما يساهم في استمرارها.

- المطلب الثالث: قوة وسلطة المؤسسة

لا تعيش المؤسسة الحديثة في محيط مغلق فقد رأينا أن نظرية النظم تعتبر المؤسسة نظاما مفتوحا فهي تؤثر في وتتأثر بالمحيط الذي تعيش فيه ، المؤسسة القديمة كانت تعيش في محيط بسيط نسبيا، و كان حجمها متواضعا بحيث نجد أن المالك هو المسير في نفس الوقت وفي اتصال مباشر مع العمال ، فكان هناك ثلاثة متعاملين يمكنهم التأثير على المؤسسة المستثمرون الذين يوفرون رؤوس الأموال ، الزبائن الذين يشترون منتوج المؤسسة ، والموظفون الذين يقدمون عملهم مقابل أجر . أما المؤسسة الحديثة فقد اتسع حجمها وكبر رأس مالها ، بل انتشرت فروعها في عدة مناطق من العالم وأصبحت تنتج عدة منتوجات، ولم يعد لها مالك واحد يقوم بالتسيير لأن هذا مستحيل، فنجد المؤسسة ملك لعدد من الأشخاص وكل له مساهمته الوظيفية، وبما أن المؤسسة لا يمكن تسييرها من طرف كل هؤلاء فيتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة (رئيس، مدير عام ...). هذه المؤسسة أصبح لها عدة متعاملين يؤثرون فيها (المسيرون، نقابة العمال ، الجمعيات العلمية والمهنية ، المستهلكون ، الموردون، الحكومة ...) كل واحد من هؤلاء المتعاملين يمكن أن يمارس قوة على المؤسسة ، وهذه الأخيرة يكون لها أيضا تأثير في محيطها وهنا نتحدث عن قوة المؤسسة .

" تؤثر المؤسسة في المحيط من خلال إنتاجها وتصرفاتها وخدماتها التي تفرضها على المجتمع في حالة قوتها وخاصة في الدول الرأسمالية ، ويمكن أن نفرق بين نوعين من تأثير المؤسسة على المجتمع أو محيطها : تأثيرات اجتماعية وأخرى اقتصادية " (عدون، 1998، ص.94).

أ- التأثيرات الاجتماعية :

قد تكون هذه التأثيرات ايجابية أو سلبية وتختلف تبعا لعدة عوامل منها طبيعة النظام الاقتصادي الذي تسيير به المؤسسة ، اختلاف حجم المؤسسة ووزنها المالي والاقتصادي ، ومن بين التأثيرات الاجتماعية نذكر ما يلي:

- **توفير الشغل:**

إن وجود المؤسسات يسمح بتوفير مناصب تشغيل والتي يزيد عددها أو ينقص تبعا لحجم المؤسسة، وتلعب التكنولوجيا المستعملة دورا مهما في تحديد نسبة العمالة، فإذا كانت المؤسسة تستعمل تكنولوجيا بسيطة أو تعتمد أكثر على اليد العاملة فإنها توفر هذه المناصب، لكن بالمقابل قد يؤدي إلى انخفاض الأجر نظرا لارتفاع عرض العمل، هذا يفيد المؤسسة في انخفاض التكاليف.

- **التأثير على البطالة:**

إن زيادة المؤسسات يمتص البطالة ، لكن ماذا يحدث إذا أغلقت هذه المؤسسات نتيجة الإفلاس أو الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية أو التحول من نظام إلى آخر مثل هذه الوضعية من شأنها أن تؤدي إلى تسريح العمال وبالتالي زيادة البطالة.

- **التأثير على الأجور:**

المؤسسات القوية لها دور هام في تحديد الأجور فقوتها ووزنها المالي تساعدها على رفع الأجور، خاصة عند سعيها للحصول على يد عاملة في مكان تقل فيه هذه الأخيرة، ويكون لذلك تأثير على أجور المؤسسات الأخرى لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، غالبا ما تنجح هذه المؤسسات في جلب العمال من القطاعات الأخرى ، طالما هدف العامل هو الحصول على أعلى أجر، ويمكن الإشارة إلى مثال عن الجزائر عندما كانت المؤسسة الوطنية للمحروقات (سوناطراك) تتميز بارتفاع أجورها عن القطاعات الأخرى ، أدى هذا إلى نزوح السكان من الأرياف والاتجاه إلى هذه الصناعة أي تم التحول من الزراعة نحو الصناعة .

- **تغيير نمط معيشة السكان :**

إن المؤسسات تفرض نظاما معينا فيما يخص وقت العمل ووقت الراحة ، هذا يؤدي إلى تغيير عادات الأفراد الذين يشتغلون بها خاصة أصحاب الأرياف الذين تحولوا إلى الصناعة بحيث أصبحوا يقضون معظم وقتهم في المؤسسة.

- **التأثير على الاستهلاك:**

فسياسيات البيع والإشهار تعمل على خلق عادات استهلاكية جديدة نتيجة لتنوع المنتجات ، وتلعب وسائل الإعلام خاصة التلفاز دورا هاما في هذا الموضوع، لما توفره من معلومات واتصال مباشر بالمستهلك.

ب-التأثيرات الاقتصادية :

للمؤسسة دور اقتصادي هام لأنها تعتبر أحد أعوان هذا الاقتصاد ومن هذه التأثيرات :

- **دفع عجلة التعمير :**

إن ظهور مؤسسات اقتصادية في المناطق الريفية ، يدفع إلى إنشاء المساكن لعمالها وإنشاء الطرق والأماكن العامة ، المدارس ، المستشفيات...

" إذن هذا يؤدي إلى إقامة تجمعات سكانية ومدن جديدة، ويمكن ملاحظة هذا في الجزائر في كل من منطقة الحجار بعنابة ، ومنطقة أرزيو بغرب الوطن ، حاسي الرمل وحاسي مسعود بالجنوب، حيث أنشئت هناك مدن بعد أن تكونت فيها مركبات صناعية ضخمة ، وهذا يدخل ضمن سياسية التنمية والتطوير " (عدون ،1998،ص.96).

- **ظهور منشات تجارية :**

كما سبق فان المؤسسات تؤدي إلى زيادة عدد السكان، هذا يخلق ضرورة لإنشاء مراكز تجارية لتلبية حاجات السكان.

- **التأثير على التكامل الاقتصادي :**

تحتاج الصناعة الثقيلة إلى عدة منتوجات وسيطة أو نصف مصنعة ومكملة لبعضها البعض، لهذا غالبا ما يتم صناعة المنتوجات في مؤسسات مختلفة والتي يؤدي تجميعها أي المنتوجات إلى تكوين منتوج نهائي في مؤسسة أخرى ونجد هذا في مجال صناعة السيارات بمختلف أنواعها.

المطلب الرابع: مفهوم الحكم الذاتي

منذ ستينات القرن الماضي أخذ مفهوم" الحكم الذاتي " يتراجع أمام مبدأ" حق تقرير المصير"، الذي أصبح هدف حركات التحرر في بلدان العالم الثالث، ومع ذلك فان الاستناد لهذا المفهوم والرجوع إليه في الممارسة لم ينته تماما بعد، إلا أنه في جميع نماذجه وتطبيقاته دون استثناء يمكن تعريف الحكم الذاتي بأنه يعني وضعا سياسيا وقانونيا تتميز به جماعة عرقية أو قومية في إقليم أو دولة ما ناقصة السيادة، وان كانت تتمتع بوصف الدولة، إلا أنها لا تمارس جميع الحقوق والالتزامات الدولية، إما لأنها غير قادرة على تحمل هذه الواجبات، أو لارتباطها بمعاهدات غير متكافئة مع دولة أخرى ذات قومية مختلفة عن سكان أو شعب إقليم الحكم الذاتي تحرمها من جميع اختصاصات الدولة المستقلة استقلالا لا تاما، ومحتفظة في ذات الوقت لنفسها بالإشراف على الشؤون الخارجية وقضايا الدفاع والأمن القومي وكافة الصلاحيات ذات الطابع السيادي، كالرقابة على مشروعية القرارات الإقليمية من الزاوية الدستورية،

وصك العملة، والسيطرة على المصادر المائية ذات الطابع القومي، وغيرها من الصلاحيات السيادية، وبذلك تكون مفاهيم مثل السيادة والاستقلال وحق تقرير المصير في تعارض تام مع مفهوم الحكم الذاتي، الذي تفرض عليه قيود ويحدد له سقف قانوني وسياسي من قبل الدولة المركزية صاحبة السيادة في إطار دائرة القانون الداخلي الخاص أكثر منها في إطار القانون الدولي، وبهذا يشبه الحكم الذاتي المجالس البلدية والقروية، والمؤسسات العامة أو الخاصة المعترف بها من قبل الدولة المركزية، كالجامعات والاتحادات أو المؤسسات الاقتصادية التي تتمتع بحقها ضمن حدود القانون الداخلي للدولة المركزية في إدارة شؤونها الداخلية الخاصة بها، من حيث قراراتها الإدارية أو الاقتصادية، وغيرها من القرارات المتعلقة بأحوالها الذاتية بشكل مستقل عن غيرها.

كما يستخدم الحكم الذاتي لمعالجة مشكلة الأقليات القومية والثقافية ومشكلات تفاوت التطور والنمو والتحديث داخل الدولة الواحدة، ويترتب على ذلك أن جميع الأقاليم والبلدان التي تتمتع بالحكم الذاتي،

سواء أكانت في الإطار الداخلي أو الدولي لم تتمتع بالشخصية الدولية، ومن ثمة فهي ليست موضوعا للقانون الدولي، وإنما موضوعا للقانون الداخلي إلا إذا تم تجاوز صيغة الحكم الذاتي وحصل الإقليم على كامل سيادته (اشتية ،2011، ص277).

إن مصطلح " الحكم الذاتي" هو ترجمة حرفية للمصطلح الإغريقي الأصل (ANTONOMIA) وهو يتألف من مقطعين (AUTO) وتعني بالذات، و (NOMIA) وتعني القانون، والكلمة بمجموعها تعني:

" قدرة الذات على سن القوانين"(الهماوندي، 2001، ص13) .

تنطوي فكرة الحكم الذاتي على مدلولين، مدلول دولي ومدلول على المستوى الداخلي، " ففي مجال القانون الدولي العام يقصد بالحكم الذاتي عند إطلاقه باعتباره صيغة للحكم تطبق على الأقاليم أو مناطق معينة تتوفر فيها كل مقومات الدولة، إقليم، سلطة سياسة، ولكنها تبقى تحت السيطرة وحكم الدولة المستعمرة، بحيث لا تتمتع بالسيادة الخارجية، فهذه الصيغة اتخذتها الدول الاستعمارية المحتلة كوسيلة لتحديد العلاقة بينها وبين مستعمراتها ومن ثم هي مستقلة إداريا وماليا دون أن يكون لها استقلال سياسي"(الوتري، 2008،ص101) .

أو مدلول الحكم الذاتي على المستوى الداخلي فذهب البعض في تعريفه بأنه:" مباشرة جمهور الشعب لسلطته في مختلف الميادين"(متولي، 1957،ص634).

وعرفه آخرون بأنه :" نظام لا مركزي يقوم على أساس الاعتراف بجزء معين من إقليم الدولة بالاستقلال الذاتي ضمن رقابة وإشراف الدولة"(الساعدي،1990، ص223).

من جانب آخر يركز البعض في تعريفه للحكم الذاتي على الأسباب والدوافع التي تقف وراء قيام الحكم الذاتي حيث يعرفونه بأنه: "صيغته متطورة من اللامركزية الإدارية تقوم بموجبها الدولة وضمن وحدتها القانونية والسياسية بالإقرار لقومية أو جماعة دينية أو لغوية أو ثقافة معينة بعض السلطات التشريعية والإدارية ولكن تحت رقابة الدولة وإشرافها"(مولود، 2009،ص454).

المطلب الخامس: مفهوم الاحتكار

الاحتكار هو" سيطرة شخص أو مجموعة من الأشخاص على إنتاج سلعة أو تقديم خدمة معينة يحتاجها الأفراد والجماعات حاجة ماسة. والمحتكر للسلعة أو الخدمة هو الذي يحدد السعر، وكمية ونوعية

الإنتاج، والمكان الذي ترسل إليه السلعة لغرض بيعها أو تصريفها، والأفراد الذين تقدم إليهم الخدمة التي يحتكرها صاحبها أو عارضها "(الحسن،1999، ص26).

والجدير بالذكر أن الاحتكارات تكون على أنماط مختلفة أهمها ما يلي:

1- الاحتكارات الطبيعية:

يرجع سبب هذا النوع من الاحتكارات إلى وجود كميات محدودة من المواد الأولية في مناطق جغرافية معينة ذات مواصفات ملائمة لإنتاج مثل هذه المواد الأولية كاحتكار كندا لإنتاج مادة النيكل ... الخ

2- الاحتكارات الاجتماعية:

تظهر هذه الاحتكارات عند ما تسيطر الدولة على إدارة وتقديم بعض المصالح والخدمات المهمة إلى أبناء الشعب كخدمات السكك الحديدية والطيران المدن والكهرباء والغاز...، وسيطرة الدولة على هذه الخدمات واحتكارها لتسهيلاتها، إنما تنطلق من وازع الصالح العام، فالدولة تعرض هذه الخدمات على الأفراد ليس من أجل الربح وإنما من أجل إشباع حاجات المواطنين لها.

3- الاحتكارات الشرعية:

تتجسد هذه الاحتكارات في براءات الاختراع و العلامات التجارية والمؤلفات والأبحاث العلمية والأدبية، ويسيطر المخترعون وأصحاب الأماكن التجارية والمؤلفون والباحثون على هذه الاحتكارات بحكم التشريعات القانونية التي تدافع عن حقوقهم. والجدير بالذكر أن هذا النوع من الاحتكار يشجع الأفراد على المضي قدما في ميدان الاختراع والتأليف والإبداع، هذا الميدان الذي يطور المجتمع وينميه في ضروب مختلفة.

4- الاحتكارات الاختيارية:

وهذه الاحتكارات تظهر للعيان بعد دمج المصالح والشركات والمصانع الصغيرة بعضها مع بعض للتخلص من المنافسة القاتلة التي قد تقع بينها، علما بأن دمج المشاريع الصغيرة وتكوين مشاريع كبيرة محلها تمكن هذه المشاريع من احتكار الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ومن أمثلة الاحتكارات الاختيارية الترست والكارتل.

5- الاحتكارات الخاصة بالخدمات:

تتمثل هذه الاحتكارات ببعض الخدمات المهنية والوظيفية والفنية النادرة التي يقدمها بعض المهنيين إلى أبناء المجتمع كالخدمات التي يقدمها جراحو القلب من الأطباء للمواطنين، وخدمات المهندسين المعماريين، وخدمات أساتذة الجامعة، إضافة إلى نقابات العمل التي تحتكر عرض العمل لمنتسبيها بسبب رغبتها في تحقيق مطالب وأهداف الأعضاء التي قد تتجسد في زيادة الأجور وتقليص ساعات العمل وتحسين ظروف الإنتاج(الحسن،1999، ص27).

إن ظهور فكرة الاحتكار يعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، إذ ساهم انتشار الفكر الاقتصادي الحرفي أوروبا إلى تفعيل دور الاحتكار في التحكم بالسوق من أجل توفير الحماية الكافية للمشروعات الصغيرة والمستحدثة، والتي ساهمت بتقديم أفكار لمنتجات أو خدمات لم تكن معروفة عند الناس، وهذا ما أسس لأن تكون هذه المشاريع محتكرة للسوق الذي توجد فيه، ومتخصصة بتقديم الخدمة، أو السلعة للفئة المستهدفة منها.

لقد ساهم حدوث الأزمات الاقتصادية المتكررة في أوروبا إلى تفعيل دور الاحتكار بشكل كبير في سوق العمل، وصارت السيطرة على مجال من مجالات العمل من الأشياء المقبولة في الأسواق، ومع مطلع القرن العشرين وصدور العديد من القوانين الرافضة لفكرة الاحتكار إلا أن العمل بها موجود حتى ولو لم تتم الإشارة إليها باسمها الصريح، وهي الآن تستخدم في معظم المجالات الاقتصادية في العديد من قطاعات العمل.

المطلب السادس: مفهوم المؤسسة

في المفهوم العام المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من القيم و المعايير و الممارسات المشتركة لمجموعة من الأفراد التي تبني علاقاتها بطريقة منظمة و ثابتة و مستقرة ، و من خلال هذه النظرة لأغلب علماء الاجتماع فان الأسرة و المدرسة و المقاولة و دور العبادة هي عبارة عن مؤسسات .

1 / و بالنسبة ل "مارسيل موس " و " بول فوكوني " فان المؤسسة هي : " مجموعة من الأفعال أو الأفكار التي وضعت و نظمت و أسست ليجدها الأفراد أمامهم على شكل مؤسسات تفرض سلطتها القيمة

و المعيارية عليهم "(Beitone, 2013, p.197) ، و من خلال هذا التعريف فان الممارسات و الأنماط و الأحكام، و الخرافات و المنظومات القانونية و اللغة و غيرها تساهم بطريقة أو بأخرى في تشكيل و تطور هذه المؤسسات .

إن " مارسيل موس " و "بول فوكوني " لديهما نظرة موسعة جدا لمفهوم المؤسسة ، و هي قريبا جدا من مفهوم الفعل الاجتماعي عند " إميل دوركايم " ، و هذا ما يمثل بالنسبة لهما موضوع الدراسة في علم الاجتماع ، و في الواقع بالنسبة ل " إميل دوركايم " يمكن تعريف علم الاجتماع على انه : "علم المؤسسات في نشأتها و تطورها و وظائفها " .

عموما فان "إميل دوركايم " و " مارسيل موس " و " بول فوكوني " حسب هذه التعريفات لهم نظرة موسعة و شاملة لمفهوم المؤسسة جاءت بصفة أكثر تجريدية خاصة بالنسبة ل "إميل دوركايم " الذي اعتبر أن علم الاجتماع هو في مجمله علم مؤسسات في كيفية نشأتها و تطورها من جهة و الوظائف التي تقوم بها من جهة أخرى ، و هذا ما يوافق دراسته حول الظاهرة الاجتماعية و تحديدها في الفعل الاجتماعي، حيث يرى أن سلوك الفرد هو سلوك هادف ، أي أن الفاعل الاجتماعي لبلوغ هدف أو غاية ما فانه يختار عدة وسائل و أنماط سلوك متعارف عليها اجتماعيا للوصول إلى غايته ، حيث يتضمن الفعل اختيار الفاعل لعدد محدود من الوسائل التي تحقق هدفه دون وسائل أخرى ، و بذلك يحصل التمايز بين الوسائل و الغايات ، و لكل فاعل اجتماعي طريقته الخاصة في معرفة أساليب السلوك و سياقاتها الاجتماعية .
لقد سعى دوركايم لدراسة الظواهر الاجتماعية من خلال الاستعانة بالأساليب التي تعتبر حتمية أكثر منها فرضية ، و إذا كانت العلوم الطبيعية تتعامل مع الأشياء فان علم الاجتماع في نظر دوركايم ينبغي ألا يكون مستغنيا عن ذلك ، و من أكثر خصائص الأشياء أهمية في الواقع الخارجي أنها ليست عرضة لإرادتنا و أنها تقاوم محاولاتنا الذاتية لتغييرها مبرهنة بذلك على أن وجودها يعد مستقلا عن أفكارنا عنها، و لما كانت هذه الظواهر سابقة على الفرد في وجودها و كانت من إنتاج المجتمع و تأسيسه و تنظيمه ، فيمكن أن نطلق عليها اسم المؤسسة ، و يقصد به جعلها من الأمور الاجتماعية التي ابتدعها المجتمع من عقائد و أساليب و قوالب تنظم سلوك الإنسان وتكيفه ، و بهذا يصبح موضوع علم الاجتماع حسب " إميل دوركايم " هو دراسة المؤسسات الاجتماعية .
فالمؤسسة إذن هي مجموعة من القيم و المعايير و الأفكار التي تكون خارجية و ليس لنا أن نتحكم فيها، فهي تمثل واقعا خارجا عن الفرد و لها صفة الإلزامية و القهر و السلطة تجاه الأفراد إضافة إلى

الشمولية و العموم ، و هذا الكلام عن المؤسسة يتوافق إلى حد كبير مع خصائص الفعل الاجتماعي و الظاهرة الاجتماعية عند إميل دوركايم

2 / بالنسبة ل "ماكس فيبر " : " المؤسسة هي كل تجمع إنساني له قواعد تأسيسية معطاة بنجاح أي ناجحة إلى حد كبير ، و يكون ذلك داخل مجال حركي حيوي قابل للتحديد أي خاص بجماعة معروفة تعمل أعمالا مفهومة و واضحة و مقصودة حسب معايير محددة "(Beitone, 2013, p.197)، و عليه يصبح تصور " ماكس فيبر" للمؤسسة أضيق و أكثر تحديدا منه عند " إميل دوركايم "و "مارسيل موس "

و بتعبير أخر و في تصور "ماكس فيبر" فالمؤسسة إذن هي : " عبارة عن منظمة مبنية أو مركبة من مجموعة من الحرفيين أو الفاعلين الذين يملكون سلطة قانونية و عقلانية على مجموعة من الأفراد أو على المجتمع كله ، هذه السلطة العقلانية و القانونية كما سبق الذكر يملكونها من خلال العلاقة الموجودة أو التي تربطهم مباشرة بوظائفهم، هذه الأخيرة (وظائفهم) التي تضفي على سيطرتهم الشرعية القانونية و الاجتماعية ، إذن بالنسبة ل "فيبر" فالدولة التي تملك العنف أو قوة القهر و القسر الفيزيقي المشروع (الشرعي)، أو الكنيسة التي تملك كذلك العنف أو قوة القهر و السيطرة الذهنية المشروعة (الشرعية) ، هذان الهيئتان المذكورتان يمكن أن نطلق عليهما اسم مؤسسات ، عكس الشيعة أو الطائفة العرقية أو الدينية أو ما إلى ذلك مهما كان سبب تصنيفها كطائفة ، أين تكون المشروعية فيها كاريزمية أي تخضع لولاء زعيم الطائفة مثلا و هو الوحيد الذي له الحق في بسط سيطرته و أفكاره و نزواته على القبيلة أو الطائفة، و ليس لهذا الأخيرة (الطائفة) أي أغراض أو طموحات عامة و شمولية تخص كل المجتمع، فهذا الكيان الاجتماعي لا يمكن أن نسميه مؤسسة هذا طبعا حسب "ماكس فيبر" .

3 / عند "برونسيلو مالينوفسكي" ، "كل مؤسسة لها قواعدها و قوانينها و ميثاقها الذي تسير عليه،

والذي يرتبط بالأساطير والدين والمعتقدات والمبادئ الأخلاقية والقانونية والثقافة الخاصة بمجتمع معين"، هذا الميثاق الذي تسير عليه المؤسسة يبين وبصفة واضحة و جلية الهوية والبناء والهدف من تشكيل هذه المؤسسة، وكذلك القواعد والقوانين التي يجب على الأفراد احترامها والرضوخ لها، إذن بالنسبة

ل "مالينوفسكي" لكل مؤسسة معاييرها ، و نشاطها، وأفرادها وأدواتها المادية الخاصة بها، وكل هذه المكونات المذكورة لها وظائفها المنوطة بها، لان المؤسسة في الأساس جاءت لإشباع حاجة معينة .

4 / عند "ابراهم كارديني" : "المؤسسة هي الأداة التي يؤثر بها المجتمع بطريقة خاصة للتحكم في الأفراد و السيطرة عليهم ". و قد قسم "كارديني" المؤسسات إلى قسمين : المؤسسات الأولية و يقصد بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية وهي التي تقوم بتربية الطفل و تنشئته بطريقة سليمة ليكون ليكون فردا فعالا و صالحا في المجتمع كالأسرة والمدرسة، ثم تأتي المؤسسات الثانوية و يقصد بها "كارديني" كل المؤسسات عدا المؤسسات الأولية، والتي أنشئت أساسا حسب دورها الذي تؤديه في المجتمع، أي لتأدية وظيفة معينة أو لبلوغ هدف اجتماعي معين .

5 /أما بالنسبة ل "تالكوت بارسونز" : " تكون هناك مؤسسة عندما يكون هناك تفاعل بين الأفراد أين يصبح لدى كل فرد دور لضمان استمرارية و ثبات العلاقات المتبادلة بينهم "(Beitone, 2013, p.197)، حيث يركز" بارسونز" على مفهوم الدور فيعتبر المؤسسة مجموعة ادوار الفاعلين الاجتماعيين داخلها للحفاظ على ثباتها واستمراريتها حتى تؤدي مهمتها (المؤسسة) في إشباع حاجات المجتمع، و لنزعته الوظيفية فان "بارسونز" برى أن كل المؤسسات الاجتماعية يجب أن تتكامل وظيفيا لضمان استقرار المجتمع، كما هو الحال بالنسبة للأفراد داخل المؤسسة الواحدة كما سبق الذكر .

6 /أما عند "تورستلين فيبلان" وهو من مؤيدي التيار المؤسساتي الذي يقول أصحابه انه حتى نتمكن من تفسير سلوك الأفراد داخل المؤسسة يجب الآخذ بعين الاعتبار البعد المؤسساتي خاصة في شقه النفساني الداخلي المعتاد للأفراد، حيث يقول "تورستلين" : "إن المؤسسة هي عبارة عن عادات ذهنية سائدة و واسعة الانتشار، و تعبر عن طرق تفكير خاصة و وظائف خاصة للفرد من جهة و للمجتمع من جهة أخرى "(Beitone, 2013, p.198).

7 /أما "ماري دوغلاس" فهي تعرف المؤسسة على أنها : " شكل أو بنية ظاهرة ، واضحة و معروفة على ارض الواقع ، أو هي مجموعة اجتماعية لها مشروعية و لها القدرة على ضبط و تنظيم ما هو ممكن من أعمال فردية أو جماعية، ولها (المؤسسة) أيضا السلطة على الأعمال المشتركة للتنظيم

والترتيب والمعرفة داخل المجتمع".(Tournay, 2011, p.15)، بالنسبة لدوغلاس فان أهمية المعرفة في بناء أو تشكيل النظام الاجتماعي، والمبررات الاجتماعية للعمل الجماعي تظهر أهمية التحليل الثقافي الذي جاء به "ادوارد ايفانس بريتشارد" في سبعينات القرن الماضي، لكن يبقى عمل دوغلاس في خط واحد مع التصور الذي وضعه "دوركايم" للمؤسسات، إضافة إلى أنها طورت هذا المفهوم ليشمل كل البنى

الرمزية المعيارية في المجتمع، و بهذا المعنى فان "دوغلاس" أعادت بعث تعريف "دوركايم" للمؤسسات على أساس إلزامية

وجبرية وجودها إضافة إلى دورها في استقرار و تنظيم المجتمع من خلال شرعيتها وسلطتها القيمة من جهة والقانونية من جهة أخرى .

فالمؤسسة هي عبارة عن نظام من العلاقات وأنماط السلوك المتشابكة والمتداخلة والدائمة داخل المجتمع الواحد، حيث تقوم ببناء و ترتيب و تنظيم سلوك الأفراد وعلاقاتهم انطلاقا من المعايير السائدة داخل مجتمعهم، وتقوم المؤسسات بهذا الدور وفقا للمجالات الأساسية في الحياة الاجتماعية :

أ_ على مستوى الزواج والعلاقات الأسرية والتنشئة الاجتماعية .

ب_ على مستوى التعليم والتدريب وضمان نقل المعرفة والقدرات والمهارات المتخصصة .

ج_على مستوى سوق العمل والاقتصاد وإنتاج وتوزيع السلع والخدمات .

د_ على مستوى السلطة و القانون و الحكم و السياسة لحماية و صيانة المجتمع .

هـ_ على مستوى الثقافة والإعلام والدين لتعزيز القيم الاجتماعية والمحافظة عليها .

تعد المؤسسات مكونات هيكلية مهمة في المجتمعات الحديثة والتي تعالج نشاط أو وظيفة أساسية محددة، حيث إن وجود المجتمع الحديث مربوط بوجود المؤسسات والتي تلعب دورا مهما وأساسيا في تنظيم

و تسهيل الحياة الاجتماعية، إضافة إلى أنها تعتمد على بعضها البعض في أداء وظائفها، وتختلف المؤسسة عن المنظمة في كون هذه الأخيرة تتميز بهيكل تنظيمي هرمي وتعتمد على العمل والتسيير العقلاني لتحقيق مصالح معينة .

المحور الثانـي: الاتجاهات النظرية للمؤسسة

في علم الاجتماع هناك ثلاثة اتجاهات نظرية في تفسير الظاهرة المؤسساتية :

1- الاتجاه الوظيفي :

ومن ابرز العلماء الذين تعرضوا إلى تحديد مفهوم المؤسسة من خلال الاتجاه الوظيفي "إميل دوركايم" و " تالكوت بارسونز" ، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن المؤسسات لها دور كبير في الصيانة والحفاظ على النظام الاجتماعي، ولا يكون هناك اندماج و تكامل اجتماعي إلا إذا قامت المؤسسات بثلاث وظائف أساسية في المجتمع و هي :

أ- تقوم المؤسسات ببناء وتكوين العلاقات الاجتماعية وتكون بمثابة عامل محفز لتوقعات الدور الذي يواجهه الأفراد في تصرفاتهم اليومية .

ب- تقوم المؤسسات بتعديل توزيع الإشباع الاجتماعي واختيار الأشخاص المناسبين والمؤهلين لمناصب السلطة .

ج- عن طريق الرموز والسياسات والأيديولوجيات فان المؤسسات تمثل وتثبت قيم الشرائع والقواعد والنظم الاجتماعية .

2- اتجاه الصراع :

و على النقيض من المقاربات الوظيفية فان نظرية الصراع (coser) لها نظرة مغايرة فبالنظر إلى أن الصراع وعدم المساواة متأصلان في المجتمعات الحديثة، فان المؤسسات تحقق العدالة الاجتماعية لجميع الأفراد داخل المجتمع، وعليه فان المؤسسات هي عبارة عن أدوات لتحقيق السلطة والهيمنة وتساعد على تكريس اللاعدالة واللامساواة، وبالنسبة للباحثين من السهل عليم إثبات أن الأقليات العرقية والنساء و أولئك الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية دنيا يستفيدون بدرجة اقل منها من الطبقات العليا من عمل المؤسسات، وهذا يؤدي إلى تشكل الطبقية بطريقة تلقائية، ويؤكد العديد من علماء مدرسة فرانكفورت للنظرية النقدية (ادورنو، هوركهايمر ، ماركوز) أن المؤسسات يمكن أن تعمل بطريقة استغلالية و إقصاء لأنها تخدم أولا و قيل كل شيء علاقات القوة السائدة وإعطائها الشرعية اللازمة، و هذا يمكن أن يؤدي إلى شذوذ سلوكي واختلال وظيفي داخل المجتمع كما هو الحال في بعض الأحيان في المؤسسات الكلية (غوفمان ، فوكو) مثل مؤسسات الطب النفسي أو السجون أو الثكنات العسكرية .

3- الاتجاه المؤسساتي الحديث :

يؤكد هذا الاتجاه (William San , Dimaggio ,Powell) على أن المؤسسات مهمة جدا في سن قوانين وإجراءات تضبط سلوك الأفراد وأعمالهم اليومية إضافة إلى تنظيم العلاقات والأفعال والممارسات مما يجعل البيئة الاجتماعية أكثر قابلية للاستشراف والتنبؤ خاصة في البيئات الأكثر تعقيدا، والملاحظ أن هذه القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقات والسلوك لا تناقش ولا ترفض من طرف المجتمع بل يحاول الأفراد دائما التكيف معها، وبالمقابل تقوم المؤسسات بتوفير التكاليف والموارد التي يحتاجها الأفراد، إضافةإلى مساعدتهم على حل مشكلاتهم اليومية، وفي هذا الصدد من عمل المؤسسات يجب توفر عنصرين أساسيين هما عاملا الثقة والشفافية .

ورغم التباين الواضح في وجهات النظر إلا أن هذه الاتجاهات تتفق على أهمية المؤسسات في بناء المجتمع الحديث على غرار مؤسسة الزواج، التعليم، الاقتصاد، السياسة، الدين، الإعلام، الثقافة، إضافة إلى أنهم يتفقون على أن المؤسسات لا يمكن أن تكون ثابتة بل هي دائمة التغيير، و ذلك راجع إلى التغير الذي يحدث في أنماط السلوك والعلاقات بين الأفراد، كما انه يمكن أن تكون المؤسسات هي في حد ذاتها موضعا آو بؤرة للتغير الاجتماعي .

1-من مصطلح المؤسسة إلى عملية التأسيس:

رغم أن مفهوم المؤسسة يشغل مكانة مركزية في العلوم الاجتماعية إلا أنه ينفلت من كل مبادرة تحاول توضيحه وتحديد خاصيته منذ ما يقل عن أربعين عاما مضت، حيث قامت التحليلات المؤسساتية وانحصرت وتمركزت بطريقة تفضيلية على المنطق التفسيري، ويظهر هذا في اجتناب دراسة البناءات الاجتماعية الكبرى (Macrostructures) فاهتمت معظم الدراسات بما هو امبريقي(empirique) لوحدات اجتماعية صغيرة تكون فيها عملية الملاحظة سهلة.

"إن التنامي السريع لعلم اجتماع المنظمات جعله يهتم أكثر بدراسة طرق التواصل بين الفاعلين (les acteurs) وكيفية بناء وتنسيق نشاطهم في إطار منظم(المنظمة) وابتعد نوعا ما عن مفهوم المؤسسة، هذا التوجه نحو دراسة المنظمات كان له أثر سلبي على المؤسسات التي همشت نوعا ما وانصب الاهتمام أكثر بالوساطات (médiation) التي تربط هذه المؤسسات بالمحيط الاجتماعي، هذا التوجه المعرفي والمنهجي

أدى إلى وضع علم الاجتماع المنظمات في واجهة العلوم الاجتماعية وهذه الترتيبات الاجتماعية والمعرفية أجابت عن الأسئلة والمشكلات المرتبطة بالتجنيد الجماعي للموارد المشتركة بنية إيجاد حلول لوضعيات تسودها النزاعات أو الوضعيات غير السوية(pathologiques) أي المرضية بالمفهوم الاجتماعي".( ) C.Ballé, 1990

"إن الارتباط الوثيق لعلم اجتماع المنظمات بنظريات التسيير أدى في البداية بعلم اجتماع المنظمات إلى التوجه والميول نحو الوظيفية وهذا التوجه طغى كثيرا على توجه العلوم الاجتماعية عامة رغم التنوع الكبير الموجود في المنظمات ورغم التعقيد المتزايد في تنظيمها وترتيباتها الجديدة في مجتمعات حديثة تحكمها الديمقراطية. يرجع اليوم بقوة مفهوم المؤسسة بطموحات متعددة وتفسير الواقع المؤسساتي، ويستمد هذه القوة من أن هذا المفهوم يعبر ويجبرنا على عملية تتجه نحو تثبيت الأمور أي الانتقال البطيء والتدريجي من حالة أقل استقرارا إلى حالة أكثر استقرارا أكثر من أنه يخبرنا فقط بنهاية هذه العملية باستقرار نهائي وكأن المؤسسة ثابتة ومستقرة وغير قابلة لأي تغيير محتمل"(V.Tournay,2011,p.10)

2- المساهمات النظرية للمؤسسة في العلوم الاجتماعية:

حتى لو كانت الاستعمالات لمفهوم المؤسسة تمتاز بالاختلاف والتنوع والانتشار في كثير من المجالات والمقاربات النظرية، يبقى مفهوم المؤسسة مرتبطا ضمنيا ومتأثرا بأصوله الدوركايمية، وانطلاقا من هذا المحتوى الضمني للمؤسسة تصبح هذه الأخيرة جزءا أساسيا من الجسم الاجتماعي الذي يعد بنية اجتماعية أو نسقا من العلاقات الاجتماعية لها شيء نسبي من الثبات في الزمن ولها القدرة على فرض الإكراه على أفراد المجتمع.

هذا التعريف الشامل للمؤسسة يظهر مبدأين مترابطين (corrélatifs)نجدهما في العلوم الاجتماعية:

المبدأ الأول:

هو أن المؤسسة توصف وتعبر بطريقة خاصة عن عملية إدماج المعايير الاجتماعية المرتبطة بمجموعة من أعمال ونشطات وتوجيهات و سلوكيات اجتماعية موجهة نحو غايات (أهداف) معينة.

المبدأ الثاني: هو أن هذا التعريف للمؤسسة يسجل وجودها في إطار القواعد الاجتماعية المعتمدة والمقبولة اجتماعيا في البيئة الاجتماعية التي نشأت فيها هذه المؤسسة.

هذا التصور وهذه الطريقة في التعامل مع المؤسسة يعتبر من المقاربات الكلية (démarches holistiques) التي تركز أساسا على التوزيع المجالي (répartition spatiale) للقوى الجماعية بغرض معرفة العلاقات المفصلية (articulations) بين الأجزاء والكل، وهي المؤسسة.

أ- علم اجتماع الأفعال الاجتماعية لإميل دوركايم أين المؤسسة لها وجود مستقل وخاص بها:

"إن مفهوم المؤسسة في تصور دوركايم غير منفصل عن تصوره لمفهوم " اجتماعي"(social)خاصة وأنه يعتبر المجتمع تعبيرا أو تجسيدا لمظاهر الكل، فكرة دوركايم أنه يشبه ما هو اجتماعي بوسط أو بيئة ضبطها يرجع إلى ترابط أجزائها أو مكوناتها، ويبقى في تصور دوركايم مبدأ استباقية الكل قبل الإشارة إلى الأجزاء سواء كانوا أفرادا أو أحداثا متفرقة، فيصبح المجتمع تركيبة وترتيبات متداخلة لمجموعة من المؤسسات".(E.Durkheim, 1919, p.11)

لتدعيم ما هو" اجتماعي" (sociall) استلهم دوركايم ولجأ إلى أعمال كلود برنارد (Claude Bernard) الذي كان طموحه العلمي تعميم النتائج الامبريقية التي حصل عليها في أعماله على الكائنات البيولوجية إلى كل الوظائف العضوية، فأراد دوركايم أن يأخذ هذا كمثال للوظائف الاجتماعية وهذا بطريقة ضمنية غير معلنة وهذا في بدايات علم الاجتماع، بالتركيز على هذا التصور البيولوجي يوضح دوركايم علنيا العلاقة بين الفرد والمجتمع وفي نفس الوقت العلاقة العامة بين الجزء بالكل، ومن ثم علاقة الحرية الفردية بالحتمية الجماعية.

يمكن أن نقول أن نظرة دوركايم إلى المجتمع هي نظرة عضوية (organiciste)، ويستخلص من هذا وعلى صعيد الذكاء العلمي المطلوب لمعرفة الواقع الاجتماعي "أن بداية كل عمل اجتماعي يجب البحث عنه في الوسط الداخلي للمجتمع المتكون من أشياء وأفراد، ولهذا يصبح غير ممكن تعريف الفرد خارج الإطار الاجتماعي وخارج الضمير الجمعي(conscience collective) الذي يشكل مرجعياته في كل الحالات ودائما".(E.Durkheim, 1919, p.111)، المبدأ الذي ركز عليه دوركايم هو أولوية الكل على الأجزاء، ويعنى هذا أولوية البيئة الاجتماعية على السلوكات الفردية.

- **المكانة الأنطولوجية للمؤسسة عند دوركايم:**

مفهوم المؤسسة ينبع من الميزة والخاصية العلمية للعلوم الاجتماعية، أكثر من هذا فهو يعتبر الموضوع "الطبيعي" لعلم الاجتماع لأن المؤسسة تجسد موضوعية المجتمع ويمكن تعريف المؤسسة على أنها "كل

المعتقدات وأنماط السلوك المنتجة والمختارة من طرف الجماعة ومن ثم يمكن تعريف علم الاجتماع بعلم المؤسسات أصولها، أداؤها ووظائفها".(Durkheim, 1919, p.111)،يعتبر دوركايم المؤسسة من المواضيع الأساسية التي يجب أن تدرس لأن هذا الكيان (entité)يمكن التعبير عنه بمستوى عالي من الموضوعية ولأنها لها قابلية كبيرة في أن تكون موضوعية،إضافة إلى هذا فالمؤسسة تعكس أحادية البعد البشري، ووجود المؤسسة ككائن اجتماعي له الأولوية على الأفراد، وتكرس معظم المؤسسات الفرق الواضح بين المجتمعات البشرية والمجتمعات الحيوانية، هذا التصور للمؤسسة عند دوركايم يترجم الفكرة الأساسية عنده أن الإرادة الفردية لا تكفي لإظهار وتفسير ما هي القواعد والقوانين التي تحكم نظامية بعض الظواهر كالانتحار مثلا، كل هذه السلوكات الفردية تحكمها قوى غير ذاتية، يعني أن هذه القوى موجودة خارج الإرادة الفردية، ويمكن إرجاعها إلى تقاليد وتصورات جماعية، وهكذا يصبح الرأي العام مؤشرا له دلالة سوسيولوجية عالية وناجعة لقوة المؤسسات الاجتماعية لأنها تعكس التصورات الجماعية التي تعبر عن واقع المجتمع في وقت معين تاريخه.

- **من الفرد إلى المؤسسة:**

حتى لو كانت المؤسسات في مستويات مختلفة من السلطة والإكراه فهي ليست مستقلة عن أفعال الفاعلين، وكذلك عملية إدماج المعايير الخاصة بخلق المؤسسة أي بعملية التأسيس تبرز تناقضا على مستوى الفرد الذي يظهر سلوك الخضوع للمؤسسة وفي نفس الوقت استقلالية تجاه الإكراه الذي يصدر منها، وهذا ما يمكن في النهاية المؤسسة من التغيير ويصبح هذا التناقض من الأسباب التي تعطى للمؤسسة فرص التغيير.

- **مواصفات المؤسسة:**

المؤسسات أشكال وبناءات منظمة حسب قوالب قانونية واتفاقات وتقاليد تظهر من خلالها طرق جماعية في الفعل والتفكير الموجهان نحو تفعيل غاية اجتماعية ما،"ويمكن القول أن التنوع في شكل وتنظيم المؤسسات غير منتهي، فنجد المؤسسات في بناءات القرابة، كما نجد أشكالا أخرى للمؤسسات في ميادين الدين، الثقافات اللغوية، التقاليد الموسيقية".(V.Tournay, 2011,p.14)، "بعد ملاحظة هذا التنوع في المؤسسات ورغم القاسم المشترك الذي يحكمها لم يحاول دوركايم ولا مارسيل موس ولا فوكوني بعده أن يضع معايير ترتيبية وتصنيفية لهذا التنوع". (P.Fauconnet et M.Mauss,1971, p.11)

يركز دوركايم على أن المؤسسة لها حياة مستقلة خارج ضمائر الأفراد الذين هم تحت تأثيرها وإكراهها، هذا يعني أن الأشكال والتنظيمات الاجتماعية ومن بينها المؤسسة تسبق الأفراد الذين يسعون دائما إلى الامتثال لإكراهاتها وفي بعض الأحيان إلى مقاومتها. يضيف دوركايم امتدادا إلى هذه الفكرة أن العضو (l'organe) مستقل عن الوظيفة (la fonction) لأن الأسباب التي وضعت هذا العضو تبقى مستقلة على الاستعمالات والوظائف الممكن تأديتها من طرف هذا العضو.

فيستنتج دوركايم أن تحليل الظاهرة أو الفعل الاجتماعي يتطلب البحث فيه بطريقة مستقلة عن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة أو الفعل الاجتماعي من جهة، والوظيفة التي تستجيب لها هذه الظاهرة أو الفعل الاجتماعي من جهة أخرى.

ب- المؤسسة عند دوغلاس: تركيبة نظرية هجينة من نظرية دور كايم ونظرية فلاك

إتباعا إلى ما جاء به عالم الأنثروبولوجيا "إيفانس بريتشارد (Evans pritchard) وسعت العالمة في الأنثروبولوجيا ماري دوغلاس (mary douglas) تعريف المؤسسة الذي جاء به دوركايم وأضافت له البعد الرمزي للمؤسسة، فعرفت المؤسسة على" أنها شكل تنظيمي ينسب إلى مجموعة اجتماعية لها مشروعية(légitime) ويمكن التعرف عليها بسهولة هذه المؤسسة تنظم الإمكانيات والاحتمالات للنشاطات الفردية والجماعية وتطبق سلطتها(emprise)على الطرق والإجراءات المشتركة في تصنيف الأشياء ومعرفتها".(V.Tounary, 2011, p.15)، بهذا تكون ماري دوغلاس أكدت تعريف دوركايم للمؤسسة وأضافت له البعد الإجرائي والمقارن للثقافات،حيث تعتبر المؤسسة على أنها نمط اتصالي معقد المراد منه مراقبة مجال عدم التحكم الإجتماعي وهذا النموذج الإتصالي يأخذ شكل الحلقة الدائرية ويعبر عن التعامل المتبادل بين المؤسسة والأفراد. وبهذا أشارت ماري دوغلاس إلى نظرية في علم الاجتماع المنظمات وإلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاتصالي في دراسة المؤسسات.

ج- عملية العقلنة عند ماكس فيبر: ينظر فيها إلى المؤسسة انطلاقا من نظامية(انتظام)العلاقات الاجتماعية:

حيث يختلف مؤسس علم الاجتماع الألماني(ماكس فيبر) مع المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع التي يقودها دوركايم ومع الماركسية، وتأثرت المدرسة الألمانية في علم الاجتماع كثيرا بأعمال فريديريك تايلور حول المنظمة أو التنظيم العلمي (العقلاني) للعمل، عكس دوركايم الذي يتصور الأفعال الاجتماعية

بمعنى الظواهر الاجتماعية بالاستقلالية عن من يقوم بها أو من يصنعها، فماكس فيبر يأخذ بعين الاعتبار في تفسير الظواهر الاجتماعية التفاعل المتبادل بين سلوكات الأفراد، وقلنا فيما سبق ان دوركايم ينفي تماما الأفراد في تفسيره للظواهر الاجتماعية، إضافة إلى التعريف للفعل الاجتماعي أو الظاهرة الاجتماعية التي يعرفها دوركايم بطريقة موضوعية وخارجة عن إرادة الأفراد يضيف ماكس فيبر البعد الذاتي والدلالة التي يعطيها الفاعلون لسلوكاتهم وأفعالهم، معروف أيضا أن ماكس فيبر فتح المجال إلى ما يسمى علم الاجتماع الفهمي(Sociologie compréhensive)"(M.Weber,1995, p.94)

- **المكانة الأنطولوجية للمؤسسة عند ماكس فيبر:**

"الاعتراف الاجتماعي أن الأخلاقيات البروتستانتية للعمل تعبر على مسعى الحياة وهي التي تشجع على النجاح على صعيد الحياة مادية، هذا يدفع الأفراد إلى البحث وبطرق عقلانية على الوسائل التي تضمن لهم الغنى".(V.Tournay, 2011, p.17)، في عملية عقلنة الحياة في كل العالم في الإدارة العمومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة وفي كل الميادين يجب أن يرجع إلى عقلنة السلطة .

أصبحت المؤسسة كالآلة الضابطة للعلاقات الاجتماعية، من هذا المنظور أصبحت المؤسسة عند ماكس فيبر وكأنها جمعية يشترك ويتحرك فيها أصحابها في إطار محدود وحسب قواعد محددة، هذا التصور يبعدنا عن تصور دوركايم الذي وضع المؤسسة على مستوى أعلى من الأفراد الذين هم في مستوى أسفل وتحت رحمة وسلطة وإكراه المؤسسة، رغم التداخل بين المستويين عند ماكس فيبر هناك شيء من الحرية في التحرك بالنسبة للأفراد الذين يدخلون ويخرجون من المؤسسة بحرية كبيرة، بحكم أن هذا التجمع أو هذه الجمعية لها طابع شبه تعاقدي ويظهر هنا تجربة ماكس فيبر في العلوم السياسية والقانونية عكس دوركايم الذي لم يكن يهتم من قبل بهذه النشاطات القريبة من السياسة.

فالمؤسسة عند ماكس فيبر لا تشير إلى أولوية المستوى العلوي الضاغط وخضوع الأفراد إلى هذا الكائن (entité)الاجتماعي الذي يحتكر ويمارس الإكراه على أتباعه، إضافة إلى أنها أكثر أدواتيه من المؤسسة عند دوركايم التي هي قوة أولية وإكراه.

د- المؤسسة عند بورديو:عملية خلق الموضوعية الاجتماعية وهي عملية من بين عمليات اجتماعية أخرى لها نفس القصد (خلق الموضوعية)

والموضوعية تعني وضع الشيء أو الظاهرة خارج الضمير الذاتي أو الفردي.

إذا كانت النظرية السوسيولوجية عند بيار بورديو تدفع إلى التفكير في مصطلح المؤسسة لا توجد عنده إشارة خاصة إلى مجال معين يمكن تحديده فيما يمكن تسميته " علم المؤسسات"،وهكذا لم تكن المؤسسة مرتبطة بطريقة معلنة بالأعمال المهيكلة لحقل السلطة، وعليه تغطي المؤسسة مكانة ضئيلة عند بورديو.

- **المكان الأنطولوجية للمؤسسة عند بورديو:**

دارسا للإطار التحليلي عند بورديو فيما يخص المؤسسة يقول فينسان ديبوا (Vincent dubois)أن المؤسسة عند بورديو ترجع إلى نوع معيين أو عملية سوسيو- تاريخية طويلة المدى في خلق أو إنتاج الموضوعية الاجتماعية، هذه العملية الطويلة والمعقدة تفسر وكأنها تطبيع(naturalisation) تدريجي لهذا المنتوج الاجتماعي يضيف ديبوا وعلى نفس الخط لبورديو "أن المؤسسات موجودة لا لأن وظائفها حتمية أو ضرورية مبدئيا بل لأنها نتيجة التاريخ الجماعي الذي بطريقة تدريجية يمكن هذه المؤسسات من الوجود وأصبحت استعمالاتها ضرورية ".(V.Tournay, 2011, p.15)،الطابع المهيكل للمؤسسة يطبق ما يسميه بورديو "لابتوس"(l'habitus) الذي يمثل في علم الاجتماع لبورديو وجود فعال لتاريخ جماعي مدمج(Une histoire incorporée) عند الأفراد وفي المؤسسة. تبدي المؤسسة عند بورديو استعدادا (Prédisposition)للفعل والتفكير الذي هو غير ممكن ظهوره بطريقة مستقلة عن ممارسات الفاعلين الاجتماعيين(الأفراد) الذين يعطوا للمؤسسة مواصفاتها وضروريتها في الديناميكية الجماعية وأن تكون مقبولة من طرف الجماعة (caractérisable, acceprable, indispensable).

المؤسسة حسب بورديو تؤدي إلى تفعيل "لابتوس"(habitus) للأفراد والجماعات وتخبرنا أيضا عن المنطق الاجتماعي الذي يحكم كل السلوكات التمييزية التي يخضعون لها.

المواصفات الوظيفية للمؤسسة عند بورديو:

المؤسسة تسمح للفوارق الاجتماعية المعترف بها أن تبرز أو أن يستثمر فيها أصحابها بأنفسهم ومن طرف آخرين أيضا وهذا يكون من خلال ممارسات او طقوس (rites) رسمية كالتعيينات في مناصب إدارية، وغير رسمية من خلال السلوكات العفوية والتلقائية للأفراد في يومياتهم أين يعلنون على وجودهم في مجال اجتماعي مشترك.

عملية التأسيس من هذا المنظور تصبح تنشئة اجتماعية أي أن كل فرد يتحرك في المجتمع حسب المكانة التي يشغلها والأدوار المنتظرة منه انطلاقا من هذه المكانة.

هـ- سيمل: العيش المشترك والمؤسسة كعضو اجتماعي مميز بمواصفاته الخاصة.

"الفكرة الأساسية حول المؤسسات هي أنها عبارة عن أعضاء يكسبونها معناها ووظائفها انطلاقا من التعامل والتفاعل المتبادل بين الأفراد".(G.Simmel, 1898, pp.71-107).

- **سيمل والمعايشة أين ينظر إلى المؤسسة كعضو اجتماعي له خصوصياته**

يتصور سيمل المجتمع على أنه" المكان الاجتماعي" الذي يوجد فيه تعامل وتفاعل متبادل بين أفراد كثيرين حسب الروابط الديناميكية (les lieus dynamiques) بين الأفراد ويفرض عليهم هذا التبادل". (G.Simmel,1908)

عند سيمل " الفرد هو المكان أو المستوى الأول والملموس مباشرة للواقع التاريخي"(G.simmel.1908)، يعنى الاجتماعي، هذا التصور استلهمه من عالم الاجتماع ريمون بودون رغم أن سيمل عارض فكرة الفردانية النواتية المعمول بها عند بودون الذي يعبر عن عزلة الأفراد و استقلاليتهم الكاملة.

يركز سيمل في تعريفه للمجتمع على العلاقات بين الأفراد ويقول أن المجتمع يتكون من تجمعات أو إجراءات جمعوية(processus d'associations) وتفاعلات والتي من خلالها تتكون اتجاهات نفسية أو معارضة (opposes) وتتضمن علاقات تتجه تارة نحو النزاع وتارة نحو التجانس الاجتماعي (cohesion sociale) والتوافق.

التمركز لتضامن الجماعة والتجانس الداخلي لها يزداد عندما تواجه الجماعة خطرا خارجيا. يعتبر النزاع من الأدوات التي تساهم في التنشئة الاجتماعية، فيصبح من الصعب التفريق بين ما يأتي من داخل المجتمع وما يأتي بسبب المجتمع نفسه، وهذا التفريق لا يوضحه سيمل نفسه ولا فيرجيني تورناي التي قامت بدراسة تحليلية لأعمال سيمل،"هذا التفريق على أساس هذه الازدواجية المصرح بها لا نراه بصفة واضحة وفعالة في تحليل المؤسسات ما عدا الإشارة إلى أن هذه المؤسسات لها طابع خاص بمواصفات خاصة وظروف خاصة بظهورها ". (V.Tournay, 2011, p.21)

لدراسة هذه المؤسسات يجب إبراز خصوصيتها والإطار الاجتماعي الذي جاءت فيه، ويقول سيمل في ظهور المؤسسات التي يحكمها بالطبع مبدأ الاختلاف " ينظر إلى المؤسسات على أنها « أعضاء اجتماعية» التي تكتسب دلالتها ووظائفها انطلاقا من التفاعلات المتبادلة بين الأفراد" (G. Simmel,

1889, p.71-107)،"والتي تعطى صيغة الخصوصية لهذه المؤسسات وهذا على المدى الطويل لتصبح المؤسسة مادة اجتماعية (substance) ذات استقلالية بعدما كانت جمعت وهضمت قدر كافيا من الطاقات الاجتماعية فانتقلت من الذاتية المختلفة ونالت مكانة الوضعية".(V.Tournay, 2011, p.21)

أصبحت المؤسسة التي يسميها سيمل " بالعضو المميز" موجودة بذاتها يعني أنها تناست بحكم المدى الزمني الطويل للعلاقات بين الأفراد، ويمكن القول أنها استقلت عن الظروف والفاعلين (الأفراد والجماعات) الذين أنتجوها وأسسوها.

و-ريمون بودون: المؤسسة نتيجة لتجمع وإدماج النيات والأفعال الفردية.

بودون كبورديو لم يعط اهتماما كبيرا للمؤسسة، يركز أعماله السويولوجية على فكرة أن الفرد هو الوحدة الأساسية غير القابلة للتقسيم في كل عملية تحليل للواقع الاجتماعي، لكن بودون يمشي ابعد من بورديو وسيمل حيث يركز نظرته للواقع الاجتماعي على الفرد ويؤسس ما يسمى بالفردانية المنهجية والتي تعتبر أن الوحدة الأساسية للديناميكية الاجتماعية تأتي من قدرة كل فرد على الاختيار في إطار اجتماعي منظم والذي يحدد ويجسد الحدود للتعبير و التفكير والسلوكات والأفعال، انطلاقا مما سبق يعمم ريمون بودون

هذه الفكرة على المؤسسة ويقول:" أن المؤسسة تلائم بشكل ممكن لعمل تركيبي وإدماجي لكل الأفعال الفردية(Boudon et f. Bourricaud.1982)، وهذه البنية أو التركيبة ليست معرفة مسبقا ويصعب التنبؤ بها (imprévisible)، ويضيف بودون قائلا :«إن المؤسسة ليست بالضرورة نتيجة التلاقي والتوافق (Convergence) للإرادات المشتركة يمكن أن تظهر المؤسسة انطلاقا من ضرورة الخضوع إلى تركيبة أو بنية تضمن مصالح فردية أو جماعية متناقضة بحيث أنها لا تؤدي بهم إلى ما لا يريدون الوصول إليه أو البقاء عليه».

الاختلاف بين بودون وبورديو يكمن في أن المدرسة البورديوية تتصور المؤسسة على أساس أنها تملك قوة قاهرة تفرض على الأفراد ولها أيضا القدرة على هيكلة حقل تدخل الأفراد في إطار الإكراهات التي تلجأ إليها وتستعملها تلقائيا.

بينما عند بودون فالمؤسسة ليست بالهيكل المحتكر للإكراهات بل هي نتيجة أو تركيبة تشكل أو تنتج حقلا للتعامل لما هو محتمل أو ممكن لأن هذه البيئة تأخذ معناها ومدلولها إلا على ضوء الإرادات

والنيات والأفعال الفردية، عند بودون المؤسسة لاتسبق الأفراد كما جاء بها بورديو والذي أكد في كل أعماله مبدأ أولوية المؤسسة على الأفراد وقدرتها في تصميم سلوكياتهم وأفعالهم وأفكارهم.

3-الخطوات الأولى في عملية التأسيس: علم الاجتماع القانوني

"الرجوع بقوة للمؤسسات كمرجعية نظرية في تحليل الظواهر الاجتماعية – السياسية يعتبر علامة مميزة نسبيا وجديدة في العلوم السياسة".(A.Lecour, 2002, pp.3-19)

يمكن الإشارة إلى الأعمال الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين التي اقتحمت هذا الميدان وركزت هذه الأعمال اهتماماتها على وصف الهياكل المؤسساتية والدستورية للدول، هذه المقاربة التي سميت "الشكلية- القانونية"واجهت انتقادات قوية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، نزعة هذا التيار المعرفي التي ركزت أعمالها أكثر على الوصف الدقيق للحالات الخاصة في المؤسسات لم تساعد على ارتقاءها إلى إنتاج تعميمات نظرية ولا على نظريات سياسية لها طابع العمومية.

التحليلات الممحورة (axées) على الحياة الاجتماعية والسياسية كانت أكثر ملائمة وتكيفا للقيام بمقارنات على نطاق واسع وحجم كبير، يمكن القول أن الاهتمام المفضل تجاه المؤسسة لم يكن يتناغم مع متطلبات الأكاديمية لعلم السياسة.

في الثمانيات من القرن الماضي لاحظنا الرجوع إلى الإنتاج النظري حول المؤسسات وكانت هذه الإنجازات النظرية مست السياسات الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية،والموقف التحليلي لعلم السياسة الكندي تجاه المؤسسات كان من جهته له ميولات إلى الدراسات الامبريقية بدون إنتاج معرفة صلبة متجانسة لها طابع نظري، الإدخال التدريجي فيما بعد لتدريس العلوم الاجتماعية في كليات العلوم القانونية ، لم يمكن انتشار والقبول بسهولة للمفهوم السويولوجي للمؤسسة.

حددت الدراسات إلا على مستوى المؤسسات السياسية دون غيرها، حيث أن منظور علماء القانون تجاه المؤسسة يرتكز على الفكرة أن المؤسسة تعرف على أساس "وظائفها في حلق السلم والانتقاص من النزاعات الاجتماعية لأن المؤسسات السياسية تملك الإجراءات والتكنولوجيات الرمزية القادرة على التمثيل لما هو المصلحة العامة وعلى ضبط النزاعات الاجتماعية، فكرة المؤسسة عند علماء القانون لخصها جاك كوماي".(J.Commaille, 1993, p.269) قائلا: « العلوم القانونية وعلوم السياسة لهم توجهات

نظرية متكاملة عن المؤسسة كواقع ملموس وتداخل هاذين الاختصاصين سمح لجاك شوفالييه Jacques Chevallier الوصول إلى نظرية عامة لظاهرة المؤسساتية ». (Chevallier .2004.p.41-59)

- **المقاربة القانونية للمؤسسة:**

لم ننظر إلى المؤسسة من زاوية الشكلية – القانونية (formalisme juridique) نجد أنها تجسد البعد الترتيبي التصنيفي (taxinomie) الذي يهدف إلى تأسيس مقاربة منظمة systématique وعملية تغطي وتمسح كل الظواهر القانونية. (Levy-Bruhl. 1949, pp.209-212H.).

هذا التصور للمؤسسة في محيطها المباشر قريب من تصور دوركايم للمؤسسة لأنها تملك حسب تصور علماء القانون وجودا مستقلا عن الأفراد ولها مواصفات تجسد صورة خاصة ومميزة لما هو اجتماعي .

وتكون المؤسسة سهلة الملاحظة انطلاقا من حدود لها واضحة لا جدال حولها،بهذا التصور تصبح المؤسسة شيئا قابلا للوصف وممكن إدراكه لعنصر يشكل جزءا من واقع اجتماعي أوسع منه وهذه الأجزاء يمكن أن تكون جهازا من أجهزة الدولة وسياسة من سياساتها القطاعية، هذا التصور يركز أكثر على أداء ووظائف المؤسسات وهذا يرجع إلى التقاليد المعرفية الوظيفية التي نسجت الفكر الوظيفي حول المؤسسات، وهذا التصور الوظيفي أهمل جانب معرفي هام في المؤسسات وجانب الظروف التاريخية الاجتماعية والأسباب التي كانت وراء ظهور هذه المؤسسات.

- **نظام الأحزاب عند دي فرجي:**

كان موريس دي فرجي من أول علماء القانون من أظهر نيته في تنظير الحياة السياسية وهذا باعتماده وارتكازه على مفهوم المؤسسة وهذا بإدماج أعمال الأمريكيين في علم السياسة التي كانت تدرس في أقسام علم الاجتماع و الدراسات الحكومية،حيث اعتمد موريس دي فيرجي على طرق تحليل الأحزاب السياسة عوض أن يهتم بجوهرية المادة المؤسساتية ومواصفتها، راح يهتم بشيء أكثر منفعة علمية وهي مشكلة التنظيم الداخلي للمؤسسات ونوعية التنشئة الاجتماعية والتجديد التي تقوم بها هذه المؤسسات، ومنها ضرورة البحث عن العناصر الجديدة التي يمكن أن تلتحق بهذه المؤسسات وإبقاءها كتركيبة جماعية، من هذا المنظور نظرية دي فيرجي في تنظيم الأحزاب السياسية تقوم بعملية ترتيبية للأحزاب على أساس ماهي الجماهير المختلفة التي يمكن أن تنظم إلى هذه المنظمات (الأحزاب)، وما هي الميكانيزمات

الداخلية التي تحفظ بالمنظمات على حالها (أو على استقرار نسبي) وهذا يعني إعادة إنتاجها كمنظمة ويقول دي فيرجي بصريح العبارة :

«أن أداء المؤسسة مرتبط ومحكوم مباشرة بتنظيمها الداخلي، الشكل والبنية المختارة لهذه المؤسسة تبني على الشراكة الحرة والإرادية للمنتمين إلى المؤسسة، وهذه الشراكة الإرادية تلعب دور تثبيت المنافع الناتجة عن العمل التعاوني».(M. Duverger, 1973, p.289)

ويضيف دي فيرجي في ما يتعلق بالعلاقة بين البعد التنظيمي والبعد الوظيفيللمؤسسات : «إذا كان كل تحليل للجماعات ولأنساق الأنظمة تفترض أن ينظر إليه وفي نفس الوقت من الجانب التنظيمي ومن الجانب الوظيفي يظهر أن المقاربة التحليلية

يجب أن تنطلق من المنظمات إلى الوظائف وليس العكس كما هو قائم في وقتنا هذا يعني أن وظائف المؤسسة محددة انطلاقا من تنظيمها الداخلي. (M. Duverger, 1973, p.289)

"هذه النظرية التي جاء بها دي فيرجي تظهر حسب فيرجيني تورناي نقصا فادحا وهو أن كل عملية تصنيفية تميل إلى الاعتبار غير الصحيح أن المؤسسات هي أشكال اجتماعية وجودها مسلم به مسبقا

وهذا يبعدنا عن عملية التأسيس التي تدافع عنها تورناي".(V.Tournay, 2011,p.21)

- **نظرية المؤسسة عند موريس هوريو:**

المقاربة النظرية للمؤسسات عند موريس هوريو تعتبر منعرجا إبستيمولوجيا راديكاليا جد محفز في دراسات المؤسسات لأنها تعطي خلفية سوسيولوجية مميزة وأصيلة لفهم عملية تركيب الجماعات، هذه العبارة تنطبق على الدولة والقانون والمؤسسة ويعتبرها هوريو كأشكال اجتماعية لها وجود على المدى الطويل.

أعمال هوريو أعطت ديناميكية جديدة للبحوث والدراسات المتعلقة بالتحليل المؤسساتي التي انتشرت انطلاقا من جامعات مدينة تولوز الفرنسية أين كان هوريو أستاذا فيها وهذا يوضح العلاقة الارتباطية بين الأصول أو البدايات التنظيمية للمؤسسة ونمط الوجود الذي يميز كل مؤسسة.

ذهب موريس هوريو بعيدا في الخط النظري الذي رسمه واختار الحدود النظرية التي رسمها من قبله دي فرجي، فأصبح ممكنا في نظرية هوريو تتبع التنظيم الداخلي للمؤسسات بفكرة ديناميكية تطورية تسمع بتقدير درجة التأسيس لمؤسسة ما .

عند هوريو لا تختصر المؤسسة فقط على ما هو ظاهر، بل تفهم المؤسسة أيضا وحتميا على ما تتضمنه من إجراءات تأسيسية، ونخلص مما سبق في أن المؤسسة " مادة اجتماعية " موضوعا وإجراءات. التنظير القانوني للمؤسسة عند موريس هوريو أعطى مكانة هامة للبعد الاجتماعي، فيقول هوريو أن المؤسسة موجودة على المدى الطويل " تخلق ثم تترعرع ثم تموت"، وبالتوازي مع الفكر الدوركايمي وخلافا له يستبعد هوريو فكرة " الضمير الجمعي"التي جاء بها دوركايم ويستبدلها بمفهوم القوة.(M.Hauriou , 1925,P10).

"ويحدد نظرية للمؤسسة في خمس معايير:

1- المؤسسة واقع غير ممكن فصله عن الأفراد.
2- الاعتراف بالمؤسسة من طرف محيطها الخارجي ضروري مثل الاعتراف بدولة ما من طرف دول أخرى.
3- المؤسسة منظمة اجتماعية فيها شيء من الاستدامة، استقرارها يضمنه التحكم في التوازن الداخلي للقوات المختلفة التي تحتضنها هذه المؤسسة، و لها حياة أطول من حياة مؤسسيها فتبقى بعد موتهم .
4- هناك طرق ووسائل اصطناعية ذكية متحصل عليها بمجهود من أجل الاحتفاظ بالتوازن الداخلي للمؤسسة.
5- مظاهر الوحدة والالتفاف حول المؤسسة يتنامى ويزداد حول الحس الأخلاقي والمبادئ السلوكية المستلهمة من مثالية العدل، لكن بعض القوى، بعض التطلعات وبعض المصالح القوية يمكن أن تظهر داخل المؤسسة". (V.Tournay, 2011, p.32)

"بعد ما فتح هوريو الأبواب على التحليل المتجدد للمؤسسات ظهرت مساهمات عديدة من أتباعه كجورج رونارد الذي نلخص أعماله فيما قال هو نفسه « النظام القانوني »، حيث يرتكز على ثنائية الشخصية البشرية والمؤسسة، هذان الطرفان في الثنائية ليسا متجاورين أو متلاصقين بل هما متداخلان بطريقة عضوية".(G.Ranard, 1930, p.231)، وهذه إشارة إلى التشبيه بالفكر العضوي الذي جاء من علوم

البيولوجيا، يضيف رونارد أن " الشخصية البشرية مرتبطة بعدة مؤسسات في نفس الوقت وكل مؤسسة تكون مدمجة داخل الشخصية البشرية". (G.Ranard,1930, p.231)، في النهاية يعطينا رونارد تدرجا في حجم ومكانة وبنية المؤسسات ويقول :" هناك مؤسسات بسيطة مشكلة من أفراد، ومؤسسات مشكلة من عدة مؤسسات، وكل مؤسسة يمكن أن تشارك في تأسيس مؤسسة أكبر منها حجما وقوة، بهذه الصورة يظهر رونارد كل الإمكانيات والاحتمالات والتنوع في تركيب المؤسسات"(G.Ranard.1930.p.231)

ومن أتباع هوريو أيضا يضيف لوسيان سفاز Lucien sfez:"اعتبارات أخرى تدور حول البعد الرمزي لكل البناءات المؤسساتية وهذه الإضافات عميقة وصعبة الإدراك والاستعمال في البحوث الأكاديمية لأنها في مستوى عالي من التعقيد والاهتمام بالجزئيات ويجب الذكر أن هذا العالم اهتم بالجوانب السياسية – التصورية و الاتصالية للحراك الاجتماعي".(L. Salez, 1966)

المحور الثالث: أشكال المؤسسة

-المؤسسة الاجتماعية:

تعد المؤسسة الاجتماعية نظاما مركبا من المعايير الاجتماعية المتكاملة المنظمة من أجل المحافظة على قيمة اجتماعية أساسية. ولا ينظر علماء الاجتماع إلى مفهوم المؤسسة الاجتماعية بنفس النظرة التي يتخذها العوام غير المتخصصين الذين يطلقون هذا المصطلح على السجون ومعاهد الإصلاح ودور التربية الاجتماعية والكنائس والمساجد والمنظمات الترفيهية ومنظمات أخرى كثيرة. وهكذا يستخدم علماء الاجتماع مصطلح المؤسسات الاجتماعية ليصفوا النظم المعيارية التي تحدد السلوك الاجتماعي في خمسة مجالات حياتية أساسية، يطلق على هذه المجالات المؤسسات الاجتماعية الأساسية وهي:" نظام القرابة والأسرة، مجال السلطة والقوة الشرعية والنفوذ وهو المجال السياسي، مجال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات وهو المجال الاقتصادي، مجال نقل المعرفة من جيل إلى آخر وهو التعليم، وأخيرا مجال تنظيم العلاقة مع عالم الميتافيزيقيا أو عالم ما وراء الطبيعة وهو المجال الديني، وبصورة مختصرة تسمى الأسرة والحكومة والاقتصاد والتعليم والدين بالمؤسسات الاجتماعية الأساسية".(جامع، 2009، ص.1)

وتتواجد هذه المؤسسات الاجتماعية الخمس في جميع المجتمعات والجماعات الإنسانية، وإن كانت لا تتواجد دائما بصورة واضحة ومستقلة تماما عن بعضها البعض كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة. ففي المجتمعات البسيطة كانت تؤدى معظم وظائف هذه المؤسسات داخل نطاق مؤسسة واحدة هي الأسرة. وتشير عالمية هذه المؤسسات إلى أنها عميقة الانغراس في الطبيعة البشرية، كما أنه لا يمكن الاستغناء عنها لما تقوم به من وظائف ضرورية للنمو والتنمية والمحافظة على النظام والاستقرار الاجتماعي. ولذلك يمكن أن نعرف المؤسسة الاجتماعية بتعبير آخر بأنها نظام معياري يحقق الحاجات الإنسانية الأساسية من خلال تصميم نظام معياري يربط الفرد بالثقافة الأكبر، ويقوم هذا النظام المعياري بإشباع الحاجات المجتمعية الأساسية كالغذاء والعدالة الاجتماعية، ويقوم بتحديد القيم الاجتماعية الأساسية كحقوق الإنسان والديموقراطية، كما يحدد أنماط السلوك الاجتماعي المستديمة كالزواج الأحادي، أو تعدد الزوجات، كما يحدد أيضا الأدوار الاجتماعية وتوقعاتها مثل : دور الزوج والزوجة. وتقوم هذه المؤسسات بوظائف حيوية وضرورية لاستقرار المجتمع وبقائه وفعاليته، وتتمثل هذه الوظائف بصورة مختصرة في الجدول التالي:

وظائف الزواج	1.ضبط وتنظيم السلوك الجنسي 2. النسل وإمداد المجتمع بأعضاء جدد (الأطفال) 3.توفير الأمن الاقتصادي والعاطفي للأفراد. 4.القيام بعملية التطبيع أو التنشئة الاجتماعية الأساسية.
وظائف الحكومة	1.تأسيس المعايير ووضع القوانين. 2. تنفيذ القوانين. 3. حل الصراع والقضاء. 4. توفير الحياة الكريمة لأعضاء المجتمع. 5. حماية المجتمع من التهديد الخارجي.
وظائف الاقتصاد	1. توفير أساليب إنتاج السلع والخدمات. 2. توفير أساليب توزيع السلع والخدمات. 3. تمكين أعضاء المجتمع من استهلاك السلع والخدمات المنتجة.
وظائف التعليم	1. نقل الثقافة من جيل إلى جيل. 2. تأهيل النشء للأدوار المهنية. 3. تقييم واختيار الأشخاص المتميزين. 4. نقل المهارات الوظيفية.
وظائف الدين	1. تفسير الظواهر الطبيعية التي لا يمكن تفسيرها بواسطة المعرفة العلمية الدنيوية. 2. إمداد الإنسان بوسائل التحكم في العالم الطبيعي. 3. دعم البنيان المعياري للمجتمع. 4. توفير ملاذ سيكولوجي لمواجهة مواقف الحياة العصيبة 5.تعزيز البنيان الطبقي السائد. 6.المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية. 7.المساهمة أحيانا في تنشيط وتشجيع التغير الاجتماعي وأحيانا أخرى في تثبيطه والمساهمة. أحيانا في تنشيط الصراع بين الجماعات وأحيانا أخرى في تخفيفه.

ومن أكثر مفاهيم المؤسسة الاجتماعية شيوعا مفهوم جوناثان تيرنر Turner Jonathan الذي ينص على أنها "مركب (أو نظام) من المراكز والأدوار الاجتماعية الكائنة في بنيات اجتماعية خاصة وتقوم بتنظيم أنماط من الأنشطة الإنسانية الثابتة نسبيا والمرتبطة بالمشكلات الأساسية الخاصة باستدامة واستمرار موارد الحياة والجنس البشري والمحافظة على استقرار البنيات الاجتماعية الحيوية في إطار بيئة معينة" (Turner, 2000, p.1)،هذا ويجب التمييز بين المؤسسات الاجتماعية والأشكال الأبسط من الكيانات الاجتماعية مثل الأعراف والمواثيق والمعايير الاجتماعية والأدوار الاجتماعية والمراسيم أو الشعائر أو الطقوس إذ أن هذه جميعا ما هي إلا مكونات تدخل في بناء المؤسسات الاجتماعية. كما يجب التمييز أيضا بين المؤسسات الاجتماعية والكيانات الأكثر تعقيدا مثل المجتمعات والثقافات والتي تكون المؤسسات الاجتماعية جزءًا منها.

وتبسيطا للمبتدئين في دراسة علم الاجتماع يفضل الكاتب التمييز بين مصطلحات ثلاثة لمجرد الفهم فقط وذلك لأنها متداخلة تماما ومرتبطة ببعضها ارتباطا عضويا، ألا وهي التنظيم الاجتماعي والمنظمة الاجتماعية والمؤسسة الاجتماعية." فالتنظيم الاجتماعي هو عملية تصميم الحياة الإنسانية في مجتمع معين بما يشمله ذلك من وضع قيم وأهداف ورغبات عليا يهدف المجتمع لتحقيقها، ثم تحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها، ثم تشكيل أنماط سلوكية اجتماعية ثابتة نسبيا تحدد الأدوار والعلاقات الاجتماعية التي تسعى لتحقيق هذه الغايات النهائية مع مراقبة هذا الأداء السلوكي وضبطه ثوابا وعقابا لتحقيق أعلى درجات الفعالية الهدفية، والكفاءة الإنتاجية، في ظل بيئة خارجية متفاعلة مع هذا التنظيم الاجتماعي. ومن ثم فيمكن ببساطة شديدة القول بأن التنظيم الاجتماعي هو تكنولوجيا العمل الجمعي، وعلى ذلك فهو يمثل الإطار الأشمل لكل من المنظمات والمؤسسات الاجتماعية. أما المؤسسات الاجتماعية فهي تمثل المركب المعياري والقانوني والعرفي والطقوسي الذي يضبط السلوك الاجتماعي لتحقيق الغايات المجتمعية التي ينص عليها التنظيم الاجتماعي. وتكون المنظمات الاجتماعية بذلك كيانات بنائية محددة الأهداف والعضوية والأدوار الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية الفرعية على مختلف مستوياتها الحجمية والتعقيدية مسيرة بواسطة المؤسسات الاجتماعية أو بعض مكوناتها المرتبطة بالنشاط المباشر للمنظمة. وتكون المنظمة الاجتماعية أقرب الكيانات الاجتماعية لكونها كيانات محسوسة مرئية فهي تكون دائما في مستقر بنائي مادي، محتوية على أدوات وآلات وتكنولوجيات مادية مرئية، ويعمل فيها أفراد عضويون يشغلون أدوارها الاجتماعية".(جامع، 2009، ص.3)

إلا أن أحد عظماء الكاتبين المعاصرين في مجال المنظمات والمؤسسات الاجتماعية وهو" ريتشارد سكوت"قد رأى رأيا أكثر تعقيدا وذلك في كتابه الأعظم بيعا بعنوان "المؤسسات والمنظمات"، حيث يرى أن" المؤسسات غالبا ما تكون منظمات، كما أن كثيرا من المؤسسات تتكون من نظم من المنظمات، فعلى سبيل المثال تعتبر "الرأسمالية" نوعا خاصا من المؤسسة الاقتصادية تتواجد في المجتمعات الحديثة في صورة أشكال محددة من المنظمات التي من بينها الشركات متعددة الجنسية وعابرة القارات المنظمة في صورة نظام محدد. هذا بالإضافة إلى أن بعض المؤسسات تعتبر مؤسسات خلفية institutions Meta بمعنى أنها مؤسسات في حقيقة أمرها هي منظمات تنظم مؤسسات أخرى (بما فيها من نظم من المنظمات)."(Scott, 2001, p.75). فالحكومة مثلا عبارة عن مؤسسة خلفية تتحقق أهدافها من خلال القيام بتنظيم مؤسسات أخرى سواء مؤسسات فردية أو جماعية. ومن ثم تقوم الحكومة بالتنسيق بين النظم الاقتصادية والنظم التعليمية والشرطة والقوات المسلحة وغيرها من خلال التشريعات والقوانين الإجبارية . ومن ناحية أخرى نرى أن بعض المؤسسات ليست منظمات أو نظم من المنظمات كما لا تتطلب منظمات على الإطلاق. فعلى سبيل المثال يعتقد أن اللغة العربية مثلا مؤسسة وليست منظمة، كما يمكن للغة أن تتواجد مستقلة عن أية منظمات تختصبها، ثم هناك بعض النظم الاقتصادية كالنظام التبادليsystemBarter لا تحتوي على منظمات إطلاقا وإنما تحتوي على أفراد فقط، ومن ثم تمثل المؤسسات التي ليست منظمات نوعا محددا من الأنشطة الفردية المتبادلة مثل الاتصال والتبادل الاقتصادي التي تتم الأنشطة فيهما تبعا لبنيان من الأعراف كالأعراف اللغوية والأعراف النقدية والمعايير الاجتماعية مثل الصدق وحقوق الملكية.

"ومن المتفق عليه بين علماء الاجتماع وجود مؤسسات أكثر أهمية من غيرها إما لأنها تدخل في تكوين جميع المؤسسات الأخرى مثل اللغة، أو لأنها تؤدي مهام حيوية مثل الأسرة وقيامها بمهام الإنجاب وتنظيم النسل والتنشئة الاجتماعية".(searle, 1995, p.37)، كما أنه من المتفق عليه أيضا أن المؤسسات الاجتماعية تتسم بجوانب أربعة تتمثل في السمات البارزة البناء والجزاء والوظيفة والثقافة . "وتتسم المؤسسات الاجتماعية بسماحها لقدر كبير من الإرادة الحرة للفرد في أدائه لدوره الاجتماعي تبعا للمؤسسة التي تشمل هذا الدور، وذلك لأن المعايير والقواعد والغايات لا يمكنها أن تغطى التفاصيل الخاصة بأداء الدور الاجتماعي في ظل المفاجآت التي يمكن أن تحدث بصورة غير متوقعة بالإضافة إلى الظروف المتباينة والمشكلات المحتملة التي تجعل من تطبيق الإرادة الحرة للأفراد الفاعلين لأدوارهم

ميزة لتحقيق الكفاءة والمنطقية والعقلانية لدرجة أنه قد ينشئ الفرد قواعد جديدة تماما تحت مثل هذه الظروف. وبالرغم من توافر الإرادة الحرة للأفراد على جميع المستويات الوظيفية والمهنية إلا أنه يمكن لهذه الإرادة أن تختلف تبعا لظروف متعددة"(Scott, 2001,p.96)، فالتاجر مثلا أكثر حرية من الموظف، وقد يعتقد البعض أن الموظف الذي يشغل وظيفة عليا يكون له حرية أكبر في أدائه لدوره الاجتماعي، وبالرغم من أن هذا قد يكون صحيحا إلا أنه ليس دائما صحيحا، فقد ذكر أحد أصدقاء المؤلف الذي كان يشغل رئاسة هيئة علمية عليا بدرجة وزير "لا تقل لي افعل كذا أو كذا فأنا لا أستطيع أن أفعل شيئا إلا إذا قيل للوزير الذي يرأسني افعل كذا فيقول هو لي افعل كذا كما قيل لي ولا تفعل غيره ".

"ومن أهم ما تتسم به المؤسسات الاجتماعية العدالة، فالأسرة والتعليم والحكومة واقتصاديات السوق ونظم المرتبات والأجور ونظم الضرائب والنظم القضائية والسجون وغير ذلك كله تقيم بين معايير أخرى تبعا لتوافقها مع أسس العدالة. وهنا يجب التمييز بين مفهوم العدالة من ناحية ومفهوم الحق من ناحية أخرى، وخاصة الحق الإنساني، وكذلك التمييز أيضا بين العدالة من ناحية ومفهوم السلع والرفاهة والمنفعة من ناحية أخرى. فمن الواضح أن مفهوم الرفاهة ليس هو مفهوم العدالة إلا أن هناك اتجاه للمساواة بين الحق والعدالة. فالتطهير العرقي مثلا مخالفة لحقوق الإنسان وخاصة حق الحياة ولكنه ليس عملا يتعلق بالعدل على الأقل بالمفهوم العلائقي التوزيعي النسبي. فيمكن مخالفة الحق الإنساني لشخص ما بصرف النظر عما إذا ما كان شخص آخر أو أن الآخرين جميعا قد تعرضوا لمخالفة حقوقهم الإنسانية. أما العدالة فتتخذ مفهوما علائقيا توزيعيا نسبيا يتمثل في عدم العدالة بين الأفراد أو الجماعات .ويتعرض القائمون بالأدوار الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية للعدالة التوزيعية نظرا لأنهم يستقبلون المنافع ويقدمونها مثل الأجور والسلع الاستهلاكية، كما أنهم يتحملون أعباء مسئوليات معينة. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المؤسسات وخاصة الحكومة تتمثل غايتها النهائية في تطبيق معايير العدالة التوزيعية في المجتمع عامة، ومع ذلك فليست العدالة التوزيعية هي الغاية النهائية لكل المؤسسات الاجتماعية .ونظرا لأن الحكومة تختص بتطبيق العدالة على المستوى المجتمعي الكبير فإنها تهتم بالعدالة بين الأفراد، وكذلك بالعدالة بين الجماعات، وكذلك أيضا العدالة بين المؤسسات."(جامع، 2009، ص.5).

أ- الحكومة(السياسة) كمؤسسة اجتماعية:

- **الأصل الفلسفي لنشأة الحكومة ومهمتها:**

"لقد تساءل العالم توماس هوبز في كتابة العلَم الطاغية أو الدكتاتور Leviathan عن دور الدولة (ولنقل الحكومة مجازا حيث أن الدولة ثابتة ولكن الحكومة تتغير) ومدى تدخلها في حياة المواطنين ومدى التزام المواطنين بالطاعة تجاهها، وقد أدت به هذه التساؤلات إلى الوصول إلى مفهوم الدولة التعاقدية. أما اليوم فالسائد هو مفهوم الدولة الدستورية gouvernement Constitutionnel ولكنه مفهوم له سابقات تاريخية".(جامع، 2009، ص.7)

"إن المعيار الأساسي اليوم للدولة الناجحة هو إقامة العدالة من خلال القانون الرسمي المكتوب، ويسود في هذا العصر، عصر الديموقراطيات الرأسمالية الحرة معيار حرية الإنسان وحقوقه كدليل على دستورية الدولة وشرعيتها، ومن جهة أخرى نجد إهمالا لدور الدولة في جوانب أخرى على نفس القدر من الأهمية، وخاصة عندما يغيم الضباب فوق مفهومي الدفاع عن النفس والحفاظ على البقاء (préservation self and défense Self)،وكان توماس هوبز هو الفيلسوف الذي يقف وراء فكرة الحفاظ على البقاء، ففي عصره حينما شاهد الاضطراب والعنف الذي سببته الحروب الأهلية في انجلترا لجأ هوبز إلى فكرة الدولة المطلقة لكي تحافظ على الدولة المستقرة. وكان تبريره في ذلك هو الطبيعة البشرية التي جبلت على الفوضى ومن ثم فلو ترك الإنسان لنفسه لعاش في جو من الصراع المستمر والخوف الدائم وهو ما أطلق عليه "حالة حرب." ومن ثم فكان على الشعب أن يسلم طواعية القوة الكاملة لهذا الحاكم Sovereign أو الدكتاتور والذي تنحصر مهمته في الحفاظ على بقاء الدولة نفسها من خلال تحقيق الأمن الداخلي والحماية من القوى الخارجية. ومن ثم فقد تراقب كل الجامعات وأمثالها من معاقل الفكر حتى لا يشك في الشرعية المطلقة للحاكم. ومما لا شك فيه أن مثل هذا النظام الذي ارتآه هوبز إنما تكون ضحيته الحريات الكثيرة مقابل مجرد استمرار حالة السلام والاستقرار الاجتماعي. فهل نحن نعيش اليوم في دولة هوبز، وخاصة في مصر وأمثالها من الدول النامية؟ لقد كان الاستقرار لهوبز أكثر أهمية من الحرية. ولكن بدخول أوروبا عصر التنوير أصبحت الحرية هي عنوان الحياة واتخذت مفهوما فلسفيا جديدا. لقد حمل جون لوك Locke John و ديفيد روسو Rousseau David لواء هذا التوجه الفلسفي الجديد وبدأ تركيزهم يتمركز حول الحريات الفردية والحرية عامة والعدالة في نفس الوقت. ويرجع هذا التحول التركيزي الفلسفي في دور الدولة إلى الفترة التي عاشها هذان العلمان والتي تم التركيز فيها على مفهوم الأفراد العقلانيين التبريريين

وتحملهم لمصائرهم الحياتية، وبمعنى آخر فبينما أدت الطبيعة البشرية بالإنسان إلى حالة الحرب في مفهوم هوبز، فإن المنطق والعقل سوف يقودان البشر إلى السلام."(Scott, 2001,p.112)

"فبالنسبة لفلاسفة عصر التنوير لا تحتاج الدولة إلى فرض القانون والنظام على المواطنين لأن المنطق والعقل سوف يدفعانهم إلى الاستقرار والسلام، وكانت ديموقراطية عصر التنوير بسيطة ومقبولة لأنه لم يكن يدور في ذهن أحد حينئذ نشأة البيروقراطية في عصر الصناعة الحديثة، فأصبحت البيروقراطية حتمية اليوم في ظل سيادة الأسواق الاقتصادية العالمية، والتكنولوجيا الحديثة، وأساليب الانتقال العصرية، والأعداد السكانية الهائلة في عالم اليوم، ومن ثم فأصبحت مهمة الدولة ودورها اليوم أمرا في غاية التعقيد أمام وجود هذه البيروقراطيات الضخمة التي يمكن أن تكون منافسا للدولة نفسها. ومن ثم فأصبحت الإجابة على تساؤل دور الدولة ممكنا في ظل أطر فلسفية أو اختيارية عديدة. هل هو الاختيار أو المعيار الاقتصادي (دول النمور الأسيوية) الذي يجب أن يحدد دور الدولة، أم هل هو المعيار الأخلاقي (الدولة الإسلامية في صدر الإسلام)، أم هل هو المعيار الاجتماعي (الدول الاسكندينافية)، أم هل هو المعيار العسكري (الدول الفاشية والعسكرية الغاشمة) أم هل هو خليط متكامل متعاضد متآزر من كل هذه المعايير، ومن هو المصدر العقلاني الرشيد الذي يمكن أن يجهز هذا الخليط السحري الفعال؟"(جامع، 2009، ص.12)

- **ضرورة الحكومة:**

نظرا لأن الإنسان مخلوق اجتماعي، فهو يعيش في جماعات على موارد طبيعية معينة سواء كانت الأرض أو المياه أو الهواء، فلو ترك كل فرد ليستغل الأرض مثلا كيفما يشاء تبعا لمصلحته ومنفعته الخاصة دون تكلفة يتحمل هو عبئها ولحدثت كارثة الاستنزاف لذلك المورد ومن ثم فلن يضر نفسه فقط ولكن سوف يشمل الضرر جميع بني جنسه من البشر. ومن هنا كانت ضرورة الحكومة لتنظيم استغلال الموارد استغلالا حميدا وعادلا،ومن ضرورات الحكومة اختيار القيادات الصالحة، فالقائد يحدد بطبيعة شخصيته وقدراته القيادية مدى حسن استغلال الموارد الطبيعية والمادية والبشرية كما يحدد مقدار العدالة التوزيعية أيضا بين المقودين،ومن الضرورات التي اقتضت وجود الحكومة أيضا ندرة الموارد الطبيعية مع الزيادة السكانية،فلو تصورنا مثلا سهلا يفيض بالموارد بلا حدود وبطريقة متجانسة على طول السهل وعرضه، ففي مثل هذا الموقف سوف تقوم أية جماعة بإنتاج ما تحتاجه فقط، وإذا تعرضت الجماعة لقهر من أي نوع فإنها سوف ترحل ببساطة إلى بقعة أخرى من السهل وتنتج أيضا ما تحتاجه وتعيش على

نفس مستوى معيشتها السابقة، أما إذا تصورنا سهلا آخر فيه بقع خصبة وأنهار عذبة وبقع صحراوية جرداء فإن سكان المناطق الخصبة لن يجدوا الأمر سهلا لكي يجدوا أرضا أخرى وموارد بنفس الوفرة الحالية إذا ما تعرضوا للقهر وأرادوا الهجرة، هنا تظهر الحاجة لتنظيم وتقسيم الموارد وهذا لا يتم من خلال الجماعات القوية التي تظهر في صورة الحكومة، تقوم تلك الحكومة بخلق الفائض الإنتاجي لتدعم من نفوذها وقوعها وكذلك لتوسع من دائرة نفوذها في الوديان المجاورة، لقد نشأت مجتمعاتنا المعاصرة على غرار نفس هذه الطريقة، ومن الطريف أن الحضارات القديمة قد نشأت على بيئات تمكنت من خلالها من تكوين هذا الفائض، فكانت الحضارة المصرية القديمة على نهر النيل، وكانت الحضارة البابلية على رافدي دجلة والفرات (الهلال الخصيب)، والحضارة الصينية على النهر الأصفر في الصين، وبالإضافة إلى توجيه واستغلال وتوزيع الموارد فإن زيادة حجم السكان يتطلب ضرورة التنسيق بين هذه الأعداد الكبيرة من السكان، كما يعني زيادة حجم السكان أيضا التنوع والتباين فيما بين السكان. فسكان المجتمعات الصغيرة يقومون بنفس الأعمال لكسب عيشهم، كما يعرفون بعضهم البعض ويرتبطون فيما بينهم بصلات القرابة والدم. إن مثل هؤلاء السكان يمتلكون كما وصفهم العلامة دوركايم ضميرا أو عقلا جمعيا معتمدا على خبراتهم المشتركة. وفي وجود هذا العقل الجمعي تنخفض معدلات الانحراف والجريمة، ويقل الصراع إلى حده الأدنى نظرا لقلة الموارد الممكن الصراع حولها. أما في المجتمعات الكبيرة الحجم يتطلب الأمر مهمتين رئيسيين: الأمن الداخلي والخارجي، توفير الموارد والخدمات التي لا يستطيع الأفراد توفيرها بأنفسهم لأنفسهم. ومن هنا فلابد من وجود الدولة والحكومة .ومن هنا يمكننا النظر إلى الحكومة على أنها الكيان المنظم القائم باتخاذ القرارات السياسية بناء على احتكار استخدام السلطة أو القوة الشرعية، إلا أننا يجب أن نتذكر أن هناك عاملين يحدان من استخدام القوة القهرية من جانب الحكومة وذلك حتى لا تستخدمها من أجل مصالحها الخاصة:

1- القواعد التي تحد من قوة الدولة، مثل القوانين والمواثيق، علما بأن الدستور واللوائح والقوانين ليست كافية لضمان الديموقراطية والحد من استخدام القوة من جانب الدولة، فالتاريخ مليء بالطغاة أمثال ماركوس في الفيليبين وهتلر في ألمانيا وستالين في روسيا وبينوشيه في شيلي.

2- وجود جماعات النفوذ المتنافسة وتعددية القوة، فتوزيع القوة على جماعات متعددة يجعل من بعضها البعض رقيبا على الآخر ومحددا لقوته. ففي الاتحاد السوفييتي سابقا لم تكن هناك جماعات قوية أخرى

تقف في وجه العسكر ومخابرات الـ KGB اللذين شعرا بتهديد مصالحهما أمام التغيرات المرتقبة في الاتحاد السوفييتي

-"**الدور المقترح للمؤسسة الحكومية:** لا شك أن الحكومة كأحد المؤسسات الاجتماعية الأساسية الخمس (الحكومة والاقتصاد والتعليم والأسرة والدين) هي رأس الحركة المجتمعية في كافة المجتمعات الإنسانية، وعلى الأخص في المجتمعات النامية، وعلى أخص الأخص في المجتمعات المتخلفة، وأنا هنا إذا كنت أقول المؤسسة السياسية فإني أعني المؤسسة الحكومية، وليس مجرد فن الممكن كما يعرفون السياسة أو العلاقات الخارجية، هذه الأخيرة التي لا يسعني وبكل السعادة إلا أن أشيدها كل الإشادة في عصرنا الحاضر. وعندما يخاطب الإنسان قوما في أمور تتعلق بهم فعليه أن يخاطب كبيرهم، ذلك المسئول عنهم، والمعنى بإدارة أمورهم، والكبير من ثم في المجتمع الإنساني هو الحكومة. والحكومة العادلة، أو بمعنى أدق، الإمام العادل، هو أول من يظلهم الله في ظله يوم القيام يوم لا ظل إلا ظله. وقد أثبتت دراسة أسباب تخلف القرية المصرية سابق الإشارة إليها أن التنمية الريفية، والحضرية لن تختلف عنها، كانت حتى عام1987، تاريخ الانتهاء من هذه الدراسة، كانت تنمية حكومية في المقام الأول والأخير. والآن نبدأ عصرا نستفتح فيه باسم الله التنمية بالمشاركة مع الشعب فيما يسمى بالقطاع الخاص والمبادرات الأهلية والمشاركة الشعبية والمجتمع المدني واقتصاد السوق وبرامج التحرر الاقتصادي.

والشراكة بين الحكومة والشعب في تحمل مهام التنمية، ومن ثم فنحن في مفترق طرق، ونقطة تحول سوف تكون ذات أثر مركزي في توجيه سياسة العقود القادمة، وتحديد مدى سلامتها ونجاحها المستقبلي . مهمة الحكومة في تحقيق الغايات العليا: الحكومة هي الراعي الأكبر وعلى رأسها رئيس الدولة، ولكني لا أقصد بالحكومة هنا مجرد مجلس الوزراء ورئيسه ورئيس الجمهورية، ولكن أقصد كل راع هو في مقام حكم رعيته، وكلما علا مستوى الراعي كلما علا مقدار مسؤوليته، وكلما ازداد تأثير سلوكه على المجتمع، ومن ثم فمعظم الكلام هنا ينصب بصورة رئيسية على كبار الرعاة واضعي السياسات وصانعي القرارات ومتخذيها، ويتطلب تحقيق الغايات العليا منهم مراعاة قواعد ومعايير معينة وتحقيق المهام التالية :

بعث الحياة في الشعب من خلال اللامركزية: يتفق المؤلف مع الراحل العظيم جمال حمدان في عشقه لمصر ولأرضها وسمائها وفى تمجيده لمكانتها ووسطيتها. ولا يحزنه في تاريخها إلا نقطتان سوداوان، النقطة الأولى هي المركزية المزمنة السائدة فيها والتي تمثل امتدادا للدكتاتورية الفرعونية، والنقطة الثانية أنها كانت في تاريخها مستعمرة غير مستقلة. أنا لا أتفق معه في ذلك فقط، وإنما أؤكد أن مشاكل التخلف

المزمنة المعاصرة الآن هي وليدة لهاتين النقطتين السوداوين. أصبحت المركزية بأمراضها ليست مجرد صفة لمتغير أو ظاهرة في تركيب النظام الإداري للدولة، وإنما أصبحت سمة ثقافية، أي مكونا أساسيا من الثقافة المصرية، وجزءا حيا من العصارة الفكرية والقيمية لسكان هذا الوطن، ذلك المريض المغلوب على أمره، والذي يواجه اليوم بتحديات لا يعلم مداها إلا الله سبحانه وتعالى، أصبحت المركزية والسيادية تتمثل في البناء المجتمعي المصري، وفى الشخصية المصرية على السواء. الإدارة في القاهرة، والمعلم في السوق، والأوسطي في الورشة، وسي السيد في المنزل، والهانم في الحريم، حتى أخيرا "الريس" و "الباشا" لكل من هب ودب. وجوهر هذه العلاقة وهو الأمر والائتمار، أو السيادة والمسودية، لا يمكن أن يتولد عنه إلا علاقة يتخذ السيد فيها القرار، بل يأمر، أو على الأقل يوجه، ويطيع فيها المسود دون جدل أو تمعن. إذن، تكون النتيجة مجتمعا مثل هذا لا يعمل فيه إلا الآمرون والسادة، يعملون قولا وأمرا، أما العمل الحقيقي فيقوم به المسودون، الذين لا يتعدون كونهم آلات بشرية غاب عنها التفكير، وغاب عنها الإبداع، وما تكون النتيجة إلا عملا خاويا من كل معنى، ومن كل كفاءة أو فعالية، أو لا عمل على الإطلاق، إن المهمة الأساسية للحكومة أن تبعث الحياة في هذا الشعب، وتتخلى عن مركزيتها الطاغية برشد وحساب، تخلية تدريجية من جانبها، وتحلية واعية من جانب الشعب. إن ألفاظا مثل علم الاجتماع المعاصر المشاركة الشعبية، والجهود الذاتية، والمجتمع المدني، والديموقراطية لا تتعدى اليوم مجرد شعارات ترفع، أو مبررات لمطالب ومكتسبات مركزية، أو طبقة من الحلاوة تغلف طعاما لا يغنى ولا يسمن من جوع، إن الإسهام الحقيقي لزعيم تاريخي أو لحكومة تاريخية هو أن تنهى بلا رجعة تلك المركزية الطاغية التي تمثل هذا السرطان المزمن في الجسد المريض لهذه الدولة، تلك الدولة التي تملك مقومات السبق والحضارة الرائدة في القرون القادمة لو تم شفاؤها من هذا المرض اللعين".(جامع، 2009، ص.15)

ب-التعليم كمؤسسة اجتماعية:

ما تعرض شيء للنقد تارة والهجوم أخرى من وسائل الإعلام مثلما تعرض له نظام التعليم أو المؤسسة التعليمية. فلنحاول أولا أن نفهم الغاية من التعليم وخاصة في مجتمعنا المعاصر. وهنا لابد من التمييز بين ما يسمى بالتمدرس Schooling والتعليم Education ، "فبينما يمثل التعليم التعلم الحقيقي للمعارف والمهارات وطرق حل المشكلات، نجد أن التمدرس هو ما يحدث بالفعل في الفصل الدراسي. فالحقيقة أننا نتعلم بالممارسة، إذ لا يمكن تعلم الكيمياء مثلا بقراءة كتاب كيمياء، وإنما نتعلم من خلال

خلط مواد معينة ببعضها وملاحظة ما يحدث لها."(Robert, 1953, p.98)، والمثال أكثر وضوحا اليوم إذ يتعلم الكثير منا أعمال الحاسب الآلي بالممارسة أكثر منه بقراءة كتب وندوز وغيرها، إلا أن مستوى التعلم هذا يمكن أن يرتفع بمساعدة معلم يمكننا من إحداث قفزات في هذا التعلم. فالمشاركة في التعلم هي ما تحول التعليم إلى تعلما حقيقيا وهي التي تمكن ما اكتسبناه من مهارات ومعارف على البقاء بقدراتنا مدة أكبر، ومن المفيد أيضا لعملية التعلم أن يكون ما نحاول اكتسابه أقرب إلى بيئتنا وخبراتنا الخاصة، وهذا هو ما يجعل التدريب على رأس العمل(On–the–job training) يكون فعالا وناجحا، كما يساعد التعلم أيضا أن يكون ما نتعلمه هو ما نحب أن نعمله."وتمثل المؤسسة التعليمية بعد المؤسسة الأسرية الوسيلة الرئيسية التي من خلالها تنتقل المهارات وتوقعات الأدوار الاجتماعية ومعايير السلوك من الانتقال من جيل إلى ما يليه."(Ruth, 1964, p.145)، كما نتعلم من خلال المؤسسة التعليمية شيئا عن هويتنا ومدنيتنا، كما توفر أيضا الأساس القاعدي لتعلم مهارات العمل.

وفيما يلي الأهداف الرئيسة للمؤسسة التعليمية:

ـ غرس القيم الاجتماعية والمعايير السلوكية: تقوم وزارة التعليم بتحديد القيم والمعايير المراد غرسها في شخصية التلاميذ دون الرجوع إلى المجتمع المحلي ورؤيته. ولذلك فكثيرا ما يختلف الناس مع ما يدرس بالمدارس من هذا المنظور. ومن الأمثلة الصارخة تعليم الثقافة الجنسية في المدارس، حتى أن أحد وكلاء كلية الآداب السابقين ظهر على الشاشة التليفزيونية مناديا بضرورة التعليم الجنسي في المدارس الابتدائية. هذا مع العلم بأن قضية مثل هذه لا زالت محل خلاف وجدل كبيرين في الولايات المتحدة نفسها حيث لا يدرس التعليم الجنسي في المدارس هناك على عكس الدول الأوروبية التي يعتبر التعليم الجنسي فيها مكونا أساسيا من مناهج التعليم المدرسي ، والنتائج صارخة في كلا الحالتين. كما تقوم المؤسسة التعليمية بتعليم التلاميذ القوانين والمسئولية المدنية وكيفية عمل الحكومة ولو بطريقة مثالية تجريدية. وتقوم دراسة التاريخ بالكثير من هذه المهمة حيث نتعلم النماذج البشرية من خلال قياداتنا العظمى السابقين والحاليين. وبطبيعة الحال تتعرض المؤسسة التعليمية لكثير من النقد نظرا لاختلاف المنتقدين مع ما هو منصوص بالمقررات الدراسية، ولكن هذا هو الحال دائما مع المؤسسة التعليمية في كل أنحاء العالم، ولذلك فيجب على الطلاب أن يدركوا وجود هذه الخلاف ومن ثم فلا يجب على الطلاب أبدا أن يأخذوا ما يتعلموه كما لو كان قرآنا يتلى أو سنة نبوية شريفة تتبع، وعليهم أن يأخذوا كل شيء.(جامع، 2009، ص.27)

ـ"**تعزيز وتنمية التراث الثقافي:** بجانب قيام المكتبات والمدارس والمدرسين بنقل القيم والتراث الوطني إلى التلاميذ تقوم الجامعات بصفة خاصة بالحفاظ على القديم الذي توليه أهمية خاصة، فنحن ندرس المئات من الأشعار والقصائد والأفكار والنظريات الخاصة بعلماء وحكماء قد ماتوا منذ القديم وذلك لأن هؤلاء الناس قد تركوا تراثا إنسانيا ذا أهمية بالغة سيدوم طيلة حياة الإنسان، هذا وتقوم الجامعات والمدارس بتنمية التراث والإضافة عليه من خلال البحث العلمي بمختلف أشكاله وأنواعه، ففي الجامعات الأمريكية مثلا يقال هناك "قم بالنشر العلمي أو اذهب إلى قبرك perish or Publish ،"حتى أصبحت الإضافة إلى العلم والتراث معيارا وضرورة للحياة. ويمكن لبعض الجهات غير الجامعية أن تقوم بهذه المهمة العلمية مثل المصانع والشركات إلا أن مثل هذه الجهات تهتم بالأمور العملية التي همها في الصناعة، ولذلك يبقى للجامعات والمؤسسة التعليمية أن تتخذ مهمة البحث العلمي التجريدي الذي تبنى عليه المعارف التكنولوجية وتندفع به إلى آفاق غير محدودة .

ـ **تحقيق الوحدة الوطنية والصلابة الاجتماعية:** تتحقق الوحدة الوطنية والصلابة الاجتماعية إلى الحد الذي يتمكن فيه التعليم من تنمية القيم والمعايير الاجتماعية المشتركة .فبالرغم من اختلاف فئات المجتمع دينيا وثقافيا وديموجرافيا وما يتبعه ذلك من اختلاف في القيم والعقائد فإن التعليم يختص بتنمية القيم والمعايير المشتركة دون فرض قيم معينة من فئة على أخرى من فئات المجتمع. وفي هذا السياق يقوم التعليم ببث قيمة التعايش المشترك وإمكانية التنوع في ظل الوحدة .

ـ **تأهيل الخريجين لسوق العمل:** كان التعليم في الماضي متواكب تماما مع متطلبات سوق العمالة، إلا أن التغيرات الاقتصادية السريعة تفوقت على سرعة تطور المناهج والبرامج والأدوات التعليمية بالإضافة إلى فلسفة التعليم نفسها. فأصبح التعليم ينتقد بشدة لأنه منفصل عن متطلبات سوق العمالة، وكأنه أصبح تكلفة دون عائد ومجرد شهادة يتزين بها الوضع الاجتماعي للخريج مما يساعده على الحراك الاجتماعي. فكثيرا ما يقال أن التعليم الألماني والتعليم الروسي والياباني أفضل من نظم التعليم لدينا لأنه مكن هذه الدول من إنتاج سيارات وصواريخ وتكنولوجيات غاية في التقدم.

ـ **الأهداف أو المهام أو الوظائف الكامنة أو غير المقصودة للمؤسسة التعليمية:** يمثل التعليم بمختلف مدارسه ومستوياته أداة لمجالسة الأطفال ورعايتهم، كما يقلل من مستوى البطالة، بالإضافة إلى أنه يمثل سوقا للاختيار الزواجي، فعند عمل الزوج والزوجة يمثل التعليم وسيلة ممتازة لرعاية الأطفال أثناء عمل الزوجين، ويساعد التعليم من خلال طول مدة التمدرس في الحفاظ على الشباب خارج قوة العمل، ومن ثم

تقليل معدل البطالة، وقد أوضحت بعض الدراسات أن البنات يذهبن إلى الجامعة معتبرين البحث عن زوج أحد أهم الأسباب وراء التحاقهن بالتعليم الجامعي".(جامع، 2009، ص ص.22-23)

ج-الاقتصاد كمؤسسة اجتماعية:

"هو مجال منظم من الأهداف والقيم والمعايير وأنماط السلوك المستمرة والتي تهدف إلى ضمان البقاء المادي للمجتمع من خلال إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات".(Edwin, 1957, p.148)، والسلع بطبيعة الحال مادية في طبيعتها أما الخدمات فهي غير مادية حيث أنها أنشطة معينة يكون الناس على استعداد لدفع مقابل مادي من أجل الحصول عليها. ثم يتعامل الاقتصاد مع العمل كعنصر أساسي يتمثل في عمل مادي أيضا وعمل ثقافي أو معرفي يؤدي إلى تحقيق العملية الإنتاجية. كما يتعامل الاقتصاد مع رأس المال المتمثل في الممتلكات والأموال والأصول التي تتوافر لنشاط اقتصادي معين .وبينما يركز علماء الاقتصاد على الآليات المعقدة للنظم الاقتصادية كمعدلات التضخم والدين الوطني .. يهتم علماء الاجتماع بالعلاقات القائمة بين المقتصد أو النظام الاقتصادي والمؤسسات الاجتماعية الأخرى وعلاقته أيضا التنظيم الاجتماعي للعمل سواء على المستوى الوطني، مثل تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية، أو على المستوى الجزئي مثل معدلات البطالة والرضا عن العمل.

التحولات التاريخية للنظم الاقتصادية: تطورت النظم الاقتصادية عبر ثلاثة مراحل :

_ الاقتصاد البدائي: economy Primary وهو يمكن تسميته أيضا بمقتصد ما قبل الصناعة، حيث يقوم العمال فيه بأنشطة أولية مثل استخلاص المواد الأولية والموارد الطبيعية من البيئة، كما يقومون بإنتاج وحدات صغيرة من السلع من خلال النشاط الأسري بصورة أساسية، كما يعتمد التخصص فيه على الخصائص الموروثة كالنوع والعمر، وتزداد الإنتاجية فيه كلما تعلم الإنسان استئناس الحيوانات، كما يتم توزيع السلع الفائضة من خلال التبادل، وكلما استعملت النقود فيه فهي تثبت قيم السلع وتضبطها ومن ثم تسهل من توزيع السلع والخدمات .

_ الاقتصاد الصناعي: economy Industrial وهنا وبتقدم المستوى التكنولوجي يبدأ العمال فيه في الإنتاج الصناعي الذي يشمل معاملة المواد الخام الطبيعية وتحويلها إلى سلع نهائية، كما يباع فيه عنصر العمل بدلا من مجرد العمل الشخصي أو العمل من أجل الأسرة. ويتسم العمل في الاقتصاد الصناعي بتخصص العمل وتكراريته والإنتاج المتسع كبير الحجم حيث يصبح العمال في تعامل مع

الآلات في معظم الأحوال أكثر من عملهم مع بعضهم البعض، ومن ثم يتحول النشاط الاقتصادي إلى نظام بيروقراطي معقد .

_ اقتصاد ما بعد الصناعة: economy Postindustrial وهو يعتمد على الإنتاج الوسيطي الذي يركز على إمداد الخدمات وتوفيرها. وهو يعتمد على المهارة الفنية ومستويات التعليم والتدريب العالية. وقد نتج هذه المقتصد من المكينة والابتكارات التكنولوجية التي سمحت لعدد قليل من العمال أن يقوموا بالإنتاج في المجال الصناعي والأولي. وبطبيعة الحال فقد صاحب هذا المقتصد تزايد في أوقات الفراغ مما أدى إلى المزيد من الطلب على الخدمات .النظم الاقتصادية المعاصرة: تنحصر النظم الاقتصادية المعاصرة من الناحية النظرية في اثنين :الرأسمالية والاشتراكية.

وتتميز الرأسمالية بملامح أربعة:

_ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والممتلكات والموارد الطبيعية.

_ السعي نحو المكاسب الشخصية وتعظيم المكاسب الفردية.

_ المنافسة حيث تعمل على الحد من الأرباح الفائقة.

_ عدم التدخل الحكومي وترك السوق الحرة من خلال المنافسة لتنظم الأسعار والأجور.

_ احتكار القلة، حيث يمكن لشركات قليلة أن تتحكم في الصناعة بأكملها.

أما الاشتراكية فتتميز بالملامح التالية:

1_ الملكية العامة لوسائل الإنتاج المملوكة للجماعة أو الدولة.

2_ جماعية الأهداف، مع إحلال المساواة في اتخاذ القرارات محل العلاقات الهيراركية، والعمل من أجل الصالح العام.

3_ مركزية اتخاذ القرار، واعتماد القرارات على حاجات المجتمع، ومسؤولية الحكومة عن إنتاج السلع وتوزيعها، ويقوم المخططون المركزيون بتحديد الأجور والأسعار.وتمتاز الرأسمالية عن الاشتراكية بزيادة الإنتاجية الاقتصادية، ولكن تتميز الاشتراكية على الرأسمالية بزيادة العدالة الاقتصادية. وبالنسبة للحية الشخصية نجد أن الرأسمالية تمتاز عن الاشتراكية بدرجة أعلى في السعي نحو المصالح الخاصة، بينما يتحرر الإنسان من الرغبة والحاجة في الاشتراكية بدرجة أكبر. وتمثل النظم الاقتصادية خيارات قيمية ومعيارية ولذلك سيتم تناولها بدرجة أكثر تفصيلا في المؤسسة الدينية .

_ ضرورة المؤسسات الاجتماعية القوية لفعالية النمو الاقتصادي: "يهتم الناس في مختلف أنحاء العالم بتأثيرات النمو الاقتصادي على مجتمعاتهم، فلا شك أن الناس تزداد منافعهم بزيادة النمو. ومما لا شك

فيه أيضا أن النمو الاقتصادي يغير المؤسسات الاجتماعية بطريقة عميقة قد لا تجد ترحيبا من الناس في كثير من الأحيان".(Stimson, 1966, p.123)، إلا أننا غالبا ما نغفل عن أن ندرك أن المؤسسات الاجتماعية القوية تحسن من قدرة الناس على استغلال الفرص الاقتصادية والانتفاع بها ومن ثم يمكن تحمل الصدمات والمعاناة المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية كتلك الحادثة نتيجة العولمة اليوم، ودائما ما نجد أن الناس في المجتمعات الإنسانية على مر التاريخ كانوا يعيدون النظر في المؤسسات والنظم الاجتماعية السائدة والتي تمثل عائقا أمام التغيرات الاقتصادية بما في هذا التفكير من إثارة وإبداع ومغامرة. ولكن هذا التفكير الإبداعي قد يكون له آثار سلبية تتمثل في إضعاف المؤسسات التي تفوق أهميتها ما كان يتصوره الناس، وهي تلك المؤسسات التي تلزم للمجتمع ليتمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي.

د-الزواج كمؤسسة اجتماعية:

"عرفت الأسرة بالمؤسسة الاجتماعية التي تنشأ من اقتران رجل وامرأة بعقد يرمي إلى إنشاء اللبنة التي تساهم في بناء المجتمع، وأهم أركانها الزوج، والزوجة، والأولاد"(Searle, 1995, p.85)، وليس من شك في أنه كان و ما يزال لها الأثر الذاتي والتكوين النفسي في تقويم السلوك الفردي، وبعث الحياة والطمأنينة في نفس الفرد، فمن خلالها يتعلم اللغة ويكتسب بعض القيم والاتجاهات، وقد ساهمت الأسرة بطريقة مباشرة في بناء الحضارة الإنسانية، وإقامة العلاقات التضامنية بين الناس، ولها يرجع الفضل في تعلمهم لأصول الاجتماع، وقواعد الآداب والأخلاق، كما أنها السبب في حفظ كثير من الحرف والصناعات التي توارثها الأبناء عن آبائهم. فهي عالمية أي موجودة في كل المجتمعات الإنسانية وان اختلفت أشكالها كما هو متعارف عليه في أدبيات الانثروبولوجيا، كما أن ظهور علم الاجتماع الأسري ساعد على جعل الأسرة موضوعا خاصا،موضحا كل وظائفها وأدوارها، كما ساهمت النظريات الاجتماعية التي تناولت الموضوع في تحليل وإغناء موضوع الأسرة.

ويجمع كافة العلماء و الباحثين على أن الأسرة هي أقدم المؤسسات الإنسانية و أكثرها شيوعاً، و يذهب البعض منهم إلى اعتبارها السبب المباشر في الحفاظ على الجنس البشري و الإبقاء عليه حتى الآن. "فلقد ظلت الأسرة التنظيم الأهم الذي ينشأ فيه معظم الناس و عند مرحلة معينة ينفصل البالغون عن الأسرة ليكونوا أسرهم الخاصة".(Turner,1997, p.125)، لكن ما يختلفون حوله هو تحديد تعريف جامع و وحيد للأسرة، نتيجة اختلاف المدارس و الاتجاهات التي ينتمون إليها، فمنهم من اعتبرها

"الجماعة الإنسانية التنظيمية المكلفة بواجب استقرار وتطور المجتمع".(Robert, 1953, p.89)، و منهم من عرفها بأنها "الخلية الأساسية في المجتمع وأهم جماعاته الأولية التي تتكون من أفراد تربط بينهم صلة القرابة و الرحم و تساهم في النشاط الاجتماعي في كل جوانبه المادية والعقدية والاقتصادية"(Scott, 2001, p.73)

"تتعرض الأسرة اليوم في معظم دول العالم لمتغيرات جعلت البعض يعتقد أنها على وشك الانهيار والانقراض كمؤسسة اجتماعية، فعلى سبيل المثال ارتفعت معدلات الإنجاب غير الشرعي حيث ارتفعت في كل من أمريكا وبريطانيا إلى أكثر من 30%من الإنجاب الكلي، وهذا هو المتوسط، حيث قد وصل هذا المعدل بين الأمريكيين من الأصول الإفريقية إلى 29 %والعجيب أن الأحياء الأمريكية من البيض تسعى دون وعي إلى اللحاق بمواطنيهم السود .ويجب ألا يغيب عن وعينا أن انهيار الأسرة كمؤسسة اجتماعية يمكن أن يحدث بصورة مفاجئة. فلننظر على سبيل المثال إلى ما حدث في بريطانيا بين عامي 1550م (عهد الملك هنري الثامن) و عام 1950م حيث لم يتعدى معدل الإنجاب غير الشرعي في هذه الفترة 5 % فقط، ولكن ازداد هذا المعدل إلى ستة أضعاف منذ عام 1950 حتى الآن. وحدث ما هو مشابه أيضا في الولايات المتحدة، حيث لم يتعدى معدل الإنجاب غير الشرعي 5 %فقط حتى عام 1970م، أما الآن فهو حوالي 30 .%ويجب أن نعلم أن هذا ليس مرجعه للانتماء الديني، ويتهم البروتستانت بأنهم مرتكبو هذا التحول حيث كان معدل الإنجاب غير الشرعي في أيرلندة الكاثوليكية 1 %فقط حتى عام 1980م، أما الآن فقد وصل أيضا إلى 25 ،%ويحدث نفس الأمر أيضا في كثير من أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا جنوب الصحراء فحدث ولا حرج .وهناك الكثير من الأسباب لهذه التحولات المزعجة في معدل الإنجاب غير الشرعي، أحدها السياسات الحكومية غير الرشيدة. فقد أعطت برامج الرعاية الاجتماعية في كثير من البلدان أولوية خاصة للأسر المفككة حيث يعتقد أنها الأكثر حاجة للمعونة. وقد يبدو هذا معقولا من أول وهلة، إلا أن ذلك يشجع استمرار الأسرة المفككة وظاهرة الإنجاب غير الشرعي من خلال مكافأتهما بمثل هذه المعونة. كما أن تيسير الطلاق في كثير من البلدان أيضا لم يؤدي إلى زيادة تفكك الأسر القائمة فعلا وإنما قد غير أيضا من رغبة الناس في الزواج من خلال التقليل من قيمة الزواج كمؤسسة اجتماعية. فعلى سبيل المثال انخفض معدل الزواج للمرة الأولى بنسبة حادة جدا في بريطانيا منذ يسرت بريطانيا من الطلاق عام 1979م. وبالإضافة إلى ذلك فقد تأثر الكثير من الناس بوسائل الإعلام، وخاصة التليفزيون، تلك الوسائل التي تتحدى العادات والأعراف والأخلاقيات

الخاصة بالمؤسسة الأسرية الأصيلة. ومن الأسباب التي أدت إلى تلك التحولات الأسرية أيضا ما هو قائم من ازدياد في الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء سواء في مجالات التوظيف الحكومي أو الخاص أو الأهلي حيث يضع ذلك ضغوطا هائلة على الأسرة. لقد أدت هذه الضغوط إلى إحساس الناس بأنه إذا أردت أن تتواءم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة فعليك أن تتساهل وتتغاضى عن الكثير من الالتزامات الأسرية مما أدى إلى تفككها .وقد يتساءل البعض قائلا وما العيب في كل ذلك؟ أليس هذا مجرد تغير في نمط الحياة الأسرية ليتلاءم مع متغيرات العصر الاقتصادية، وذلك حتى يتمكن الناس من تحقيق الاستفادة العظمى من الفرص المتاحة؟ الحقائق تؤكد لنا، وللأسف الشديد، عكس ذلك تماما. فقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن الأطفال الناشئين في أسر لا يرعاها أب يواجهون خطورة هائلة بتعرضهم لمشكلات اقتصادية واجتماعية وشيكة. وتقوم هذه المشكلات بجعلهم أقل قدرة وتسلحا لمواجهة التحديات والفرص المصاحبة للاقتصاد المنفتح المتنامي. ففي الولايات المتحدة يتسم هؤلاء الأطفال ببطء شديد في نموهم العقلي واللغوي والإدراكي، كما يتسمون بمستويات متدنية من الأداء المدرسي، كما تضعف فرصهم للحصول على عمل مناسب وتمكنهم من الحصول على دخول مناسبة. كما تزداد نسبة المرتكبين للجرائم فيما بينهم، بالإضافة إلى استغلال الأطفال الآخرين والعنف معهم. وفي النهاية يكون هؤلاء الأطفال زبائن جدد للمعونات الاجتماعية، ومن ثم فهم مرشحون غير مناسبين على الإطلاق للنجاح في عالم اقتصادي جديد منفتح متنامي .ويؤكد جاري بيكر Becker Gary عالم الاقتصاد بجامعة شيكاجو والحائز على جائزة نوبل على الدور المحوري الذي تلعبه الأسرة في بناء ما يسمى برأس المال البشري الذي لا يتمثل فقط في المعارف والمهارات التي نتوارثها على الآباء وإنما أيضا مجموعة العقائد والعادات والأخلاقيات التي تقوي قدرة الأبناء على تحمل ومواجهة الضغوط الناتجة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكد على الانطلاقات الاقتصادية الهائلة بين دول النمور الآسيوية مرجعا ذلك إلى صلابة الأسرة وقوتها وانخفاض معدلات الإنجاب غير الشرعي. ويقول بيكر أن الأسر المستقرة تمثل وحدات اقتصادية مهمة، حتى أنه يؤكد على أن البيانات الإحصائية توضح أن العوائد أو المكاسب الناتجة عن استقرار الأسرة تفوق في عظمها وقيمتها للاقتصاد الوطني ومن بقاء الزوجة في منزلها ترعى أطفالها تفوق قيمة ما يحصل عليها زوجها العامل من دخل".(جامع، 2009، ص.47)

هـ- الدين كمؤسسة اجتماعية:

"الدين عبارة عن أنماط من العقائد معرفة تعريفا اجتماعيا، وتتعلق بالمعنى والغاية النهائية من الحياة مؤكدة على وجود عالم ما وراء الطبيعة".(Scott,2001, p.125)، ولا يشغل العلماء الاجتماعيون بالهم بوجود الله أو عدم وجوده، كما لا يشغلون بوجود مخلوقات أو كائنات أخرى في عالم ما وراء الطبيعة، ولكنهم يركزون على الكيفية التي تؤثر بها العقائد الخاصة بما وراء الطبيعة على السلوك الإنساني وعلى العلاقات الاجتماعية وعلى البيانات الاجتماعية. وقد اعتقد العلماء الاجتماعيون في الماضي أن الدين سوف يزول نهائيا من المجتمع الحديث آو المجتمع الدنيوي أو المدني، إلا أن هذا لم يحدث، بل حدث العكس من ذلك، حيث نرى حركات لإحياء الدين وذلك بسبب عاملين رئيسين: حرية الاختيار الديني حيث لا توجد ديانة رسمية للدولة ولا يوجد هناك حث على توجه الجميع نحو ديانة معينة. ومن ثم يجد الأشخاص الحرية الكاملة لتسويق أي ديانة يرون أن المجتمع في حاجة إليها. أما العامل الثاني فهو تعدد المنظمات و الهيئات المتنافسة والتي تسوق لعقائدهم وأفكارهم، حيث يلاحظ ذلك من مجرد فحص دليل التلفونات في أي مدينة أمريكية مثلا لتذهل بعدد المنظمات الدينية وعدد الكنائس المتجاورة والتي بعضها كاثوليك والأخر ميثودست او وأرثوذوكس...

وتلعب المؤسسات الدينية في كل مجتمع الدور الرئيسي والأساسي في تربية وتعليم الإنسان وذلك لان التدين ضرورة إنسانية ولا يمكن أن تجد مجتمعا يخلو من هذه الظاهرة مهما كان نوعها أو دورها. ولعل من أهم وظائف هذا النوع من المؤسسات هو مساعدة الإنسان على تلبية رغباته وحاجاته النفسية والروحية ومساعدته على إيجاد الإجابة عن الأسئلة الفلسفية العديدة التي من أهمها "ما هو الإنسان؟" و "ما معنى الحياة؟" و "لماذا وجد هذا الإنسان على هذه الأرض؟" ولعل خير مثال على هذا النوع من المؤسسات في مجتمعنا المغربي هو المساجد والزوايا والمراكز والمدارس والمعاهد الإسلامية.

يؤدي الدين وظائف متعددة سواء للفرد أو للمجتمع، إذ أن الدين مرتبط بالمجتمع بصورة قوية ومتشابكة. لقد اتخذت هذه العلاقة أنماطا وأشكالا مختلفة يمكن حصرها في اتجاهين: الاتجاه الأول ينظر إلى الدين كعامل تكامل وحفاظ على الواقع الاجتماعي، وإما الاتجاه الثاني فينظر إلى الدين باعتباره عامل تجديد وتغيير اجتماعي. وفي الاتجاهين تكون النظرة ايجابية أو سلبية وفقا لأيديولوجية الفرد.

فالدين كعامل تكامل اجتماعي عبر عن هذا المنهج "إميل دوركايم"، الذي يرى في أصل الدين ومنشئه في الإسقاط لحاجة اجتماعية بغية حماية الجماعة، وبذلك يكون الدين ضمير الجماعة. وتصبح وظيفته المحافظة على وحدة الجماعة، مؤمنا تكاملها وانسجامها. ونجد عند كارل ماركس الذي حدد بنظريته التي تعتبر القاعدة الاقتصادية أساس المجتمع والتي يقوم عليها البناء الفوقي الذي يشتمل على جميع ظواهر الحياة الاجتماعية، مثل الدولة، الأخلاق، الفن... والدين هو احد أجزاء البناء العلوي. وفي مجال الدين يسقط الإنسان ظروفه في العبودية التي يعاني منها في المجال الاقتصادي، أي في عمله، وفي إنتاج الخيرات المادية. وبهذا فالدين هو بناء قومي وثانوي وليس أصيلا ويستخدم في الحفاظ على المجتمع الرأسمالي والعلاقات الاستقلالية، أي أن الدين وسيلة أيديولوجية تستخدمها الطبقة الحاكمة للحفاظ على سلطتها.

أما الدين كعامل تجديد وتغيير اجتماعي، في هذا الاتجاه يتعامل المجتمع مع الدين على انه متغير مستقل وعامل تجديد وتغيير وإبداع في المجتمع، ومن أهم العلماء الذين درسوا هذه الظاهرة ماكس ويبر وينجر. فالأخلاق الدينية تبعث الدوافع لجهد الإنسان في العالم، ويكون نجاحه في المجال الاقتصادي علامة للرضا الإلهي، مما انشأ الروح الرأسمالية.

كما أن الدين له دور يكمن في التنشئة الدينية التي يشارك بها بشكل مباشر. وتشمل عملية التنشئة الدينية عدة مؤسسات مختلفة، وأهمها الأسرة، المدرسة، والمنظمات الدينية الخاصة. وتقوم المؤسسة الدينية بدورها من خلال تجديد الطرح الديني التي يجب أن تكون في أساسها تربوية أي أن تشمل على معلومات من الواقع الديني وعلى القيم الإنسانية. فالتنشئة الدينية تلعب دورا بتعليم أبعاد الدين الحقيقية التي تتعلق بتحسين الحياة الإنسانية والارتقاء نحو إنسانية مسئولة وفاعلة من اجل الخير.

- **ظاهرة الإحلال الهدفي:**

"ظاهرة الإحلال الهدفي في المؤسسات المجتمعية لقد حدث في مجتمعنا عبر تاريخه القريب ما يسمى في علم الاجتماع بظاهرة الإحلال الهدفي displacement Goal والتي تعنى أنه عندما تنشأ أو تنظم هيئة معينة لتحقيق هدف معين (خير ومرغوب) نجد أنها قد يتحول أداؤها بعد نشأتها لتحقيق هدف آخر غير مرغوب، وغير مقصود، وغير مفيد إلا لمصلحة فئة معينة تحافظ على بقاء هذه الهيئة أو تلك المنظمة حفظا لمكتسبات هذه الفئة وترسيخا لمميزاتها القيادية الخاصة. وتحل بذلك المصلحة الخاصة للقلة

المستأثرة بالقيادة محل المصلحة العامة لجماهير الجماعة الإنسانية التي لا يصيبها إلا المعاناة والظلم في النهاية. وقد ساعد هذا على نشأة "الشللية" على مستوى الأجهزة الحكومية، وعلى نشأة الثقافات الفرعية المتصارعة ولو بطريق غير مباشر على المستوى الشعبي. ويحل بذلك التمزق والأنانية وثقافة "كل واحد يعمل لحسابه، وشوف مصلحتك يا سيد" محل التآلف والتكافل والتعاون والجماعية وسيادة مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا تعارضت معها .ليس هذا نقدا هداما ولكنه تشخيص لواقع المجتمعات النامية، وتذكرة بأن الدور في العلاج يبدأ بدور نشط للحكومة في إحداث حركة اجتماعية، وليس مجرد حملة قومية لبناء الإنسان والقيم، وذلك لتصميم خطة محكمة شاملة ثرية بمحتواها الفكري وجريئة بتغييرها البنائي الجذري. إن ما نحتاج إليه، وعلى الفور، إيمان زعامي حكومي وإرادة سياسية بجدوى هذه المقولات، وعزم حقيقي على تنفيذها ثم تشكيل هيئة مختارة من علماء الدين والسياسة والاقتصاد والإدارة والاجتماع والتعليم والإعلام والطب تقوم بوضع خطة شاملة لتستنير بها الحكومة لاتخاذ وتحقيق هذا القرار المصيري.

وتوضيحا للاختلال القيمي الحالي نذكر على سبيل المثال نماذج من الإحلال الهدفي في مؤسسات المجتمع المصري المعاصر. ويجب أن نتذكر أيضا أن المؤسسات المجتمعية تؤثر في بعضها البعض، فالقصور في دور المؤسسة الدينية مثلا يرجع ليس فقط لعوامل داخل المؤسسة الدينية نفسها وإنما يرجع أيضا للأدوار أو الأفعال المعوقة لها من جانب المؤسسات الأخرى وهى المؤسسات الحكومية والتعليمية والأسرية والاقتصادية".(جامع، 2009، ص.51)

أولا:

"**الإحلال الهدفي في المؤسسة الدينية:** تهدف المؤسسة الدينية إلى بناء العقيدة والعمل –أي الإيمان واقرا في القلب والعمل تصديقا له– أي العبادة وحسن خلافة الله في الأرض .كانت المؤسسة الدينية في صدر الإسلام وفى عصر النهضة الإسلامية مؤسسة رائدة تعتمد عليها بقية المؤسسات الاجتماعية السياسية والاقتصادية والتعليمية والأسرية، تستمد منها الغايات والوسائل، وقوى الدفع، ومعايير الانضباط، ومفردات الجزاء من الثواب والعقاب، وحيوية الرقابة الذاتية قبل الرقابة الخارجية، فجعلت من المجتمع كله وحدة متكاملة مترابطة متعاضدة متآزرة تسود فيها مصلحة الجماعة مع الرعاية الكاملة لمصلحة الفرد. جعلت من المجتمع ومؤسساته الأخرى كيانا ذا لون وطعم ورائحة، أي كيانا ذا ثقافة محددة، وهوية معروفة، ونشاطا مرئيا شفافا. واليوم أصبحت المؤسسة الدينية مؤسسة تابعة للمؤسسة السياسية تقتصر وظيفتها

على التوعية الدينية في أعلى توقعاتها، بل حتى أصبحت مؤسسة مشبوهة تحمل في طياتها احتمالات الإرهاب والعنف الاجتماعي والسياسي والاحتجاج على الأوضاع السائدة والسعي نحو السلطة في أقصى مخاطرها. كان رجل الدين أيضا في صدر الإسلام والنهضة الإسلامية عالما زاهدا عابدا مقاتلا واعيا جريئا صريحا حكيما لينا سياسيا إداريا كيسا فطنا، أصبح معيار اختياره وتدريبه يتجسد في سلم الدرجات المنخفضة في المرحلة الابتدائية والثانوية .وبعد أن كانت مكانته بين القمم في سلم التفضيل القيمي، أصبحت تنحو نحو التدني في عصرنا الحاضر .وقد أثبتت الدراسات المتأنية العميقة الدور الرائد لإمام المسجد وخطيبه وخاصة بالنسبة لمؤهلاته وشخصيته في تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء المسجد لدوره. كانت المؤسسة الدينية والمسجد كمنظمتها الرائدة في وضع قيادي بين المؤسسات والمنظمات المجتمعية، أصبحتا في وضع تبعي هامشي. وكانت النتيجة هي الإحلال الهدفي، فأصبحت الصلاة بصلتها بالله وفخر الإنسان بامتثاله أمام الله وبخشوع الإنسان وعزه بعبوديته الله عن الفحشاء والمنكر، أصبحت مجرد شعيرة أو مرسم من مراسيم العبادة يقضيها الإنسان في رد عادة إذا قضاها، وقد يكون فكره مشغولا بتوافه الدنيا وقلبه عامرا بالحقد أو الحسد أو منكرات المشاعر الأخرى نحو عباد الله. والزكاة بدورها قد لا تؤدى على الإطلاق شحا وبخلا، أو قد تؤدى تفاخرا، والحج قد يؤدى رد اللقب أو التجارة، والصوم كذلك قد يؤدى امتثالا للضغط الاجتماعي أو انصياعا للتقاليد، وهو أبعد ما يكون عن حكمته وعن كونه دورة تدريبية سنوية تجدد العقيدة وترسخها وتنقى القلب وتقيم العمل".(جامع، 2009، ص.53)

ثانيا:

"**الإحلال الهدفي في المؤسسة السياسية:** وأما بالنسبة للمؤسسة السياسية فإن التشريع السماوي يتضمن عددا من القيم السياسية منها العدل الاجتماعي والشورى والمساواة والحرية والتكافل الاجتماعي، والتي تمثل جميعها الأهداف والغايات الرئيسية التي تتمسك بها المؤسسة الحكومية، وتعبر عنها الجماهير بحيث تكون في قمة السلم الهرمي القيمي وذلك بهدف إحداث تنمية حقيقية وتكوين مجتمعات ناضجة . وفى العقود الماضية حدث انقلاب واختلال في أوضاع القيم السياسية حيث حلت القيم الهابطة محل القيم السامية بالمجتمع. ومن أهم تلك القيم التي سادت في العصر الحاضر التواكل والخضوع الجماهيري والإنفاق الاستهلاكي الترفي، والمشاركة الشعبية الزائفة، والتمايز الطبقي، والمركزية الشديدة أي السيادة الكاملة للمؤسسة الحكومية على الأنشطة المجتمعية، والإقطاع الوظيفي والنفاق الإداري، وتعيين كبار المسئولين بالاختيار المباشر، وأولوية التنمية الاقتصادية دون سواها، وضعف كفاءة غزو المواطنين

للصحراء، ومجانية التعليم الزائفة في جميع مراحله والتي تحولت حاليا إلى ابتزاز التعليم للفقراء في جميع مراحله. وقد سادت هده القيم نتيجة استصدار تشريعات حكومية وإدارية، وتقليد الثقافات الأجنبية، وسيادة الانفتاح الاستهلاكي، وتعدد الحروب المتتالية، وقتل الحافز الفردي، وانتشار الحقد والأنانية الشخصية. وقد أدت جميعها إلى عدم الانتماء الجماهيري، وضعف الثقة في الحكومة، وضعف المشاركة الجماهيرية في التنمية، واهتمام الحكومة بالإنفاق الإداري على الكماليات، وتكدس المؤسسات الجامعية وتخريج الآلاف من أشباه المتعلمين، وزيادة العاطلين من الموظفين مع تخريب حقيقي للعمالة الريفية والهجرة إلى الحضر وغيره، وانتشار القادة الإداريين الذين يتسمون بالتسلط الإداري والبعد عن الشريعة السماوية واستئثارهم بكافة السلطات والمميزات. ولا سبيل لمواجهة هذه الآثام إلا التمسك بالمنهج السماوي الذي تستمد منه المبادئ الدستورية والقيم السياسية قوتها القانونية، وكلها تعبر عن قيم عليا ذات أثر كبير في نظام الحكم وواجبات الحكام وحقوق المحكوميين".(جامع، 2009، ص.54)

ثالثا:

"**الإحلال الهدفي في المؤسسة التعليمية:** يواجه النظام التعليمي المصري في مرحلته الراهنة تحديات هامة ورئيسية، لعل أهمها ضعف تمكنه من تنشئة وتربية وتعليم الجيل الجديد وغرس القيم الإيجابية للثقافة المصرية المنبثقة من واقع هذا المجتمع مما أدى إلى أزمة المجتمع المصري الاقتصادية والاجتماعية الحاضرة والمتمثلة في ظواهر عديدة لعل على رأسها شعور المواطن المصري، بل والعربي عامة، بعالته على الحضارة الإنسانية وعدم المساهمة الفعالة والبناءة في حضارة العصر، ولعل المتابع لموسوعة الدول النامية يلاحظ قصور بنياتها الاجتماعية في إخراج وإعداد العنصر البشرى من فنيين وأخصائيين ..إلخ الذين يتفهمون روح العصر وواقع مجتمعا□م وثقافات مواطنيهم. فالعنصر البشرى في هذه المجتمعات قاصر نوعيا في كثير من القطاعات رغم توافره كميا في أحيان كثيرة، إذ تشير دراسات وملاحظات العديد من الباحثين إلى تواجد أعداد هائلة من الفنيين والمتخصصين على مستوى عالٍ من الإعداد النظري ويحوزون شهادات جامعية. فالوحدات الصحية في مصر مثلا والمنتشرة في كثير من المناطق لا تعانى في كثير من هذه المناطق من نقص الأطباء حيث بلغ عدد الأطباء في بعض هذه الوحدات أكثر من عشرة أطباء فضلا عن أطباء أسنان وصيادلة. ..إلخ، ورغم ذلك تعانى القرية من العديد من المشاكل الصحية التي يعرفها القاصي والداني. فما السبب وما التشخيص وما العلاج؟ ولعل النظام التعليمي واحد من أهم نظم المجتمع التي تتحمل مسؤولية ذلك، فهناك مجتمعات مثل ألمانيا

واليابان خرجت محطمة تماما من الحرب وألقيت على إحداها القنابل الذرية، ولكن لم تمض عقود قليلة من الزمن حتى تبوأت هذه المجتمعات مكانة عالية رفيعة و أصبحت عملاءها النقدية منافسة ومتميزة على الدولار الأمريكي، عملة المنتصر الغالب. ويرى كثير من المتخصصين أن عودة ألمانيا واليابان السريعة للمنافسة العالمية وحلهما لكثير من مشاكلهما ووصولهما لمرحلة الوفرة والاستهلاك يرجع إلى وجود نظام تعليمي فعال وكفء يلائم الظروف المجتمعية والثقافية في كل من هذين المجتمعين. وقد قيل القول نفسه على دول جنوب شرقي آسيا وخاصة كوريا والصين وتايوان .فالتربية تتم بالتخلية وبالتحلية، أي بتنقية الإنسان من سيئ القيم وإقصاء القيم السلبية، وإضفاء القيم الإيجابية عليه. ولا تتم هذه العملية عن طريق المناهج التعليمية المتخصصة فقط، والتي يؤدى فيها الطلاب امتحانات ذات نتائج من رسوب ونجاح. فالمدرسة لم تستطع غرس القيم النبيلة للثقافة، ولم تستطع أن تبعد وتقصى القيم غير الأصيلة لثقافتنا. فقد أصبح النظام التعليمي مركزا على الجانب الرسمي المظهري للعملية التعليمية الذي ينصب علي النجاح والرسوب أيا كانت وسائله المتبعة للنجاح من دروس خصوصية، إلى ملخصات لكتب تجارية، إلى الغش الذي أصبح غشا جماعيا، حيث تطالعنا الصحف بمشكلة الغش الجماعي خاصة في المناطق الريفية. وللأسف فقد أصبح القائمون على العملية التعليمية أنفسهم، أو بعضهم على الأقل، مساهمين في هذه العملية. وأصبح مقياس نجاح وكفاءة المدارس متمثلا في عدد الناجحين في الشهادات العامة وفى امتحانات النقل حيث تقع ضغوط على المدرسة من أهالي التلاميذ لإنجاحهم فضلا عن تداخل العلاقات الشخصية والمحسوبيات في هذا الشأن بحيث أصبح نمطا وسلوكا عاديا في هذه المناطق. ويعاقب النظار والمدرسون اجتماعيا من أولياء الأمور وذويهم وأسرهم إذ لم يتم نجاح أبنائهم وانتقالهم إلى صفوف أعلى بغض النظر عن مستوياتهم الحقيقية .وفى هذا تدمير للقيم الإيجابية في نفوس النشء، وفيه غرس قيم سلبية غير أصيلة دخيلة على ثقافتنا بحيث تعطى في النهاية للنظام التعليمي هدفا غير هدفه الأصلي والحقيقي، وهو الحصول على الشهادة أو الإجازة الدراسية أيا كانت الوسائل والطرق بدلا من تنشئة الأطفال وتعليمهم وتدريبهم بحيث يكونوا مواطنين وأعضاء صالحين في مجتمعاتهم المحلية وفى مجتمعهم الكبير .وبالتالي فإن وظيفة التخلية والتحلية أصبحت تؤدى بطريقة عكسية، وحدث الإحلال الهدفي، إحلال للقيم الأصيلة من عمل وجد ومثابرة وحق وعدالة لمن يعمل إلى قيم الغش والتدليس والوصولية للوصول إلى الهدف، تلك الورقة المسماة بالشهادة .إن إصلاح نظامنا التعليمي لكي يقوم بوظيفته الحقيقية والأصيلة لابد وأن يرتكز على أهمية إعداد المعلم وإصلاح حاله لكي يكون القدوة الصالحة للناشئة من الأطفال والتلاميذ. ولن يتم ذلك بدون اختيار جدي على أسس سليمة

رشيدة علمية لمن يعملون في مجال التعليم، وبدون إعدادهم جيدا كأشخاص صالحين بتعريفهم بقيم ثقافاتهم الإيجابية وكيفية غرسها، وكيفية إبعاد القيم السلبية، وذلك مع إصلاح حال المعلمين من بدلات وترقيات ومرتبات وعلاوات وغيرها من الحوافز التي ترفع من مكانة المعلم، وتجعله قائدا في المجتمع المحلى. هذا بالإضافة إلى إصلاح حال المدارس ومبانيها ومرافقها، يصاحب ذلك إصلاح المناهج والطرائق التربوية مع العناية بالأنشطة اللاصفية وإصلاحها إصلاحا يؤدى إلى بناء شخصية للشباب قادرة على النظر الواقعي للحياة (الواقعية) وتقدير الإنجازات الإنسانية أي التعرف على الصالح من الطالح والثمين من الغث، وكذلك الالتزام الأخلاقي، واعتناق الموضوعية والمنهج العلمي، واكتمال الشمولية الفكرية، واكتمال القدرة العقلية التحليلية، وتنمية الاتجاه التقدمي وغير ذلك مما يؤدى إلى بناء إنسان قادر على صناعة التنمية وحسن خلافة الله في الأرض".(جامع، 2009، ص.55)

.رابعا:

"**الإحلال الهدفي في المؤسسة الأسرية:** لقد كشفت الدراسات الاجتماعية أن النسق القيمي سواء للفرد أو للأسرة في المجتمع العربي عامة يتضمن الكثير من القيم المعوقة لحركة المجتمع وتقدمه، والمنافية في وظائفها وغاياتها لوظائف وغايات القيم التنموية. فمن بين القيم المعوقة للتنمية والمرتبطة بكثير من السلوكيات المعوقة للتنمية في إطار الأسرة والتطبيع الاجتماعي يأتي في المقدمة التسلط الأبوي وإهدار مبدأ الشورى، والذي نجم عنه تعطيل طاقات الأفراد الإبداعية، وضعف ثقتهم بأنفسهم، وعدم قدرتهم على القيام بأية مبادرات إيجابية، واللجوء للرياء والنفاق في التعاملات مع الرؤساء كوسائل تعويضية تستخدم لتأكيد الذات المفقودة، ومن هنا تتولد شخصية الإنسان المتردد غير الواثق في نفسه والعاجز عن إصدار قراراته بنفسه والعاجز عن الإسهام في تنمية مجتمعه .كذلك توجد قيم التسيب الأسرى وافتقاد القدوة والرقيب، وإذا ما كان الطمع والجشع وعدم القناعة أحد أسباب ظهور هذه القيم السيئة إلا أن الظروف المجتمعية السائدة الآن من ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول هي التي تدفع الآباء للهجرة للعمل بالخارج وترك أسرهم وحرمان أبنائهم من الرعاية الواجبة والتوجيه الأبوي والنصح والإرشاد مما ألقى بعبء كبير على عاتق المرأة التي تنوء بأعباء كبيرة لا تقوى على تحملها مما يترتب على ذلك من افتقاد الأبناء للخبرات والتوجيهات والقيم و المعايير الضرورية لتوجيه سلوكهم في العديد من المواقف، ومما قد يولد لديهم الإحساس بالاغتراب أو الضياع ويعرضهم لمزالق الانحراف ويواجه المجتمع العربي كذلك في الآونة الأخيرة ظاهرة تتمثل في عصيان الأبناء للآباء وعدم امتثال الصغير لنصائح الكبير، أو ما يمكن أن

يسمى بظاهرة الفجوة بين الأجيال، والتي تولدت عنها مشاكل عديدة مثل الوقوع في مزالق الانحراف، بسبب عدم الخبرة والدراية وعدم سماع نصائح الوالدين، والتعرض لكبوات الحياة والوقوع في الكثير من المشاكل. وكذلك فمن الكثير من أنماط السلوك التي أصبحت مألوفة في حياتنا اليومية تفشى روح الأثرة والأنانية، وعدم الاهتمام بحقوق الغير، مما تولد عنه سلوكيات ضارة كالتسلق والانتهازية والنفاق واستغلال النفوذ وانتشار الاختلاسات والنصب والاحتيال والتهرب من الضرائب وخلق السوق السوداء والمضاربات على العملات وتهريب المخدرات وغير ذلك من صور الفساد،"في جريدة الأهرام المصرية و بتاريخ 1998/11/5م في الصفحة الأولى خبر بعنوان كبير "كشف 6355 حالة فساد خلال عام وتنحية 242 موظفا وإحالة 695 للنيابة العامة" يقول "أعلن اللواء هتلر طنطاوي رئيس هيئة الرقابة الإدارية أنه تم كشف 6355 حالة فساد خلال العام الحالي، منها 466 حالة بتكليف من القيادة السياسية، و 74 حالة كسب غير مشروع، و215 حالة جنائية و 83 حالة تهرب ضريبي وجمركي، وتلقت الهيئة نحو 30 ألف شكوى تجرى التحريات بشأنها.....وقال رئيس الهيئة أنه خلال نفس الفترة تم وقف 99 مناقصة وتعاقد، وكشف أجهزة معطلة دون استخدام تبلغ قيمتها 5.131 مليون جنيه، كما تم نقل وتنحية 242 موظفا منهم موظفون في الإدارة العليا نتيجة ثبوت فسادهم ..وتحصيل140 مليون جنيه للدولة كانت ضائعة. ومن المتوقع تحصيل نحو مليار و 122 ألف جنيه خلال الأيام المقبلة".(جامع، 2009،ص.65)، كذلك توجد قيمة الخفض من شأن المرأة وإهدار قيمة المساواة بين الجنسين، ويبدو ذلك بصورة أكبر في المناطق الريفية، وتؤكد هذه القيم وترسخها الأفكار التقليدية السائدة، وأجهزة التطبيع الاجتماعي وأجهزة الإعلام، بل إن الأسرة نفسها من خلال عمليات التطبيع الاجتماعي اليومية تؤكد على هذا التمايز بصور شتى. وينعكس ذلك على فقدان الدور الإيجابي للمرأة في عمليات التنمية والاشتراك في الأنشطة الاجتماعية وشؤون المجتمع، بل وينعكس بصورة سلبية على الأبناء، ذلك أن الدور الكبير في عملية التطبيع الاجتماعي يقع على عاتق المرأة خاصة في السنوات الثلاث الأولى من حياة الطفل .

إن من أهم وسائل تحسين دور الأسرة في التطبيع الاجتماعي والتصدي للقيم المعوقة للتنمية هي التربية الدينية بما تغرسه في النفوس من عقائد راسخة، فهي الحصن الحصين الذي يقي البشرية من شرور أنفسها، وهى التي هذب النفوس وتكبح جماحها، وهى التي تنشر بين الناس احترام الحقوق وحب الخير، وهى وسيلة فعالة يتعرف من خلالها الفرد على واجباته نحو ربه ونحو ذاته ونحو الآخرين ونحو بيئته. وتتمثل الوسيلة الفعالة الأخرى لتحسين دور الأسرة في التطبيع الاجتماعي والتصدي للقيم المعوقة للتنمية في تعليم المرأة ورفع مكانتها ومساعدتها على تأدية أدوارها المختلفة بفاعلية".(جامع، 2009، ص.56)

خامسا:

"**الإحلال الهدفي في المؤسسة الاقتصادية:** وبالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، فإنه يمكن القول بأن كافة مظاهر الخلل والاضطراب في المجال الاقتصادي والمتمثلة في تدنى الإنتاجية، وشيوع البطالة المقنعة قبل السافرة، وانخفاض إنتاجية الفرد وضعف قدرته على مقابلة احتياجاته، وازدياد الاستهلاك الترفي في المقابل، وغيرها إنما يرجع في المقام الأول إلى سيادة منظومة قيمية رديئة تحكم السلوك بصفة عامة، وتحكم السلوك الإنتاجي والاستهلاكي بصفة خاصة، تتضمن مجموعة من القيم السلبية المثبطة للعمليات التنموية تتمثل في قيم التقليد والإتباع بدلا من قيم الإبداع والابتكار والتجديد، وقيم الاستهلاك الترفي والبذخي والكسب السريع بدلا من قيم الإنتاج والتجويد والإتقان، وقيم العقلية الريعية المرتبطة بمجالات هامشية من العملية الإنتاجية مثل السمسرة والتربح والوساطة بدلا من قيم الإنتاج والاجتهاد في العمل المنتج الفعال في مجالات حيوية، وقيم التسيب والمتمثلة في التغيب عن العمل والانصراف المبكر وعدم التواجد بدلا من قيم الانضباط في العمل، وقيم تدنى العمل اليدوي والتطبيقي .وتنعكس هذه القيم السلبية والمثبطة للتنمية ليس فقط على النظام الاقتصادي وإنما تمتد انعكاساتها السلبية على كافة النظم الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي، وهى نتاج لعلاقات تاريخية وثقافية وسياسية مراتبها المجتمع المصري، ومن ثم فهي نتاج للخلل القيمي السائد في كافة النظم في المجتمع. ولقد تسربت هذه القيم وغيرها من القيم الرديئة السائدة في المجتمع داخل الأنساق القيمية الفردية والمجتمعية بحيث حددت الترتيب التفضيلي للقيم داخل هذه الأنساق، فاختفت، أو تضاءلت، أهمية قيم التجويد والنوعية للسلع المنتجة والربح الحلال والعمل العادي والفعال في مجالات إنتاجية حقيقية، وحلت محلها قيم الغش التجاري والربح السريع غير الحلال والعمل في مجالات هامشية مثل السمسرة والتربح والوساطة، أو على الأقل تبوأت تلك القيم السيئة موضعا تفضيليا أعلى من القيم الفاضلة داخل منظومة القيم المجتمعية .إن بدايات الإصلاح القيمي هي بدايات تحقيق الأمن القومي والقوة الرادعة ولابد وأن تستند إلى العديد من المرتكزات من بينها المثل والقدوة الصالحة في كل مجال وفى كل المستويات، والاقتناع بذلك بعرض الحجج والأسانيد المقنعة، وتطبيق سياسة الثواب والعقاب من خلال الخضوع لقوانين وقواعد تحتم على الفرد سلوكا معينا وبصورة مستمرة وتحت مراقبة جادة، وأخيرا سد كافة المنافذ أمام القيم الرديئة لتكون وسيلة لتحقيق الأهداف الشخصية أو المجتمعية بحيث يشعر المرء أنه لا مناص من تبنى قيم جيدة لأنها الطريق الوحيد لتحقيق الأهداف المرغوبة. وهذا كله يحتاج كما سبق الذكر إلى حركة زعامية حكومية

هدفها البناء القيمي الإنساني، بناء الإنسان أعظم وأغلى الموارد الكونية وخليفة الله في الأرض وقد عبر عن ذلك الكاتب الصحفي الأستاذ فهمي هويدي في جريدة الأهرام بتاريخ 1989/6/6م، ص 7، تحت عنوان "دعوة للإنقاذ" بقوله "إننا إذا دققنا النظر في المؤسسات المعنية بتنمية البشر وتوجيههم في بلادنا فسوف يذهلنا مدى التدهور الذي بلغته حتى أننا لا نبالغ إذا قلنا أن الإنسان الذي تفرزه تلك المؤسسات لا يبنى به حاضر، ولا يطمأن به على مستقبل... إن لأهل الاختصاص في التربية وتنمية الإنسان رأوا حلولاً جديرة بالبحث والمناقشة والإتباع، لكن مفتاح الحل والعقد يظل بأيدي أهل السياسة الذين إذا لم يدركوا حجم المشكلة فعلى الأمة السلام".(جامع، 2009، ص.57)

الخاتمة:

بعد النظر في مفهوم المؤسسة وصلنا إلى نتيجة وهي الخصوبة الهائلة التي يمتلكها هذا المفهوم والذي جند مجهودات معرفية كبيرة وفي كل مرة لم نتمكن من تثبيته على فكرة نهائية، واستعمال هذا المفهوم من طرف اختصاصات أكاديمية مختلفة ومتداخلة لم يفرغ هذا المفهوم من الجدالات المتعلقة به ولا من قدراته التعبيرية والمعرفية، إضافة إلى مشكلة تداخل المعارف التي جاءت من جهات علمية عديدة فالواقع المؤسساتي نفسه أصبح له قابلية للقراءات المختلفة وهذا بسبب التجارب المجتمعية والتفطن للممارسات الديمقراطية التي يسودها اليقين والحرية.

ومن القضايا التي لا تزال عالقة فيما يخص مفهوم المؤسسة قضية علاقة المؤسسة بالمنظمة وكلاهما فيه شيء من الأخرى أي كل مؤسسة فيها شيء من المنظمة " أو التنظيم" وكل منظمة فيها شيء من المؤسسة "أو التأسيس"، وفي الأخير نقول أن هذا العمل يحتاج إلى وقفة معرفية أخرى نحاول فيها قراءة أو قراءات لهذه الوقائع والمعارف المتداخلة والمترابطة، وهذا العمل سنقوم به في عروض ومداخلات آتية.

قائمة المراجع باللغة العربية :

1. أحمد إبراهيم علي الوتري : النظام الفدرالي بين النظرية والتطبيق ، مكتبة التفسير، أربيل، 2008.
2. اشيتة محمد: موسوعة المصطلحات و المفاهيم الفلسطينية ، دار الجليل للنشر و الدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان، 2011.
3. بوضياف عمار : الوجيز في القانون الإداري ، دار الريحانة للنشر ، الجزائر، د ت .
4. جامع محمد نبيل : علم اجتماع معاصر و وصايا التنمية ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية، 2009.
5. الحسن إحسان محمد : موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، ط1، بيروت ، 1999.
6. حميد الساعدي : مبادئ القانون الدستوري تطور السياسي و تطور النظام السياسي في العراق ، دار الحكمة للطباعة و النشر ، الموصل ، 1990.
7. حنفي محمود سليمان : وظائف الإدارة ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفني ، 1998.
8. ريجيو رونالدي : المدخل الى علم النفس الصناعي و التنظيمي ، ترجمة فارس حلمي ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، ط1، عمان ، 1991.
9. سليمان حنفي محمود: وظائف الإدارة ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفتي ، د ت .
10. الشنواني صلاح: التنظيم و الإدارة في قطاع الأعمال (مدخل المسؤولية الاجتماعية) ، 1999.
11. عبد الحميد متولي : الأنظمة السياسية و المبادئ الدستورية العامة، القاهرة ، 1957.
12. العبيدي محمد قيس : التنظيم (المفهوم و النظريات و المبادئ) ، الجامعة المفتوحة، 1997.
13. عدون ناصر دادي : اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة للنشر ، ط1، الجزائر ، 1998.
14. عليلي خيرة : تأثير ممارسة السلطة و القوة على سلوك الفرد داخل المؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر تخصص تسيير الموارد البشرية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2005.
15. محمد الهماوندي: الفدرالية و الحكم الذاتي و اللامركزية الإدارية الإقليمية ،ط2، أربيل، 2001.
16. محمد عمر مولود: الفدرالية و إمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا) ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، بيروت، 2009.
17. عبد الفتاح محمد السعيد: الإدارة العامة ، الدار الجامعية للنشر ، 1992.

قائمة المراجع الفرنسية :

1. "Dir ", Essai de sociologie, Paris, Le Seuil, 1971, p.11.
   ,2006p.98-101.
2. A Lecours (dir), New Institutionalism- theory and Analysis, Toronto, university of Toronto press 2005,M. Atkinson (dir), Governing Canda : Iinstitutions and public policy, toronto, Harcourt Brace Jovanovich ,1993.
3. A.Guery , « institution. Histoire d'une nption et de des utilisation dans l'histoire avant les institutionnalismes », cahiers d'économie politique, 1,N°44 ,2003 ,P .7-18.
4. A.Lecours, « l'approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité?», politique et sociétés, vol .XXI , n° 3 ,2002,p.3-19.
5. B.Denni, participation politique et démocratie , Grenoble, PUG, 1986.
6. Beitone Alain et des Autres : lexique de sociologie, OSB, 4^{e}édition , Italie, 2013.
7. C.Ballé , Sociologie des organisitions, Paris, puf ,< Que sais— je?» ,1990.
8. Découverte, 2004,p.116-117.
9. Dockés pierre : pouvoir et autorité en économie, édition Economica, paris , 1999.
10. É. Durkheim ,Éducation et sociologie, Paris, F, Alcan,1922,p.122.
11. É. Durkheim, les règles dela méthode sociologique, Paris, F. Alcan,1919,p.111.
12. É. Durkheim,les règles de la méthode sociologique, op.cit,p.57.
13. E.Millard,« Hauriou et la théorie de l'institution », droit et société , 30/31, 1995, p.381-412.

14. Edwin O'Connor: The last hurrah, Bantam books, 1957.

15. En référence à l'ouvrage fondateur de l' É cole néo – institutionnaliste américaine :p.Evans et coll. (eds) , Bringing the state Back in , Cambridge, Cambridge university Press , 1985.

16. Experssion empruntée â p. corcuif, les nouvelles sociologies, Paris, Colin, 2007.

17. F. Audren et M. Milet, Écrits sociologiques de maurice Hauriou, Paris , dalloz, 2008.

18. F.Audren et M.Millet, Maurice Hauriou— écrit sociologique, Paris, Dalloz,2008.

19. Filleau marie George et Ripoul clotide marques : Les Théorie de l'organisation et de l'entreprise ,Empes édition marketing S.A, 1999.

20. Friedberg Erhaed : Organisation ,traité de sociologie, puf , paris, 1993.

21. G. simmel , « comment les formes sociales se maintiennent ?», l'année sociologique, t, I,1er partie, 1889, p.71-107.

22. G. simmel .le Conflit, Paris, Circé,1995.

23. G.Renard , laThéorie de l'istitution—Essai d'ontologie jyridique, premier volume—partie juridique, paris,librarie du recueil sirey,vol.I,1930.

24. G.Simmel, sociologie-Études sur les formes de socialisation, Paris, puf (1908),1999.

25. H.Levy- Bruhl, « objet et méthode de la science juridique», synthèse, vol.VIII ,n°1,1949, p.209-212.

26. J. Chevallier,« science politique et science juridique», La science politique une et multiple , Paris, l'Harmattan ,2004,p.41-59.

27. J.Commaille,« le juridique dans le politique» CURAPP , Droit et politique, paris, PUF, 1993 ,p.269 sq.

28. J.revel,« l'institution et le social», Parcours critique.00uze exercices d'histoire sociale, Galaade,2006,p.85-1 10.

29. J-L.Quermonne, « les politiques instutionnelles» , traité de science politique, M.Grawitz et J. Leca (dir), paris, PUF ,1985, t.IV ,p.61-88.

30. M. weber .Économie et société, Paris, Pocket,t.I,1995,p.94.

31. M.Calvez, « l'analyse culturelle de Mary Douglas : une contribution à la

32. M.Douglas, comment pensent les institutions, Paris, La,

33. M.Duverger , sociologie de la politique : éléments de sience politique , Paris , PUF , 1973,p.289.

34. M.Duverger, les partis politique, Paris , A. colin, 1951.

35. M.Houriou, principes de droit public,Paris, Larose rt Tenin , 1919,p.129.

36. Michel Crozier et Erhard Friedberg : l'acteur et le Sistem, Edition de seuil , 1977.

37. P. Fauconnet et M.Mauss, « la sociologie : object et méthode», M.Mauss

38. P. pierson , « the limits of Design : Explaining Institutional Origins and change », Governance : an International journal of policy and administration, vol, XIII, n°4 ,2000 ,p .475-499.

39. P.Bourdieu, « les rites comme actes d'institution», Actes de la

40. R. hess et A.Savoye,l'analyse institutionnelle, paris, PUF, «Que sais—je?», 1993.

41. R.Boudon et F.Bourricaud, Dictionnairs critique de la sociologie, Paris, puf,1982.

42. R.Lourau, l'analyse institutionnelle, Paris, édition de Minuit ,1970.

43. recherche en sciences sociales, vol ,XLIII ,1982, p.58-63.

44. Rergeron Jean-Louis et des autres : les aspects humains de l'organisation, Gaétan Morin édition .

45. Robert Nis bet : The quest for Community, New York, 1953.

46. Ruth Harrison : Animal Machines, The new factory farming industry, London, 1964.

47. S.Taylor , E.powell, conceptions of institutions and the theory of knowledge, New Brunswick, N .J. Transaction Publishers , 1989.

48. Scott Richard: institution and organization, London, 2001.

49. Searle John : The construction of social Reality, London, 1995.

50. sociologie des institutions» , Sociologies " En ligne",, théories et recherches, http:// sociologies.revues.org/ index522. Html.

51. Stimson Bullitt: To be a politician, Doubleday, new York, 1966.

52. Tournay virginie : sociologie des institutions , Que sais – je ? , label imprimerie, France, 2011.

53. Turner Jonathan: the institutional orokr , New York, 1997.

54. V.Dubois, « institution», Abécédaire de pierre Bourdieu, Paris, Sus Maria,

55. Y.Tanguy, «l'institution dans l'oeouvre de maurice Hauriou . Actualité d'une doctrine», revue du droit public et de la sience politique en France et à l'étranger, vol CVII , N°1, 1991, p.61-79.